التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي ٢٠١٧

تشجيع النمو الاحتوائي

المحتويات

الجزء ١: نظرة عامة

لمحة عن صندوق النقد الدولي ٢
رسالة من المدير العام ٢
عمل الصندوق في مجال السياسات ٤
أهم أدوار الصندوق ٥

تحت الأضواء – كيف نعطي النمو العالمي دفعة البداية ٦
التحديات أمام التجارة العالمية ٧
الإنتاجية تتداعى ٩
تشجيع النمو الاحتوائي ١١
العمل على تحقيق المساواة بين الجنسين ١٣
تنمية القدرة على إدارة الدين ١٥

أضواء على أهم الأحداث الإقليمية ١٨
إفريقيا جنوب الصحراء ١٨
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ٢٠
آسيا والمحيط الهادئ ٢٣
نصف الكرة الغربي ٢٦
أوروبا ٢٨

الجزء ٢: العمل الذي نضطلع به

الرقابة الاقتصادية ٣٣
الرقابة الثنائية ٣٣
الرقابة متعددة الأطراف ٣٤
المشورة بشأن السياسات ٣٨
البيانات ٤٢

الإقراض ٤٦
نشاط التمويل بشروط غير ميسرة ٤٧
نشاط التمويل بشروط ميسرة ٥٤
تصميم البرامج ٥٦
أداة دعم السياسات ٥٦

تنمية القدرات ٥٨
أضواء على تنمية القدرات في مجال المالية العامة ٦١
أضواء على تنمية القدرات في القطاع النقدي والمالي ٦٤
أضواء على تنمية القدرات الإحصائية ٦٥
أضواء على بناء القدرات القانونية ٦٦
أضواء على التدريب ٦٧
جهود الصندوق في مجال تنمية القدرات بالأرقام ٦٨
شراكات من أجل تنمية القدرات ٧٠
مركز التدريب والمساعدة الفنية الإقليمي لجنوب آسيا ٧٤
إطار التقييم المشترك ٧٤

الأطر

٢–١ مراجعة عام ٢٠١٨ المقررة كل خمس سنوات لاستراتيجية الصندوق في مجال تنمية القدرات ٦٠
٢–٢ أدوات تقييم المالية العامة ٦٣
٢–٣ اتفاق مجموعة العشرين وإفريقيا ٧١
٣–١ التقدم المحرز في عملية تجديد مبنى المقر الرئيسي (HQ1) ٧٨
٣–٢ نبذة عن كبار موظفي الصندوق المنتهية ولايتهم والجدد ٨٠
٣–٣ إدارة المخاطر عن طريق تقييمات الضمانات الوقائية ٨٣

الأشكال البيانية

١–١ التجارة العينية وإجمالي الناتج المحلي الحقيقي، ١٩٦٠–٢٠١٦ ..... ٨
١–٢ نمو الإنتاجية حسب مجموعة البلدان، ١٩٩٠–٢٠١٦ ..... ١٠
١–٣ الاقتصادات المتقدمة، نصيب الفرد من الدخل السوقي الحقيقي، ١٩٨٠–٢٠١٢ ..... ١١
١–٤ النمو وعدم المساواة في البلدان النامية منخفضة الدخل، ١٩٩٦–٢٠١٣ ..... ١٢
١–٥ مشاركة المرأة في القوى العاملة وإجمالي الناتج المحلي ١٤
١–٦ المملكة العربية السعودية: رصيد المالية العامة، ٢٠١٠–٢٠١٦ ..... ١٥
١–٧ أوروغواي: دين القطاع العام، ٢٠١١–٢٠١٦ ..... ١٦
١–٨ أوروغواي: تكوين دين القطاع العام، ٢٠١٥ ..... ١٦
١–٩ إفريقيا جنوب الصحراء: الصادرات والواردات حسب الشركاء التجاريين، ١٩٩٥–٢٠١٥ ..... ١٨
١–١٠ إفريقيا جنوب الصحراء: نمو إجمالي الناتج المحلي، ٢٠١٠–٢٠١٦ ..... ١٩
١–١١ الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: التغير في إجمالي الناتج المحلي المقترن بالنزاعات، ١٩٧٠–٢٠١٤ ..... ٢٠
١–١٢ دعم الطاقة حسب المنطقة، ٢٠١٥ ..... ٢٢
١–١٣ متوسط أسعار الغاز حسب المنطقة، ٢٠٠٤–٢٠١٦ ..... ٢٢

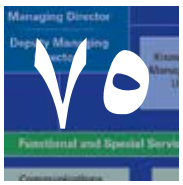

الجزء ٣:
الموارد المالية والهيكل التنظيمي والمساءلة

الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي ٧٥
الميزانية والدخل ٧٦
نموذج الدخل والرسوم والفائدة التعويضية واقتسام الأعباء
وصافي الدخل ٧٧
سياسات الموارد البشرية والهيكل التنظيمي ٧٩
المساءلة ٨٢
مكتب التقييم المستقل ٨٤
التواصل الخارجي والمشاركة في العمل مع الأطراف
الخارجية المعنية ٨٦
حصص العضوية والحوكمة ٩١
حقوق السحب الخاصة ٩٢
الشفافية ٩٣

المديرون التنفيذيون في الصندوق (صورة) ٩٤
فريق الإدارة العليا (صورة) ٩٦
المديرون التنفيذيون والمناوبون (قائمة) ٩٨
كبار موظفي الصندوق ١٠٠
تعليقات ختامية ١٠٢
الاختصارات ١٠٩
خطاب الإرفاق الموجه إلى مجلس المحافظين ١١٠

تبدأ السنة المالية للصندوق في أول مايو وتنتهي في ٣٠ إبريل.

التحليل واعتبارات السياسات الواردة في هذا التقرير تمثل وجهات نظر المديرين التنفيذيين لصندوق النقد الدولي.

ووحدة الحساب المستخدمة في الصندوق هي وحدة حقوق السحب الخاصة؛ وعمليات تحويل بيانات الصندوق المالية إلى الدولار الأمريكي هي عمليات تقريبية ويتم توفيرها على سبيل التيسير. وفي ٢٨ إبريل ٢٠١٧، كان سعر صرف حقوق السحب الخاصة مقابل الدولار الأمريكي هو ٠,٧٢٩٣٨٢ وحدة حقوق سحب خاصة للدولار الواحد، وسعر صرف الدولار الأمريكي مقابل حقوق السحب الخاصة هو ١,٣٧١٠٢ للوحدة الواحدة من حقوق السحب الخاصة. وكان السعر في السنة السابقة (٣٠ إبريل ٢٠١٦) هو ٠,٧٠٥٥٢ وحدة حقوق سحب خاصة للدولار الواحد، و١,٤١٧٣٣ دولار للوحدة الواحدة من حقوق السحب الخاصة.

«مليار» تعني ألف مليون، بينما «تريليون» تعني ألف مليار؛ وترجع الفروق الطفيفة بين مفردات الأرقام والمجاميع الكلية إلى عملية التقريب.

ولا يشير مصطلح «بلد»، حسب استخدامه في هذا التقرير السنوي، في جميع الحالات، إلى كيان إقليمي يشكل دولة حسب مفهوم القانون والعرف الدوليين. ويشمل هذا المصطلح أيضا، حسب استخدامه في هذا التقرير، بعض الكيانات الإقليمية التي لا تشكل دولا ولكن يُحتفظ ببيانات إحصائية عنها على أساس منفصل ومستقل.

الجداول

١-١ الأرجنتين: نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلك ورصيد الحساب الجاري والبطالة، ٢٠١٦ وتوقعات ٢٠١٧-٢٠١٨ ..... ٢٧
٢-١ المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في ألبانيا، ٢٠١٣ و٢٠١٦ ..... ٢٨
٢-١ الاتفاقات التي تمت الموافقة عليها في حساب الموارد العامة في السنة المالية ٢٠١٧ ..... ٤٧
٢-٢ الشروط المالية في إطار الائتمان المقدم من حساب الموارد العامة في الصندوق ٥٠
٢-٣ تسهيلات الإقراض الميسر ٥٢
٢-٤ الاتفاقات التي تمت الموافقة عليها والمعززة في إطار الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر في السنة المالية ٢٠١٧ ..... ٥٤
٢-٥ شركاء صندوق النقد الدولي في مجال تنمية القدرات ٧٠
٢-٦ المراكز الإقليمية لتبادل المعرفة التابعة لصندوق النقد الدولي ٧٣
٣-١ الميزانية حسب فئات النفقات الرئيسية، السنوات المالية ٢٠١٦-٢٠١٩ ..... ٧٦
٣-٢ النفقات الإدارية المبلغة في الكشوف المالية، السنة المالية ٢٠١٧ ..... ٧٧
٣-٣ المتأخرات المستحقة للصندوق في البلدان التي عليها التزامات متأخرة السداد لمدة ستة أشهر أو أكثر وحسب نوع الالتزام، حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠١٧ ..... ٧٩
٤-٣ مبالغ العملات في سلة حقوق السحب الخاصة ٩٣

١٤-١ المكسيك: الاستثمار الأجنبي المباشر وخصوم استثمارات الحافظة، ٢٠٠٧ و٢٠١٦ ..... ٢٦
١٥-١ إسبانيا وإيطاليا وفرنسا وألمانيا: نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، ٢٠٠٧-٢٠٢١ ..... ٢٩
١-٢ عدد البلدان القائمة بإبلاغ بيانات مؤشرات السلامة المالية حسب المنطقة، ٢٠٠٩-٢٠١٧ ..... ٤٣
٢-٢ الاتفاقات التي تمت الموافقة عليها في إطار حساب الموارد العامة خلال السنوات المالية المنتهية في ٣٠ إبريل ٢٠٠٨-٢٠١٧ ..... ٤٨
٣-٢ القروض المقدمة بشروط غير ميسرة القائمة في السنوات المالية ٢٠٠٨-٢٠١٧ ..... ٤٩
٤-٢ القروض المقدمة بشروط ميسرة القائمة في السنوات المالية ٢٠٠٨-٢٠١٧ ..... ٥٥
٥-٢ حصة أنشطة الصندوق الأساسية في التكاليف، السنة المالية ٢٠١٧ ..... ٦٨
٦-٢ الإنفاق على تنمية القدرات، السنة المالية ٢٠١٧ ..... ٦٨
٧-٢ المساعدة الفنية المقدمة حسب المنطقة، السنوات المالية ٢٠١٣-٢٠١٧ ..... ٦٨
٨-٢ المساعدة الفنية المقدمة حسب فئة الدخل، السنوات المالية ٢٠١٣-٢٠١٧ ..... ٦٩
٩-٢ المساعدة الفنية المقدمة حسب الموضوع، السنوات المالية ٢٠١٣-٢٠١٧ ..... ٦٩
١٠-٢ المشاركة في التدريب المقدم من معهد صندوق النقد الدولي لتنمية القدرات حسب فئة الدخل، السنوات المالية ٢٠١٣-٢٠١٧ ..... ٦٩
١١-٢ البرامج التدريبية المقدمة من معهد صندوق النقد الدولي لتنمية القدرات حسب المنطقة الأصلية للمشاركين، السنوات المالية ٢٠١٣-٢٠١٧ ..... ٧٠

لمحة عن صندوق النقد الدولي

صندوق النقد الدولي منظمة عالمية تضم في عضويتها ١٨٩ بلدا وتأسست لتحسين سلامة الاقتصاد العالمي. ويهدف الصندوق إلى تعزيز التعاون النقدي العالمي، وضمان الاستقرار المالي، وتيسير حركة التجارة الدولية، وتشجيع زيادة فرص العمل والنمو الاقتصادي القابل للاستمرار، والحد من الفقر في جميع أنحاء العالم.

وصندوق النقد الدولي، الذي يشرف على النظام النقدي الدولي لضمان كفاءة عمله، يضع ضمن أهدافه الرئيسية تشجيع استقرار أسعار الصرف وتيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية. ورسالة الصندوق تمكن البلدان (ومواطنيها) من شراء السلع والخدمات من بعضها البعض، وهي أمر ضروري لتحقيق النمو الاقتصادي القابل للاستمرار ورفع مستويات المعيشة.

وجميع البلدان الأعضاء في الصندوق ممثلة في مجلسه التنفيذي، الذي يناقش آثار السياسات الاقتصادية لكل بلد على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي ويوافق على القروض التي يقدمها الصندوق لمساعدة البلدان الأعضاء على معالجة المشكلات المؤقتة التي تواجهها في ميزان المدفوعات، وكذلك جهود بناء القدرات. ويغطي هذا التقرير السنوي أنشطة المجلس التنفيذي والإدارة العليا والخبراء خلال السنة المالية من أول مايو ٢٠١٦ إلى ٣٠ إبريل ٢٠١٧. وتعكس محتوياته آراء المجلس التنفيذي للصندوق ومناقشاته حول قضايا السياسات، والذي شارك بفعالية في إعداد هذا التقرير السنوي.

رسالة من المدير العام

يطل كل عام على البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي ليبعث لديها الأمل ويضعها أمام تحديات جديدة. ولم تكن الفترة الممتدة بين مايو ٢٠١٦ وإبريل ٢٠١٧—وهي السنة المالية ٢٠١٧—استثناء من ذلك.

وبعد مُضي سنوات عديدة من النمو المُخَيِّب للآمال، بدأ الاقتصاد العالمي يبني زخما. فقد ساعدت مرحلة الصعود الدوري على دعم البلدان المتقدمة والأسواق الصاعدة وبعض البلدان النامية منخفضة الدخل. والأهم من ذلك هو عودة نمو فرص العمل من جديد في كثير من الاقتصادات.

ومع هذا، تكمن تحت هذه الأخبار السارة بعض أجواء عدم اليقين العميق إزاء مستقبل النظام الاقتصادي والمالي العالمي في مرحلة ما بعد الحروب. وتعكس هذه الأجواء العديد من التحديات التي ستواجه صندوق النقد الدولي وبلدانه الأعضاء على مدى السنوات القليلة القادمة.

وأول تحدٍّ أمامنا هو الحفاظ على هذا الزخم. ولا تزال البلدان أعضاء صندوق النقد الدولي تؤيد المنهج ثلاثي المحاور الذي وصفته في التقرير السنوي لعام ٢٠١٦—وهو العمل حسب الظروف القُطْرية على الجمع بين دعم السياسة النقدية، وسياسات المالية العامة الداعمة للنمو، والإصلاحات الهيكلية التي تمكِّن من تحقيق التحسن الضروري في أوضاع الاقتصاد العالمي. ويؤثر هذا المنهج في بناء الصلابة لمواجهة مواطن الضعف التي أثارت قلق البلدان أعضاء مؤسستنا.

إلا أن ذلك مجرد إحدى القضايا الحاسمة. فقد ألقى العام الماضي كذلك الضوء على تحديات ظهرت بصورة أوضح منذ الأزمة المالية العالمية التي شهدها عام ٢٠٠٨ وأصبح الأمر يقتضي زيادة

التركيز عليها—فهناك المخاوف الناشئة عن فقدان الوظائف والاضطرابات في حقبة من التغير الاقتصادي والتكنولوجي والاجتماعي السريع. وتتجلى أوضح صورها في مشاعر القلق من تزايد عدم المساواة.

ولعدم المساواة انعكاسات على جميع البلدان، بل ويزداد تعقيدا في كثير منها نتيجة ضعف أدائها مقارنة بالاتجاهات العامة التي كانت سائدة قبل الأزمة. ومن الضروري أن يبذل المجتمع الدولي جهودا متضافرة ليجعل النمو أقوى وأقدر على الاستمرار وأكثر احتواء. وصندوق النقد الدولي ملتزم تماما بالاضطلاع بدوره في بناء اقتصاد عالمي يعود بالنفع على الجميع—من خلال ما يقدمه من مشورة بشأن السياسات، وتبادل المعرفة، والدعم المالي. ويتضمن ذلك أيضا العمل اللازم في مواجهة عدم المساواة بين الجنسين.

ومن القضايا الجوهرية الكامنة وراء ضعف الاتجاهات العامة للنمو ما نشهده من تراجع ملموس في الإنتاجية على مستوى الاقتصادات المختلفة ينتج عن أسباب عديدة، منها تقدم السكان في العمر في كثير من المجتمعات—بما فيها بعض اقتصادات الأسواق الصاعدة، وتراجع المنافع من ثورة تكنولوجيا المعلومات، وتباطؤ نمو التجارة.

وعمُلنا في مواجهة هذه التحديات—تباطؤ التجارة، وتراجع الإنتاجية، وعدم المساواة بين الجنسين، والنمو الاحتوائي—هو موضع التركيز الرئيسي في هذا التقرير السنوي، كما يتبين من القسم الذي يحمل عنوان «تحت الأضواء».

وهناك بطبيعة الحال تحديات أخرى. ففي الاقتصادات الصاعدة، نحتاج إلى تقديم مشورة موضوعية بشأن تمويل وإدارة الاستثمار في البنية التحتية، وبناء أطر المالية العامة لدعم نظم الصحة والتعليم القوية—وكلها ضرورية لاستمرار نجاحها الاقتصادي. وفي كثير من البلدان النامية منخفضة الدخل، فإنها تعني ضمان القدرة على التغلب على تأثير تراجع أسعار السلع الأولية للحفاظ على التقدم القوي الذي حققته خلال العقدين الماضيين والذي انتشل ملايين السكان من هوة الفقر. وفي مختلف البلدان حول العالم، فإنها تعني كذلك التركيز على قضايا حاسمة تؤثر على مصائرها الاقتصادية كافة، مثل تغير المناخ والفساد.

وفي ظل هذه المجموعة من القضايا الملحَّة التي تواجه البلدان أعضاء صندوق النقد الدولي، فإن الموضوعات التي تناولها المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي العام الماضي—ثم يتناولها بناء على ذلك هذا التقرير السنوي—تكتسب أهمية خاصة، وتتضمن تقوية شبكة الأمان المالي العالمية، مع التركيز على القضايا الاقتصادية الكلية المالية في أعمال الرقابة، وتقييم الحيز المالي، وتعميق عملنا في مجال تنمية القدرات.

ويندرج هذا العمل كله تحت الالتزام مجددا بالتعاون والتكامل على المستوى الدولي. إن رخاء الاقتصاد العالمي والأسرة الأممية الواحدة يتوقف على استعدادنا الدائم للعمل معا من أجل التصدي للتحديات أمامنا بتعزيز الاستقرار المالي، والحد من الاختلالات العالمية، وبناء الأساس لتحقيق نمو اقتصادي يعود بالنفع على الجميع.

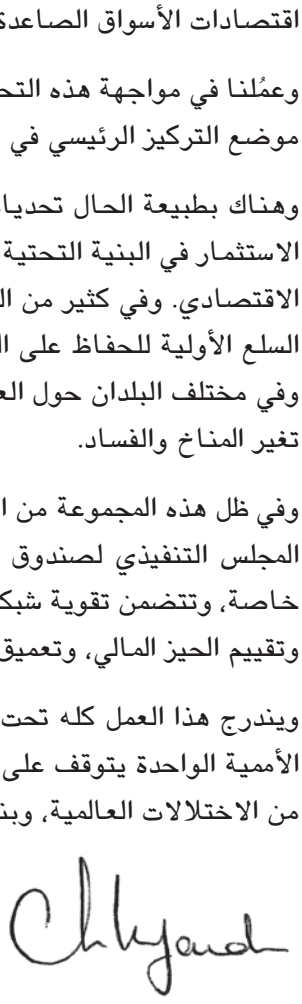

عمل الصندوق في مجال السياسات

جاء جدول أعمال السيدة مدير عام الصندوق بشأن السياسات العالمية في إبريل ٢٠١٧، متابعة لما جاء في جدول أعمال أكتوبر ٢٠١٦، ليوجز أهم الأعمال التي قام بها الصندوق في مجال السياسات خلال السنة التي انتهت في ٣٠ إبريل ٢٠١٧، وتشمل ما يلي:

عمليات مراجعة السياسات والأعمال التحليلية الأساسية:

- بدأ ترشيد عملية تقييم الحيز المتاح من المالية العامة في عمليات فحص سلامة الاقتصاد التي يجريها الصندوق سنويا
- بدأ العمل على تعزيز أدوات التحليل بغية تكثيف الرقابة على القضايا الهيكلية في عمليات فحص سلامة الاقتصاد
- حلَّل أسباب بطء الإنتاجية العالمية
- ناقش التطورات والآفاق الاقتصادية الكلية في البلدان النامية منخفضة الدخل
- أصدر دراسة عن السياسات الهيكلية وعدم المساواة في توزيع الدخل في البلدان النامية منخفضة الدخل
- واصل إلقاء الضوء على تعبئة الإيرادات المحلية والمسائل الضريبية الدولية في عمليات فحص سلامة الاقتصاد
- فحص الحالة الاقتصادية وحالة السوق بالنسبة لأدوات الدين السيادية للحالات الطارئة
- استعرض التجارب السابقة في تحرير وإدارة التدفقات الرأسمالية
- استعرض التجارب السابقة في إدخال القضايا المالية ضمن عمليات فحص السلامة الاقتصادية
- ناقش قضايا الاستقرار المالي في البلدان التي تطبق نظم التمويل الإسلامي
- استعرض آخر الاتجاهات العامة في علاقات المراسلة المصرفية
- استعرض دور الصندوق في زيادة الصلابة في مواجهة الكوارث الطبيعية وتغير المناخ في الدول الصغيرة
- بحث عن طرائق لتعزيز إطار المراقبة اللاحقة للبرنامج

جعل العمل متعدد الأطراف يحقق النفع للجميع:

- أصدر دراسة عن جعل التجارة محركا للنمو
- ضمن تجديد القرار بشأن «الاتفاقات الجديدة للاقتراض» حتى نهاية عام ٢٠٢٢ وتأمين تعهدات إضافية لدعم اتفاقات الإقراض الثنائية
- نظر في مدى كفاية شبكة الأمان المالي العالمية بغية دراسة إصلاح مجموعة أدوات الصندوق

دعم جدول أعمال السياسات العالمية من خلال أنشطة تنمية القدرات:

- واصل التوسع في الأنشطة، ووجَّه نصف المساعدة الفنية تقريبا إلى البلدان النامية منخفضة الدخل وأكثر من نصف التدريب إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة ومتوسطة الدخل

أهم أدوار الصندوق

أهم الأدوار التي يقوم بها الصندوق هي كما يلي:

تقديم المشورة للبلدان الأعضاء بشأن اعتماد السياسات التي يمكن أن تساعدها على تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، ومن ثم تعجيل وتيرة النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر.

إتاحة التمويل بصفة مؤقتة للبلدان الأعضاء لمساعدتها في معالجة المشكلات المتعلقة بميزان المدفوعات، وذلك مثلا في ظروف معينة عندما لا تجد لديها ما يكفي من النقد الأجنبي بسبب تجاوز مدفوعاتها الخارجية إيراداتها من النقد الأجنبي.

تقديم المساعدة الفنية والتدريب للبلدان بناء على طلبها، لمساعدتها في بناء وتعزيز الخبرات والمؤسسات اللازمة لتنفيذ السياسات الاقتصادية السليمة.

ويقع المقر الرئيسي لصندوق النقد الدولي في واشنطن العاصمة، وله مكاتب في أنحاء العالم مما يعكس اتساع نطاق تواصله على المستوى العالمي وروابطه الوثيقة مع بلدانه الأعضاء.

ويمكن الاطلاع على معلومات إضافية عن صندوق النقد الدولي وبلدانه الأعضاء في موقع الصندوق الإلكتروني على شبكة الإنترنت: www.imf.org.

- استمر في توسيع نطاق وصول التدريب الذي يقدمه الصندوق من خلال التعلُّم عبر الإنترنت، الذي أصبح يغطي الآن ٣٠٪ من جميع المشاركين في التدريب، وواصل توسيع نطاق دورات التدريب التي يقدمها عبر الإنترنت، بما في ذلك بلغات أخرى غير الإنجليزية
- عزَّز التنسيق بين أنشطة الصندوق في مجال الرقابة الاقتصادية والإقراض وتبادل المعرفة، وخاصة من خلال مركز التدريب والمساعدة الفنية الإقليمي لجنوب آسيا الذي افتُتِح حديثا، وأعاد تصميم منهج التدريب والدورات التي يقدمها
- واصل تنمية القدرات بشأن القضايا المتعلقة بالقطاع المالي، وبصفة رئيسية في إفريقيا
- واصل عمله في وضع إطار لتنمية القدرات في الدول الهشة لدعم عمليات بناء المؤسسات، وتقوية إطار متابعة النتائج والتقييم، وتعزيز التنسيق مع الشركاء الآخرين
- تعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والأمم المتحدة والبنك الدولي لمواصلة دعم العمل بشأن قضايا الضرائب الدولية، باستخدام وسائل منها «منبر التعاون بشأن الضرائب»
- عمل مع شركائه في معالجة التحديات أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ التي وضعتها الأمم المتحدة، مستخدما وسائل منها دعم تعبئة الإيرادات؛ وواصل معالجة قضايا البيانات والقطاع المالي في البلدان النامية منخفضة الدخل، باستخدام وسائل منها إطلاق صناديق جديدة لمعالجة الفجوات في البيانات وتحقيق الاستقرار المالي؛ واستمر في توفير دعم عملي وميداني للمتابعة من خلال شبكة الصندوق من مراكز المساعدة الفنية الإقليمية

كيف نعطي النمو العالمي دفعة البداية

ركزت أنشطة صندوق النقد الدولي في السنة المالية ٢٠١٧ على القضايا العالمية الملحة:

التجارة وتأثيرها الإيجابي على النمو وأولئك الذين لم يلحقوا بالركب

الإنتاجية التي أسهم انخفاض نموها في ركود مستويات الدخل

النمو الاحتوائي وسياساته لمعالجة تزايد عدم المساواة الناتج بشكل كبير عن التغيرات التكنولوجية

المساواة بين الجنسين لكي يحقق الاقتصاد العالمي كل إمكاناته

إدارة الدين لمساعدة البلدان على التكيف مع انخفاض إيرادات السلع الأولية

التحديات أمام التجارة العالمية

أدت التجارة دورا فعالا في قيادة النمو العالمي، فساعدت على تحقيق تقدم غير مسبوق في الإنتاجية ورفع مستويات المعيشة، وانتشال ملايين السكان من هوة الفقر، وتخفيض الأسعار. ومع ذلك، فقد تباطأ نمو التجارة—مع تراجع نمو الإنتاجية ومستويات الدخل. ويرجع أحد أسباب هذا الاتجاه العام إلى تباطؤ النمو الاقتصادي، والذي أسهم فيه أيضا، في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨.

وبرغم المنافع التي حققتها، كان للتجارة تأثير سلبي على بعض فئات العاملين والمجتمعات المختلفة، ولا سيما في أوروبا والولايات المتحدة. واشتدت حدة هذه الاضطرابات، التي ترجع أيضا إلى تأثير الابتكار التكنولوجي، نتيجة لتباطؤ النمو وردود الأفعال المضادة التي أدت إلى إضعاف دعم التكامل الاقتصادي العالمي.

ودعا قادة مجموعة العشرين في القمة المالية والاقتصادية ٢٠١٦ التي عُقِدت في الصين، إلى انتهاج سياسات محلية تمكن من اقتسام مكاسب التجارة على نطاق أوسع.

واشترك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية في إعداد دراسة لاجتماع ممثلي رؤساء حكومات مجموعة العشرين في مارس ٢٠١٧ في ألمانيا ناقشت السياسات التي من شأنها الاستجابة لهذه الدعوة.

وجاء في بيان اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية في صندوق النقد الدولي الصادر في إبريل ٢٠١٧ أن «الفترة المطولة من النمو المنخفض أبرزت مخاوف الذين لم يلحقوا بالركب،» وأنه «من الضروري التأكد من إتاحة الفرصة للجميع للاستفادة من الاندماج الاقتصادي العالمي والتقدم التكنولوجي.» ويركز خبراء صندوق النقد الدولي بصورة متزايدة على تأثير التجارة على نتائج سوق العمل.

ملخص دراسة خبراء الصندوق

جعل التجارة محرك النمو للجميع: التجارة والسياسات وتيسير التكيف

ساعد التكامل التجاري المتزايد على قيادة النمو الاقتصادي في الاقتصادات المتقدمة والنامية في الفترة الأخيرة من القرن العشرين.

وبرغم ذلك، فمنذ مطلع الألفينات، تباطأت وتيرة نمو التجارة والإنتاجية ومستويات الدخل، فلم يستطع كثيرون اللحاق بالركب، ولا سيما في الاقتصادات المتقدمة.

وبانتهاج السياسات الصحيحة، تستطيع البلدان أن تحقق منفعة من التجارة، وأن تنهض بأولئك الذين لم يلحقوا بالركب، وأن تعزز المرونة وتحسن الأداء في القطاع الاقتصادي ككل.

إعداد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية

ماذا نتعلم

التجارة وثيقة الارتباط بالنمو...

استطاعت التجارة في السلع والخدمات، خلال الفترة من ١٩٦٠ وحتى وقوع الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨، أن تحقق نموا بلغ معدله السنوي في المتوسط حوالي ٦٪ —أي حوالي ضعف معدل نمو إجمالي الناتج المحلي (الشكل البياني ١–١). وكان انخفاض تكاليف التجارة، بما فيها التعريفات والتكنولوجيا، قد ساعد على هذا التوسع فأدى إلى ظهور سلاسل العرض العالمية التي دفعت التقدم في الصناعات التحويلية وأدت إلى زيادة الإنتاجية. وأسهم ارتفاع مستويات المعيشة الذي صاحب نمو التجارة، في مختلف أنحاء العالم، في دعم وجهة النظر التي تذهب إلى أن التجارة هي أحد المحركات الرئيسية للنمو. وبرغم ذلك، تباطأت التجارة، في وقت أقرب، الأمر الذي يرجع بشكل كبير إلى ضعف النشاط الاقتصادي —ولا سيما الاستثمار—على نحو ما يوثقه الفصل الثاني في عدد أكتوبر ٢٠١٦ من تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي».

...لكن الشكوك حول منافع التجارة تنامت...

يتزايد قلق البعض في كثير من الاقتصادات المتقدمة بشأن تأثير التجارة. وانعكس هذا التحول في مسوح الرأي العام وفي بعض الانتخابات. وتتخذ اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية عموما مواقف أكثر إيجابية إزاء التجارة.

في الفترة من ١٩٦٠ وحتى وقوع الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨، نمت التجارة في السلع والخدمات بمعدل سنوي بلغ في المتوسط حوالي ضعف معدل نمو إجمالي الناتج المحلي.

الأسواق الصاعدة تشهد مزيدا من النمو

تباطأت وتيرة النمو التجاري والاقتصادي في أنحاء العالم منذ ٢٠٠٨، لكن اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية حققت زيادات أكبر في إجمالي الناتج المحلي والواردات مقارنة بالاقتصادات المتقدمة.

الشكل البياني ١–١
التجارة العينية ونمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، ١٩٦٠–٢٠١٦
(المؤشر، ١٩٦٠ = ١٠٠، مقياس لوغاريتمي)

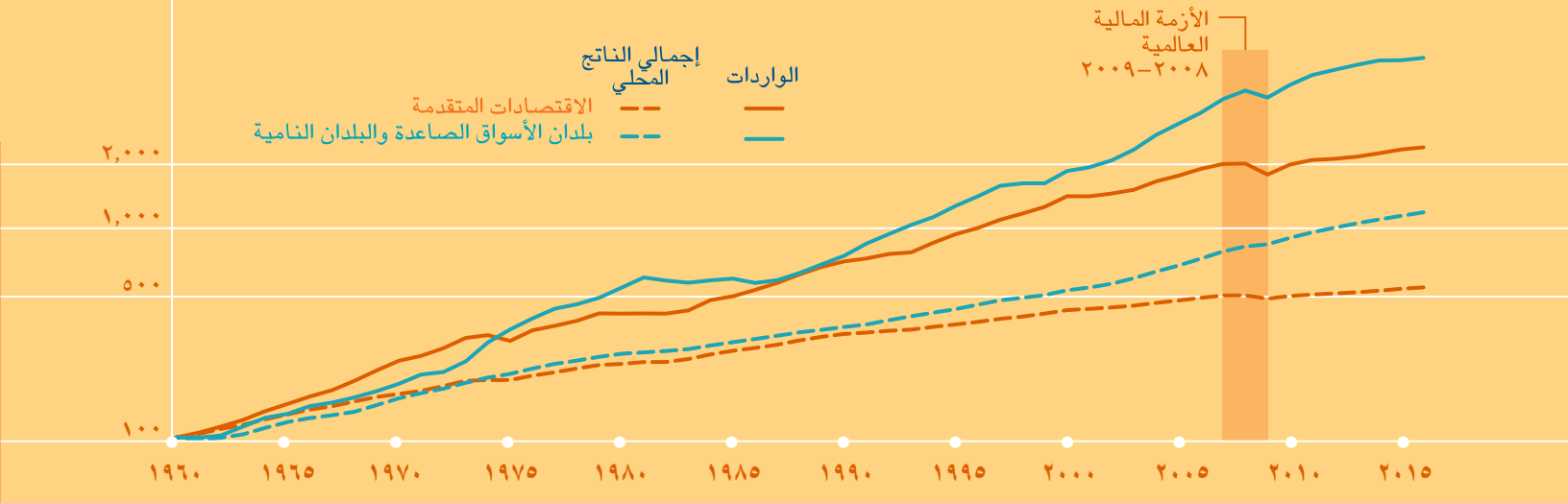

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

الإنتاجية تتداعى

أعقب الأزمة المالية العالمية تباطؤ حاد في نمو الإنتاجية في أنحاء العالم (الشكل البياني ١–٢). وأسهم هذا الاتجاه العام في ركود مستويات الدخل في كثير من الاقتصادات المتقدمة كما أضاف إلى الهجوم السياسي ضد العولمة.

وكان هذا النمط واضحا في إنتاجية العمالة (الناتج لكل عامل) وكذلك في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، التي تقيس الكفاءة الكلية في استخدام اقتصاد ما للعمالة ورأس المال وعناصر مختلفة مثل التكنولوجيا. واستمرار هذا الاتجاه العام سيهدد التقدم في رفع مستويات المعيشة في العالم، ومعالجة الدين العام والخاص، وضمان مقومات البقاء لنظم الحماية الاجتماعية. ويمكن أن يؤثر تراجع نمو الإنتاجية كذلك على قدرة صناع السياسات على التحرك في مواجهة الصدمات الاقتصادية مستقبلا.

وأصدر صندوق النقد الدولي في إبريل ٢٠١٧ دراسة بعنوان «الإنتاجية العالمية: ذَرَتها الرياح المناوئة»، تعالج القضايا المحيطة بالإنتاجية. وكانت هذه القضايا أيضا هي موضوع مقال نُشِر في عدد مارس ٢٠١٧ من مجلة التمويل والتنمية.

ويُعزى هذا التباطؤ إلى أسباب هيكلية وأخرى متعلقة بالأزمة. وتتضمن القوى الهيكلية خفوت تأثير طفرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وضعف جهود إصلاح أسواق العمل والمنتجات، ونقص المهارات وعدم اتساقها مع احتياجات سوق العمل، وعوامل ديمغرافية مثل تقدم أعمار السكان. إضافة إلى ذلك، لا تزال الآثار الباقية للأزمة العالمية ملموسة—في ضعف الميزانيات العمومية للشركات، وضيق أوضاع الائتمان في بعض البلدان، وتراجع الاستثمار، وضعف الطلب، وعدم اليقين المحيط بالسياسات.

أما تباطؤ التجارة العالمية فيشكل عبئا آخر طويل المدى على الإنتاجية: منذ عام ٢٠١٢ عجزت التجارة عن مواكبة إجمالي الناتج المحلي العالمي. وقد يكون ذلك مؤشرا على انخفاض مكاسب الإنتاجية في المستقبل—حتى وإن لم يؤخذ احتمال فرض قيود على التجارة في الحسبان.

ملخص دراسة خبراء الصندوق

الإنتاجية العالمية: ذَرَتها الرياح المناوئة

كان نمو الإنتاجية—وهو أحد المحركات الرئيسية لرفع مستويات المعيشة—آخذا في التراجع بالفعل في الاقتصادات المتقدمة قبل أن تزيد الأزمة المالية العالمية من حدة انخفاضه.

ومن المعوقات الهيكلية تراجع طفرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي يُعزى أحد أسبابه إلى ارتفاع أعمار القوى العاملة، وتباطؤ التجارة العالمية، وضعف تراكم رأس المال البشري.

وإنعاش نمو الإنتاجية يقتضي معالجة تركات الأزمة المتبقية في الأجل القصير مع المُضي في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية لمعالجة المعوقات الأطول أمدا.

إعداد غوستافو آدلر، ورومين دوفال، ودافيد فورسيري، وسينيم كيليتش تشيليك، وكسينيا كولوسكوفا، وماركوس بوبلافسكي–ريبيرو

ماذا نتعلم

كيفية تحسين الإنتاجية

من أجل التصدي للقضايا التي تسهم في تراجع نمو الإنتاجية، يتعين على صناع السياسات السعي إلى تقوية الابتكار والتعليم، وتعزيز الإصلاحات الهيكلية، والاستمرار في جني المكاسب من انفتاح التجارة والهجرة، مع تنفيذ سياسات تعالج مسألة الاحتواء. ولكن نظرا لأن قسما كبيرا من التباطؤ يعكس ندوب الأزمة المالية العالمية، يجب توجيه العمل نحو موروثات الأزمة.

ومن التدابير التي تُتخذ على مستوى السياسات ما يلي:

- تعزيز الطلب حيث يظل ضعيفا، وخاصة في مجال الاستثمار، من خلال مشاريع استثمارية عامة مختارة بعناية وإزالة العقبات أمام الاستثمار الخاص. وسوف يدعم ذلك تراكم رأس المال واعتماد تكنولوجيات جديدة.

- إعادة هيكلة دين الشركات وتقوية الميزانيات العمومية للبنوك، وذلك بهدف تيسير حصولها على الائتمان وتحفيز الاستثمار في رأس المال المادي وغير المادي. وسوف تستفيد الإنتاجية الإجمالية كذلك—وخاصة في أوروبا، حيث تسير عملية إصلاح الميزانية العمومية بوتيرة أبطأ مقارنةً بالولايات المتحدة. كذلك فإن إعادة هيكلة الشركات وتعزيز الرقابة المصرفية سيسهمان في تحسين تخصيص رأس المال.

- إعطاء إشارات واضحة بشأن السياسة الاقتصادية مستقبلا، ولا سيما فيما يتعلق بسياسات المالية العامة والتنظيم والتجارة. وهذا الأمر من شأنه دعم الاستثمار.

تباطأ نمو الإنتاجية كثيرا في أنحاء العالم منذ الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨.

وكان آخذا في التراجع بالفعل في الاقتصادات المتقدمة قبل أن تزيد الأزمة من حدة انخفاضه. هناك قوى هيكلية وعوامل ديمغرافية أسهمت كذلك في هذا الاتجاه العام.

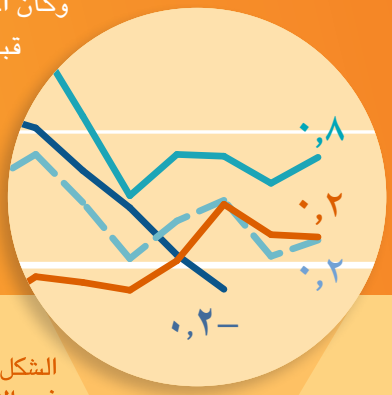

الشكل البياني ١–٢
نمو الإنتاجية حسب مجموعة البلدان، ١٩٩٠–٢٠١٦
(متوسط معدل النمو لخمس سنوات؛ ٪)

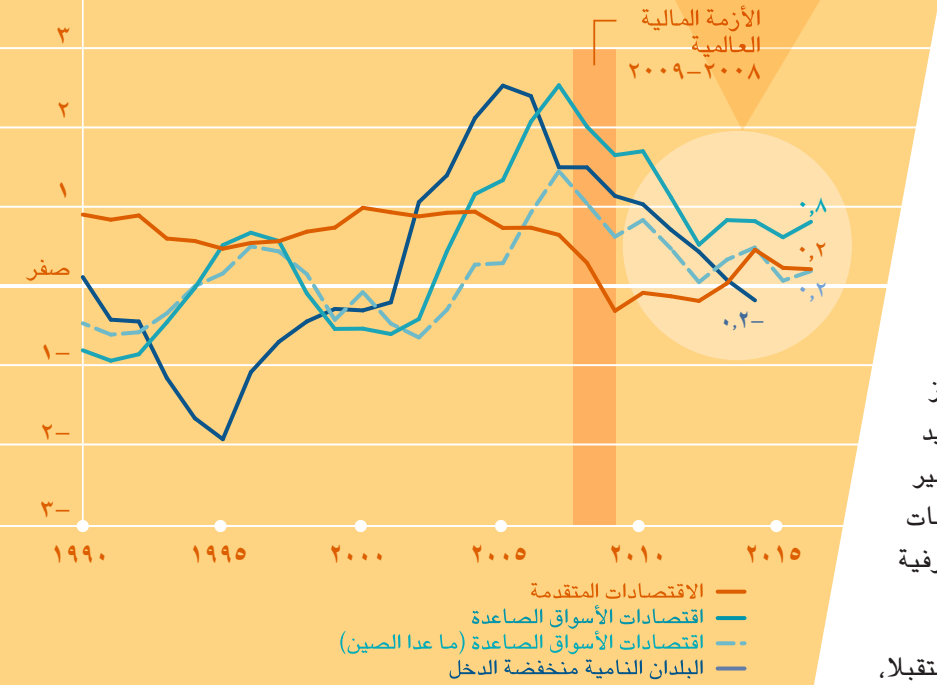

المصادر: جداول «بن العالمية بشأن التجارة» ، الإصدار ٩,٠؛ وصندوق النقد الدولي، «آفاق الاقتصاد العالمي»؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: متوسطات المجموعات مرجحة باستخدام إجمالي الناتج المحلي على أساس تعادل القوى الشرائية.

تشجيع النمو الاحتوائي

بدأ القلق من عدم المساواة في توزيع الدخل والنمو الاحتوائي يظهر كقضية ذات أهمية على المستوى العالمي (الشكل البياني ١–٣). وعلى مدى الثلاثين عاما الماضية، ازداد عدم المساواة في كثير من البلدان نتيجة للتغير التكنولوجي بشكل كبير. والآن تُولي الحكومات في أنحاء العالم اهتماما كبيرا وتخصص الموارد اللازمة لمواجهة التحديات أمام جعل النمو أكثر احتوائية.

ويتبين من بحوث صندوق النقد الدولي في هذا المجال أن تزايد عدم المساواة يفرض مخاطر أمام قدرة النمو الاقتصادي على الاستمرار، وأن لتصميم السياسات الحكومية تأثير على توزيع الدخل، وأن في إمكان الحكومة أيضا المساعدة في معالجة هذا الموقف. وصدرت في يناير ٢٠١٧ دراسة أعدها صندوق النقد الدولي وسعت نطاق هذا البحث ليتضمن تأثير السياسات الهيكلية الكلية في البلدان النامية منخفضة الدخل (الشكل البياني ١–٤). وركزت بحوث أخرى على انعكاسات عجز الموازنة، وتحرير سوق العمل، وتحركات رؤوس الأموال عبر الحدود.

ويتجه الصندوق في الوقت الحالي إلى تحويل عمله نحو إيجاد الطرائق الملموسة لترجمة الفهم الأعمق لجذور عدم المساواة إلى سياسات تدفع للمضي في تحقيق النمو الاحتوائي—مع التركيز

ملخص دراسة خبراء الصندوق

السياسات الاقتصادية الكلية الهيكلية وعدم المساواة في توزيع الدخل في البلدان النامية منخفضة الدخل

على الرغم من تحقيق نمو قوي على مدى العقدين الماضيين، لا يزال هناك قدر كبير من عدم المساواة في توزيع الدخل في كثير من البلدان النامية منخفضة الدخل، الأمر الذي يمكن أن يضعف وتيرة واستمرارية النمو والاستقرار الاقتصادي الكلي في المستقبل.

وربما واجهت هذه الاقتصادات تحديات بصفة خاصة من المفاضلة بين النمو وعدم المساواة نتيجة سمات معينة مثل الطابع غير الرسمي السائد بشكل كبير، ومحدودية القدرة على الحركة الجغرافية أو حركة العمالة بين القطاعات، والفروق الكبيرة في الإنتاجية بين القطاعات، وعدم إمكانية الحصول على تمويل، وتدني مستويات البنية التحتية.

أما السياسات الموجهة لتحقيق النمو مثل إصلاحات المالية العامة (تدابير السياسة الضريبية، والاستثمارات الكبيرة في البنية التحتية)، وإصلاحات القطاع المالي، والإصلاحات في القطاع الزراعي، فقد تكون لها عواقب كبيرة على التوزيع في البلدان النامية منخفضة الدخل. ويمكن اتخاذ خطوات للتدخل الموجه في السياسات، وتنفيذه إلى جانب الإصلاحات الداعمة للنمو، لاحتواء أي آثار معاكسة لتدابير الإصلاح على التوزيع.

إعداد ستيفانيا فابريزيو، ودافيد فورسيري، ورودريغو غراسيا–بيردو، وبن غريس لي، وساندرا ليزارازو، ومارينا ميندس تاباريس، وفوتوشي ناريتا، وأدريان بيرالتا–ألفا

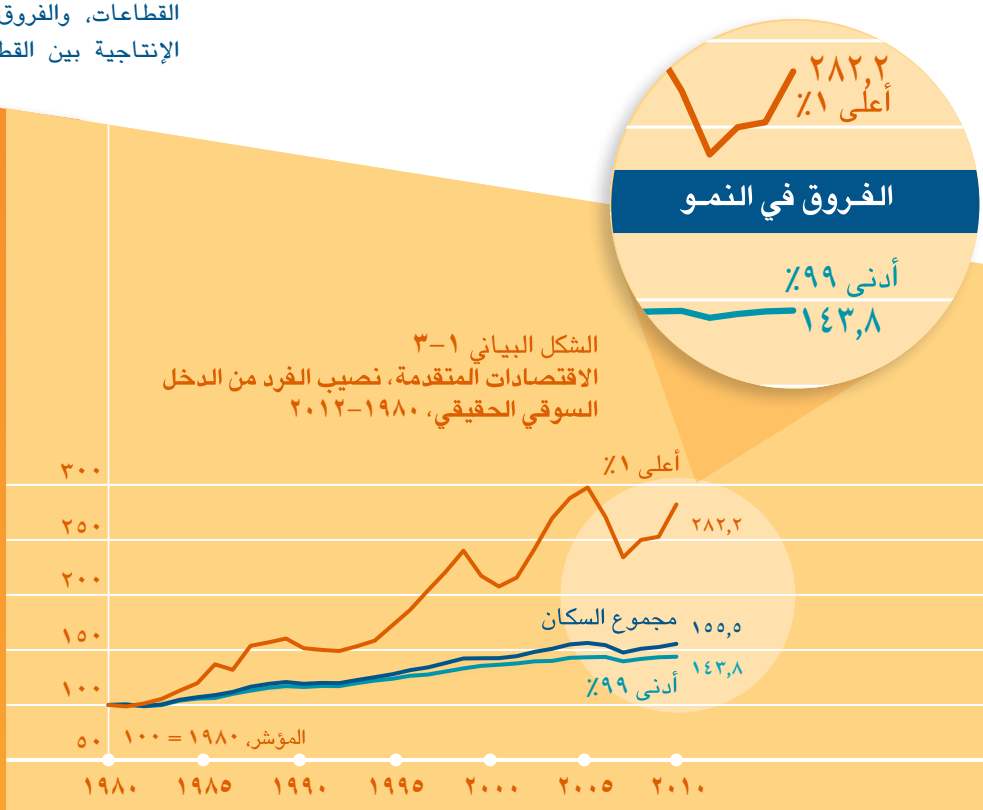

الأغنياء يزدادون غِنى

في الاقتصادات المتقدمة، ارتفعت مستويات دخل أعلى ١٪ من السكان بوتيرة أسرع بمقدار ثلاثة أضعاف مقارنة بمستويات دخل بقية السكان.

المصادر: قاعدة بيانات الثروة والدخل في العالم (World Wealth & Income Database)؛ وصندوق النقد الدولي، «آفاق الاقتصاد العالمي»؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تتضمن العينة أستراليا وكندا والدانمرك وفرنسا وألمانيا وآيرلندا وإيطاليا واليابان وكوريا وهولندا ونيوزيلندا والنرويج والبرتغال وسنغافورة وإسبانيا والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. ويُقصد بالدخل السوقي دخل الأفراد قبل خصم الضرائب والتحويلات.

لمحات من بلدان رائدة في العمل لمواجهة عدم المساواة

بوليفيا كانت ذات يوم أحد البلدان التي اتسمت بأعلى مستويات عدم المساواة في أمريكا اللاتينية، واقترن ارتفاع أسعار السلع الأولية بالسياسات الحكومية ليسهما معا في الدفع نحو تحقيق تحسن كبير. ومع هبوط أسعار السلع الأولية، سعت بوليفيا إلى التمسك بهذا التقدم. وركزت مشاورات صندوق النقد الدولي مع بوليفيا لعامي ٢٠١٥ و٢٠١٦ على عدم المساواة استنادا إلى دراسة تناولت دخل الأسرة. ووضع خبراء الصندوق نموذجا يحاكي تطور عدم المساواة ويختبر السياسات اللازمة للمحافظة على المكاسب التي حققتها بوليفيا. وتقرر في مشاورات عام ٢٠١٦ أن أكثر الاستجابات الفعالة على صعيد السياسات هي الحفاظ على الاستثمار في البنية التحتية، وتوجيه التحويلات النقدية بطريقة أفضل، وتوسيع إمكانات الحصول على الخدمات المالية.

إثيوبيا يتسم القطاع المالي في إثيوبيا بعدم تطوره نسبيا، بينما تحصل المؤسسات الحكومية على ثلثي مجموع الائتمان المصرفي. وأسعار الفائدة على الودائع سلبية بالقيمة الحقيقية. وحددت مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٦ الخطوات التي تتخذها السلطات لزيادة الإدماج المالي. وأُجري تحليل منفصل ناقش الإصلاحات الرامية إلى خفض إقراض القطاع العام وزيادة أسعار الفائدة على الودائع وأوضح أن الإصلاحات من المرجح أن تزيد عدم المساواة نظرا للمنفعة التي ستعود على قطاعي الصناعة التحويلية والخدمات. وأشار ذلك إلى الحاجة إلى تحسين إمكانات الحصول على تمويل حركة العمالة وزيادة حريتها.

ملاوي كان لبرنامج دعم السماد لصغار المزارعين في ملاوي دور رئيسي في جهود البلاد نحو الحد من الفقر. إلا أن تكاليف البرنامج أخذت تتزايد وشاع سوء استخدامه—دون أن يسهم في زيادة إنتاج الذرة أو الحد من الفقر بشكل ملموس—وكان أحد أسباب ذلك هو الجفاف الشديد. ويعمل حاليا صندوق النقد الدولي، بالتعاون مع البنك الدولي، مع الحكومة لتحويل موارد الدعمإلى تحويلات نقدية إلى الفقراء في المناطق الريفية. وفي نفس الوقت، تقرر توجيه الإنفاق على البحوث والتطوير في مجال الزراعة وعلى الري نحو زيادة إنتاجية المزارع الصغيرة وتعزيز الصلابة في مواجهة صدمات الأحوال الجوية. ويُتوقع أن تشكل هذه الجهود، إلى جانب التحويلات النقدية، وسيلة أكثر فعالية للحد من عدم المساواة.

على الطرائق العادلة لفرض الضرائب والإنفاق. ويتعين أن تكون القرارات في هذا المجال في أيدي السلطات الوطنية.

وعلى مدى العامين الماضيين، عمل خبراء صندوق النقد الدولي مع مجموعة من البلدان من مختلف مناطق العالم وفئات الدخل على أساس تجريبي لإدخال قضايا عدم المساواة واستجابة السياسات في المناقشات أثناء العمليات السنوية لفحص سلامة الاقتصاد التي يجريها الصندوق مع البلدان الأعضاء. وترد هذه القضايا الآن في التقارير التي تُعد كجزء من عملية مشاورات المادة الرابعة.

الشكل البياني ١-٤
النمو وعدم المساواة في البلدان النامية منخفضة الدخل، ١٩٩٦-٢٠١٣

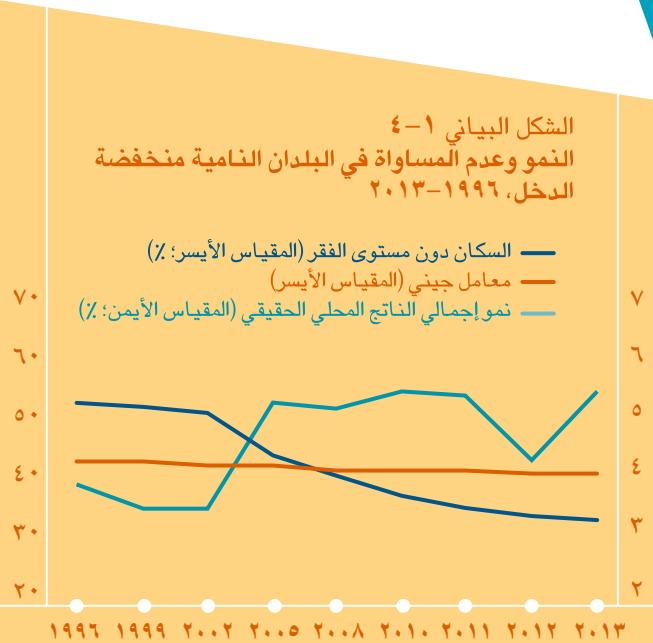

النمو لا يعود بالنفع على الجميع

أخذ الاقتصاد ينمو والفقر يتراجع، لكن عدم المساواة لا يزال مرتفعا بصورة مزمنة في البلدان منخفضة الدخل.

المصادر: قاعدة البيانات الاجتماعية والاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي؛ ومؤشرات التنمية العالمية؛ وصندوق النقد الدولي، «آفاق الاقتصاد العالمي»؛ وPovcalNet؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: معامل جيني يقيس توزيع الدخل بين سكان البلد المعني. وكلما ارتفع المؤشر، ارتفع مستوى عدم المساواة. ويستند حساب مُعامِل جيني إلى ٤٠ بلدا من البلدان منخفضة الدخل.

لمحة عامة

العمل على تحقيق المساواة بين الجنسين

«المساواة بين الجنسين ليست مجرد قضية معنوية؛ إنها قضية اقتصادية حيوية. ولكي يحقق الاقتصاد العالمي إمكاناته، يتعين علينا توفير الظروف التي تمكّن كل امرأة من تحقيق إمكاناتها.»

—موريس أوبستفيلد، المستشار الاقتصادي في صندوق النقد الدولي، ٢٣ مارس ٢٠١٧

سعى الصندوق إلى تعجيل وتيرة التقدم في عمله المعني بقضايا نوعي الجنس خلال السنوات الأخيرة في مجالات تحليل السياسات وإسداء المشورة بشأنها، والبحوث، وتبادل المعرفة. وقد ازداد التعمق في هذه المجموعة من الأنشطة خلال السنة المالية ٢٠١٧. وقدمت السيدة كريستين لاغارد مدير عام الصندوق إطارا للالتزامات التي تعهد بها الصندوق أمام اجتماع فريق الخبراء رفيع المستوى التابع للأمم المتحدة حول «تمكين المرأة اقتصاديا» في سبتمبر ٢٠١٦. وتضمنت هذه الالتزامات ما يلي:

- تقديم تحليلات ومشورة بشأن السياسات لدعم مشاركة المرأة في سوق العمل
- بذل الجهود لمعالجة ثغرات البيانات المتعلقة بالجنسين، والتركيز على الإدماج المالي
- إعداد ميزانيات مراعية للنوع الاجتماعي
- إجراء البحوث حول الآثار التمييزية المترتبة على القيود القانونية
- إجراء البحوث حول الروابط بين عدم المساواة بين الجنسين والنمو، وتأثير السياسات على عدم المساواة بين الجنسين

تطورات العمل على تحقيق المساواة بين الجنسين في السنة المالية ٢٠١٧

وضع أهداف تحقيق المساواة بين الجنسين ضمن الحوار بشأن السياسات مع البلدان: استُكْمِلت ثلاث وعشرون دراسة تجريبية قُطْرية وإقليمية، ويجري العمل حاليا على إجراء أربع دراسات أخرى. ويركز هذا العمل بصفة رئيسية على زيادة مشاركة الإناث في القوى العالمية وتحديد حجم الخسائر الاقتصادية الكلية الناجمة عن عدم المساواة بين الجنسين. في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، تركز التوصيات على زيادة إمكانات الحصول على التمويل، وعلى التعليم والتدريب، والبنية التحتية الأساسية مثل الكهرباء والصرف الصحي؛ وفي الاقتصادات المتقدمة، تركز التوصيات على تغيير النظم الضريبية لتجنب معاقبة العائل الثاني في الأسرة الواحدة، وتوفير خدمات عالية الجودة لرعاية الطفل بتكلفة معقولة.

قروض صندوق النقد الدولي: أصبحت اعتبارات نوع الجنس تشكل الآن جزءا من برامج الصندوق. ففي مصر والنيجر، على سبيل المثال، تتضمن البرامج هدف زيادة مشاركة المرأة في الاقتصاد من خلال تحسين إمكانات توفير دور الحضانة ووضع استراتيجية لنوع لجنس، على التوالي.

الميزانية المراعية لنوع الجنس: نشر صندوق النقد الدولي في مطلع السنة المالية ٢٠١٨ دراسة

ماذا نتعلم

ما هي الميزانية المراعية لنوع الجنس؟

الميزانية المراعية لنوع الجنس هي منهج يستخدم أدوات سياسة المالية العامة والإدارة المالية العامة في تشجيع المساواة بين الجنسين وتنميتها. ولا يعني ذلك مجرد تمويل المبادرات الصريحة للمساواة بين الجنسين، وإنما يعني كذلك تحليل سياسات المالية العامة والقرارات بشأن الميزانية لفهم تأثيرها—بقصد أو بغير قصد—على المساواة بين الجنسين، واستخدام هذه المعلومات في تصميم سياسات فعالة للمساواة بين الجنسين. ويركز بعض البلدان على مخصصات الإنفاق أو هيكل سياسات المالية العامة، بينما تركز بلدان غيرها على التغيرات الإدارية في التخطيط للميزانية ومراقبتها. وأنجح الجهود هي تلك التي تجمع بين المجالين. والآن يوفر صندوق النقد الدولي قاعدة بيانات على شبكة الإنترنت عن جهود إعداد الميزانيات المراعية لنوع الجنس في أنحاء العالم، وكذلك مؤشرين للمساواة بين الجنسين.

بعنوان «الميزانية المراعية لنوع الجنس في بلدان مجموعة السبعة» للعرض على مجموعة السبعة برئاسة إيطاليا لكي تستنير بها مناقشات المجموعة حول المساواة بين الجنسين. والآن يوفر صندوق النقد الدولي قاعدة بيانات على شبكة الإنترنت عن جهود إعداد الميزانيات المراعية لنوع الجنس في العالم ومؤشرين للمساواة بين الجنسين. وسيواصل الصندوق عمله المتعلق بإعداد الميزانيات المراعية لنوع الجنس من خلال أنشطته كالمساعدة الفنية في مجال الإدارة المالية العامة.

الإدماج المالي: أجرى صندوق النقد الدولي دراسات تجريبية حول إمكانات حصول المرأة على الخدمات المصرفية وغيرها من الخدمات المالية في ٢٨ بلدا. واستُخدِمت نتائجها في تقييم طريقة تقليص الفجوات في البيانات، وأُعِدت مجموعة أدوات بناء على ذلك.

المطبوعات: أصدر صندوق النقد الدولي في فبراير ٢٠١٧ كتابا بعنوان «المرأة والعمل والنمو الاقتصادي: تحقيق تكافؤ الفرص.»

المؤتمرات: عقد صندوق النقد الدولي مؤتمرين تناولا قضايا نوع الجنس: أحدهما ليوم واحد تناول سياسات المالية العامة والمساواة بين الجنسين، والآخر لمدة ثلاثة أيام عن نوع الجنس والاقتصاد الكلي. وحضر كل فعالية منهما ما يزيد على ٢٠٠ مشارك. وعُقِدت قبل المؤتمر عن «نوع الجنس والاقتصاد الكلي» فعالية للتعلم بين النظراء للباحثين والمختصين من إفريقيا جنوب الصحراء.

بناء القدرات: أصبحت المساعدة الفنية التي يقدمها الصندوق في مجال إعداد الميزانية المراعية لنوع الجنس تكتسب أهمية متزايدة. ومن الأمثلة على ذلك كمبوديا (إعداد التقارير المالية)، وأوكرانيا (إطار الميزانية متوسط الأجل)، والنمسا (تقييم شفافية المالية العامة).

نوع الجنس والنمو

توضح الدراسات التي أجراها صندوق النقد الدولي مدى المكاسب التي تعود على الاقتصاد الكلي عندما تتمكن المرأة من المشاركة على نحو أكمل في سوق العمل وتُمنح نفس الفرص (الحقوق القانونية والتعليم والصحة والحصول على تمويل [الشكل البياني ١–٥]). وبرغم التقدم الكبير، لا تزال مشاركة الإناث في القوى العاملة أقل من مشاركة الذكور على مستوى معظم الاقتصادات المتقدمة والأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وتتسم الفجوات بين الأجور بأنها كبيرة، بينما عدد النساء أكبر في القطاع غير الرسمي وبين الفقراء. ولا تزال القيود القانونية في ٩٠٪ من البلدان تعوق قدرة المرأة على تطوير إمكاناتها الاقتصادية الكاملة. وبينما تمثل المساواة بين الرجل والمرأة هدفا تنمويا مهما في ذاته، فإن مشاركة المرأة في الاقتصاد لها كذلك دور مهم في النمو، والناتج والصادرات، وتنويع النشاط الاقتصادي، وزيادة العدالة في توزيع الدخل.

ملخص دراسة خبراء الصندوق

المرأة والعمل والاقتصاد: مكاسب الاقتصاد الكلي من المساواة بين الجنسين

تشكل المرأة ما يزيد بقليل عن نصف سكان العالم، لكن مساهمتها في المستويات المقيسة للنشاط الاقتصادي والنمو والرفاهية لا تزال أقل بكثير من المستوى الممكن، وهو ما ينطوي على عواقب اقتصادية كلية وخيمة.

وارتفاع نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة يمكن أن يؤدي إلى إعطاء دفعة للنمو في الاقتصادات التي ترتفع فيها أعمار السكان بمعدل سريع عن طريق تخفيف أثر انكماش القوى العاملة. كذلك فإن تحسين الفرص المتاحة للمرأة يمكن أن يسهم في توسيع نطاق التنمية الاقتصادية في الاقتصادات النامية، عن طريق رفع معدلات التحاق الفتيات بالتعليم على سبيل المثال.

وسيؤدي تطبيق سياسات لإزالة تشوهات سوق العمل وتهيئة ظروف متكافئة للجميع إلى إعطاء المرأة فرصة لتنمية إمكاناتها والمشاركة في الحياة الاقتصادية بصورة أوضح.

إعداد كاترين إيلبورغ–فويتيك، ومونيك نوياك، وكالبانا كوتشار، وستيفانيا فابريزيو، وكانغني كبودار، وفيليب وينجندر، وبينيديكت كليمنتس، وغيرد شوارتز

الشكل البياني ١–٥

مشاركة المرأة في القوى العاملة وإجمالي الناتج المحلي

ما مقدار ارتفاع إجمالي الناتج المحلي في بلد ما إذا ارتفعت مشاركة النساء في القوى العاملة إلى مستوى مماثل لمشاركة الرجال؟

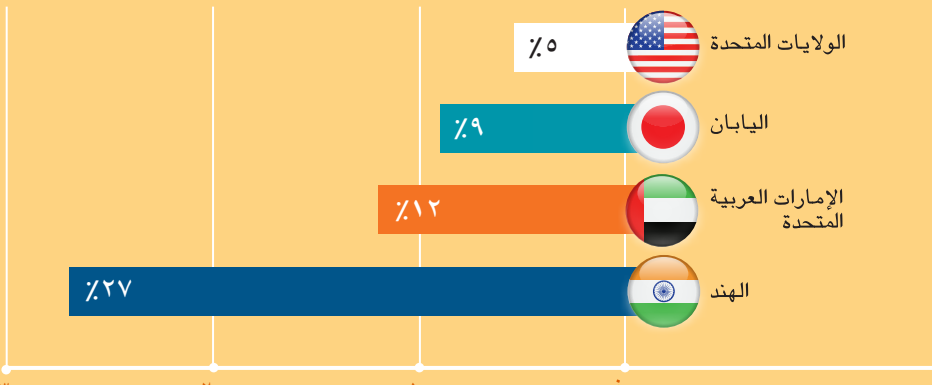

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

المساواة بين الجنسين تزيد النمو الاقتصادي

من شأن البلدان من جميع فئات الدخل أن تحقق ارتفاعا كبيرا في إجمالي الناتج المحلي إذا ازدادت مشاركة المرأة في القوى العاملة على نحو مماثل لمشاركة الرجل.

تنمية القدرة على إدارة الدين

المملكة العربية السعودية تبني خبراتها في إدارة الدين

في أعقاب الهبوط الحاد في أسعار النفط العالمية، وضعت حكومة المملكة العربية السعودية خططا لعملية تحول جريئة في اقتصاد البلاد في ظل «رؤية ٢٠٣٠» وبرنامج التحول الوطني. وتشمل خططها تنويع الاقتصاد، وإيجاد فرص عمل في القطاع الخاص، واتخاذ خطوات تدريجية لتحقيق التوازن في الميزانية العامة، وتعزيز القدرات الاستثمارية. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، يتعين أن تعمل الحكومة على تعميق السيولة في الأسواق الرأسمالية وتدعيم دور أسواق سندات الدين.

وحتى وقت قريب، لم تكن المملكة العربية السعودية المنتجة للنفط تحتاج إلى الاقتراض لأنها لم تواجه أي فجوات كبيرة في التمويل. ولكن تراجُع الإيرادات المحصلة نتيجة هبوط أسعار النفط أفضى إلى عجز في المالية العامة (الشكل البياني ١-٦)، وإن كانت أسعار النفط قد تعافت إلى حد ما. وفي ظل هذه الظروف، أجرت الحكومة تحولا جذريا في سياساتها واعتمدت منهجا يقوم على ركيزتين لضمان الاستقرار الاقتصادي الكلي، وهما الاعتماد على الاحتياطيات الكبيرة في المالية العامة واقتراض أموال بإصدار سندات الدين.

وكان إنشاء مكتب إدارة الدين هو أولى الخطوات نحو تطوير أسواق رأس المال. وفي ٢٠١٦، طلبت الحكومة إلى صندوق النقد الدولي الاستفادة من خبراته في تأسيس هذا المكتب. وبعد تحليل الوضع المالي وتحديد إمكانية تحسين إدارة الاقتصاد الكلي من خلال إنشاء مكتب إدارة الدين، عمل الصندوق والحكومة معا للقيام بما يلي:

هبوط أسعار النفط في السنوات الأخيرة كان يعني تراجع الإيرادات

عجز المالية العامة الناتج عنه حض على تحول سياسة الحكومة.

الشكل البياني ١-٦
المملكة العربية السعودية: رصيد المالية العامة، ٢٠١٠-٢٠١٦
(٪ من إجمالي الناتج المحلي)

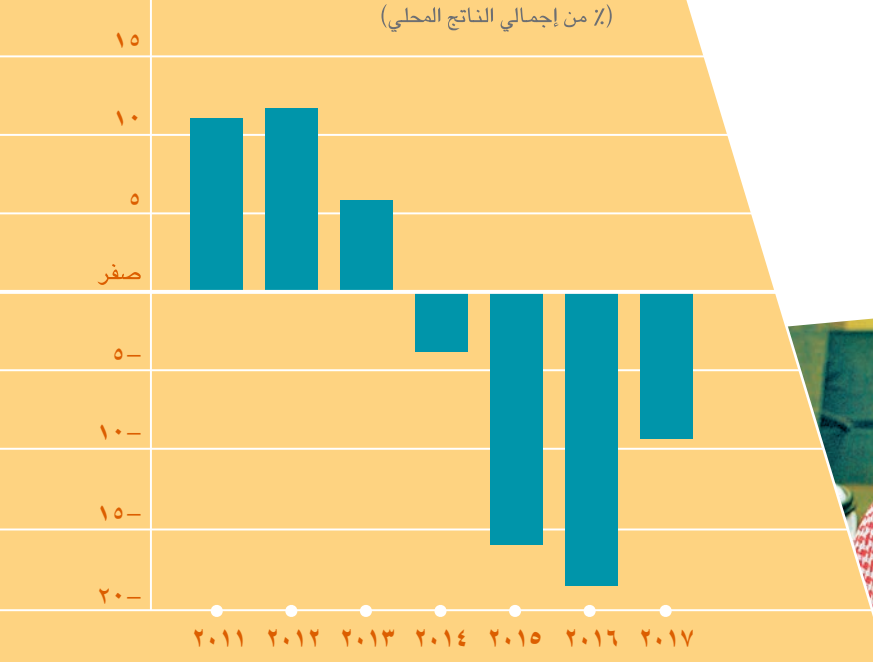

المصادر: حكومة المملكة العربية السعودية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ١–٨
أوروغواي: دين القطاع العام، ٢٠١٥
(٪)

المصادر: البنك المركزي في أوروغواي؛ ومؤسسة Haver Analytics؛ وصندوق النقد الدولي، «آفاق الاقتصاد العالمي»؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

- إنشاء مكتب لإدارة الدين تحت إشراف وزارة المالية، يتولى مسؤولية وضع الأطر القانونية وأطر الحوكمة وإدارة المخاطر من أجل إدارة الدين.
- وضع استراتيجية متوسطة الأجل للديون بغرض تقييم المفاضلات بين استراتيجيات الدين البديلة.
- تشجيع السياسات التي تسهل تطوير أسواق الدين المحلية.

وبدأ مكتب إدارة الدين في المملكة العربية السعودية عملياته في أكتوبر ٢٠١٦. والهدف الأساسي للمكتب هو تأمين احتياجات المملكة من التمويل باستخدام أفضل طريقة للجمع بين التكاليف والمخاطر على نحو يتوافق مع سياسات الحكومة. وفي سياق استراتيجية إدارة الدين، سيتم بالتدريج تسجيل أدوات الدين الحكومي وإدراجها وتداولها في «تداول»، وهي السوق المالية السعودية.

ومشاركة صندوق النقد الدولي في العمل مع المملكة العربية السعودية يمكن أن تشكل نموذجا مفيدا لمجموعة من البلدان الأخرى المصدرة للنفط أو السلع الأولية والتي تحتاج إلى منهج استراتيجي شامل في إدارة الدين.

أوروغواي وإدارة الأصول والخصوم المبتكرة تحد من المخاطر

تدير الشركات أصولها وخصومها الموحدة كعنصر أساسي في إدارة المخاطر على مستوى ميزانياتها العمومية. إلا أن كثيرا من الحكومات، التي لديها أصول وخصوم متنوعة—بعضها صريح وبعضها ضمني أو طارئ—لا تعد عادة ميزانيات عمومية كاملة أو حتى كشوف تبين مراكزها المالية، حيث إن الأصول والخصوم العامة لا تخضع لهذا النوع من التحليل التقليدي. وهذا الأمر يجعل من الصعب تقييم المخاطر في الميزانيات العمومية للقطاع العام.

واتخذت أوروغواي منهجا مبتكرا في مواجهة هذا التحدي. فقد عملت وحدة إدارة الدين في أوروغواي مع صندوق النقد الدولي لتناول إدارة دين الحكومة من منظور أشمل في سياق اتساع الميزانية العمومية للقطاع العام، ولتقييم دور سوق السندات المحلية في

وحدة إدارة الدين في أوروغواي حددت أبرز حالات تباين آجال الاستحقاق.

ارتفع إجمالي الدين في ٢٠١٥ في الغالب نتيجة لانخفاض سعر صرف البيسو، نظرا للحصة الكبيرة من الديون المقومة بعملات أجنبية.

الشكل البياني ١–٧
أوروغواي: دين القطاع العام، ٢٠١١–٢٠١٦
(٪ من إجمالي الناتج المحلي)

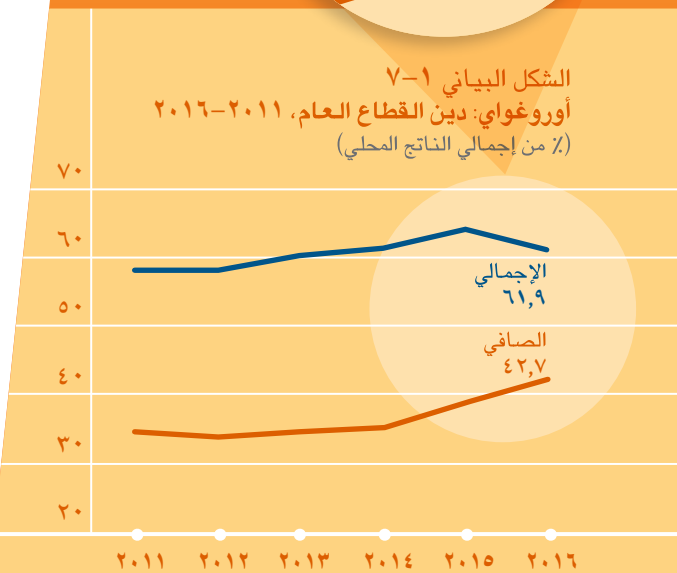

المصادر: البنك المركزي في أوروغواي؛ ومؤسسة Haver Analytics؛ وصندوق النقد الدولي، «آفاق الاقتصاد العالمي»؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

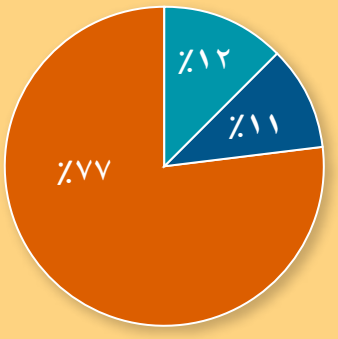

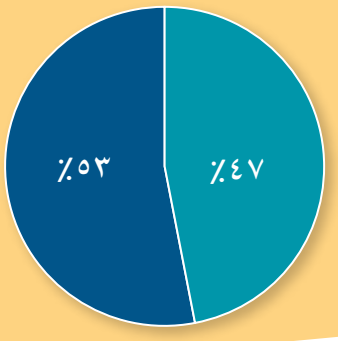

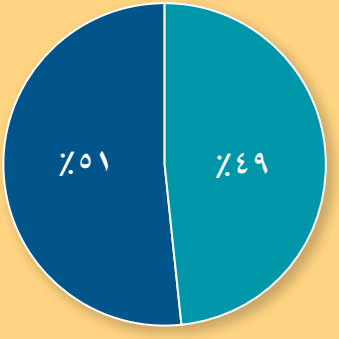

إدارة المخاطر المحتملة على المحافظ العامة. وقد ساعد هذا العمل على تحديد أبرز حالات عدم توافق آجال الاستحقاق والتغيرات التي يمكن إدخالها في السياسات، حيث تضمن مراجعة الميزانيات العمومية على مستوى الحكومة، بما فيها الحكومة المركزية، وبنك أوروغواي المركزي، وكبرى المؤسسات المملوكة للدولة، وبنك التأمين الحكومي (الشكلان البيانيان ١–٧ و١–٨).

على سبيل المثال، كانت الخصوم بالدولار الأمريكي تتجاوز الأصول بالدولار الأمريكي، مما أشار إلى حاجة أوروغواي إلى وضع استراتيجية لتخفيض الدين بالدولار الأمريكي عن طريق مواصلة تطوير سوق السندات بالعملة المحلية. ويشير ذلك أيضا إلى أنه ينبغي لأوروغواي أن تتحوط من مخاطر النقد الأجنبي السائدة من خلال تعميق أسواق العقود الآجلة. وسوف يقتضي ذلك زيادة التنسيق بين إدارة الدين وتنفيذ السياسة النقدية، وكذلك توحيد أنواع أدوات الدين الصادر. وسوف يقتضي ذلك أيضا معالجة مسألة المؤشرات المربوطة بالتضخم والمربوطة بالأجور في معاشات التقاعد التي يحل أجل استحقاقها، وتحسين ترتيبات الحفظ والتسوية العالمية.

والسلطات في أوروغواي عازمة على الحد من التباين في آجال استحقاق الديون المقومة بعملات أجنبية وتعزيز صلابة البلاد في مواجهة مخاطر النقد الأجنبي، ومن ثم تقوية الاستقرار المالي. وقال مايكل بابايوانو، رئيس بعثة المساعدة الفنية الموفدة من صندوق النقد الدولي، إنه «من خلال النظر في مسألة توحيد الميزانية العمومية للبلاد» فإن «السلطات تستطيع أن تُكوِّن نظرة متكاملة عن المخاطر في الميزانية العمومية السيادية وربما تمكنت من التحوط من المخاطر ذات الصلة ببعضها على نحو يحقق قدرا أكبر من مردودية التكلفة.»

«من خلال النظر في مسألة توحيد الميزانية العمومية للبلاد تستطيع السلطات أن تُكوِّن نظرة متكاملة عن المخاطر في الميزانية العمومية السيادية وربما تمكنت من التحوط من المخاطر ذات الصلة ببعضها على نحو يحقق قدرا أكبر من مردودية التكلفة.»

—مايكل بابايوانو، رئيس بعثة المساعدة الفنية الموفدة من صندوق النقد الدولي

إفريقيا جنوب الصحراء

التحولات الاقتصادية في الصين تضر البلدان المصدرة في إفريقيا جنوب الصحراء

توطدت العلاقات الاقتصادية بين الصين وإفريقيا على مدى العشرين عاما الماضية. وأدت سرعة نمو الصين إلى زيادة طلبها على المواد الخام التي يأتي كثير منها من إفريقيا. وارتفع التبادل التجاري بين المنطقتين بما يزيد على ٤٠ ضعفا خلال تلك الفترة. وقفزت حصة الصين من صادرات إفريقيا من ١,٦٪ في ١٩٩٥ إلى ١٦,٥٪ في ٢٠١٥، وارتفعت حصتها في واردات إفريقيا من ٢,٥٪ إلى ٢٣,٢٪ (الشكل البياني ١–٩).

ولكن الآن يسير **نمو الصين ببطء بينما دوافع نموها آخذة في التحول من الاستثمار والصادرات إلى الاستهلاك المحلي**؛ ويُشار إلى هذه العملية بأنها «استعادة توازن النمو.» ويتضح من تحليل أعده صندوق النقد الدولي مؤخرا أن هذا التحول كان له تأثير كبير بصفة خاصة على البلدان المصدرة للسلع الأولية، التي يقع كثير منها في إفريقيا: ففي عام ٢٠١٥، انخفضت قيمة الصادرات الإفريقية إلى الصين إلى ٤٨ مليار دولار مقابل ١٠٥ مليارات دولار في ٢٠١٤، مما فرض ضغوطا على أسعار الصرف واحتياطيات النقد الأجنبي. وانخفضت إيرادات حكومات البلدان كثيفة الاعتماد على السلع الأولية انخفاضا حادا دفعها إلى تخفيض الإنفاق العام بما فيه الإنفاق على البنية التحتية والخدمات الاجتماعية التي تشتد الحاجة إليها. والآلام التي أسفر عنها ذلك في الأجل القصير هي آلام حادة.

ومع ذلك، فإن هناك بعض الجوانب المضيئة. فعند البحث عن مزيد من الفرص في الخارج، **وسعت المشروعات والمؤسسات المالية الصينية نطاق استثماراتها المباشرة وقروضها في إفريقيا**، ولا سيما في البلدان غير كثيفة الموارد التي لا تزال تحقق نموا مرتفعا. وعلى المدى المتوسط، توفر هذه الاستثمارات فرصا أمام إفريقيا جنوب الصحراء لكي تصبح جزءا من سلسلة القيمة العالمية، مما يدفع التحول الهيكلي الذي تشتد الحاجة إليه في القارة الإفريقية.

ويقول روجر نورد الذي شارك في إعداد التحليل الذي أجراه صندوق النقد الدولي «لا بد للغيوم أن تنقشع.» ويضيف «بينما يسبب هبوط أسعار السلع الأولية الضرر لإفريقيا في الأجل القصير، فإن تحول الصين نحو زيادة الاستهلاك يشكل فرصة أمام إفريقيا لتعجيل وتيرة تحولها الهيكلي التي هي في حاجة ماسة إليه.»

روجر نورد، شارك في إعداد التحليل بعنوان «استعادة التوازن في الصين وإفريقيا: آثار استعادة توازن النمو في الصين على التجارة والنمو في إفريقيا جنوب الصحراء»

الشكل البياني ١–٩

إفريقيا جنوب الصحراء: الصادرات والواردات حسب الشركاء التجاريين، ١٩٩٥–٢٠١٥

(مليارات الدولارات الأمريكية)

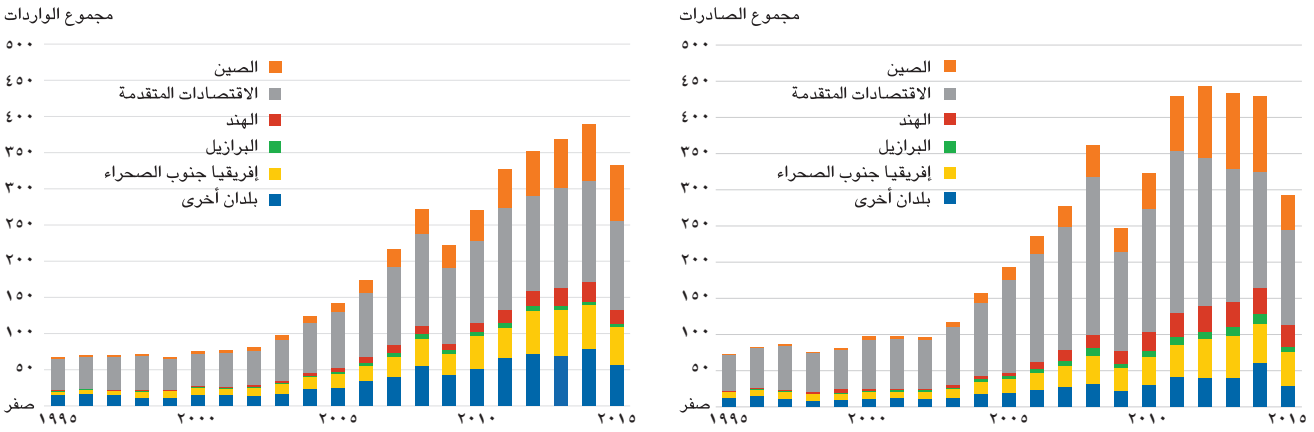

المصدر: صندوق النقد الدولي، إحصاءات وجهة التجارة.

إفريقيا جنوب الصحراء

التكيف المتأخر مع تراجع أسعار السلع الأولية يقيد النمو في إفريقيا جنوب الصحراء

بدأت أسعار السلع الأولية تتراجع في ٢٠١١ وازداد هذا التراجع حدة منذ منتصف ٢٠١٤ مما فرض ضغوطا بالغة على اقتصادات إفريقيا جنوب الصحراء البالغ عددها ٢٣ اقتصادا، والتي تعتمد اعتمادا شديدا على تصدير السلع الأولية. وفي هذه البلدان، أدى ما نشأ عن ذلك من تراجع في حصيلة الصادرات وإيرادات الموازنة إلى تدهور الأرصدة الخارجية وأرصدة المالية العامة بسرعة، وخاصة في البلدان المصدرة للنفط.

ونتيجة لهذا الأمر، ظهرت ضغوط على أسعار الصرف، وتراجعت الاحتياطيات الدولية، وازدادت الديون العامة والمتأخرات. **وتباطأ النمو في البلدان كثيفة الموارد بصورة ملحوظة** منذ عام ٢٠١٤، مقارنة بالفترة السابقة التي شهدت قوة في النمو. وتتناقض هذه الصورة تناقضا صارخا مع بقية البلدان في المنطقة، التي ظلت تتمتع بزخم قوي، حيث شهدت كذلك ظروفا مواتية مع انخفاض فاتورة وارداتها من الطاقة (الشكل البياني ١–١٠). ولم يتجاوز النمو في إفريقيا جنوب الصحراء ككل ١,٤٪ في ٢٠١٦—وذلك أدنى مستويات أدائه خلال ما يزيد على عقدين.

الشكل البياني ١–١٠

إفريقيا جنوب الصحراء: نمو إجمالي الناتج المحلي، ٢٠١٠–٢٠١٦

(المتوسط: ٪)

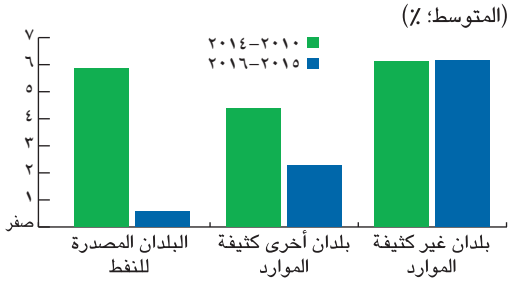

المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي.

وتقول سيلين آلار، وهي رئيس قسم في الإدارة الإفريقية التي أشرفت على إعداد تقرير إبريل ٢٠١٧ عن «آفاق الاقتصاد الإقليمي—إفريقيا جنوب الصحراء: إعادة تشغيل محرك النمو»، إن «السلطات في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء الأشد تأثرا بهذه التطورات قد بدأت تكيف سياساتها، لكن عمليات التكيف ظلت بطيئة وغير كافية، مما تسبب في انتشار أجواء عدم اليقين، وكبح الاستثمارات، وأثار مخاطر من توليد مصاعب أعمق من ذلك في المستقبل.»

وبالتالي فمن المتوقع أن تظل أسعار السلع الأولية منخفضة، بينما البلدان الأشد تضررا من انخفاضها في أمس الحاجة إلى التكيف إذا كانت ترغب في استعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي وإنعاش النمو. **ويتعين عليها أن تجمع بين ضبط أوضاع المالية العامة ومرونة سعر الصرف حيث أمكن.** ولن تستمر عملية استعادة التوازن هذه إلا إذا عملت هذه البلدان في نفس الوقت على زيادة تعبئة الإيرادات المحلية، وتعزيز تنوع النشاط الاقتصادي، ومعالجة مواطن الضعف التي استمرت لفترة طويلة في بيئة الأعمال لجذب الاستثمار في قطاعات جديدة.

أعضاء فريق إعداد «آفاق الاقتصاد الإقليمي—إفريقيا جنوب الصحراء» (من اليسار): جاكي جانغ، ونكوندي موازي، وهاريس تسانغاريديس، وجاريك فيكزوريك، وناتاشا مينجس، ورومين بويس، ومصطفى يونس، وتورستن ويزيل، وماكسويل أوبوكو–أفاري، ومونيك نيوياك، وسيلين آلار (لا يظهر في الصورة: فرانسيسكو أريزالا، وباولو كافاييني، وخيسوس غونزاليس–غارسيا، وكليري هينز، وشارلوت فاسكيز)

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

الأثر الاقتصادي للصراعات وأزمة اللاجئين

غايل بيير،
مؤلف مشارك لمذكرة المناقشات «الأثر الاقتصادي للصراعات وأزمة اللاجئين في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا»

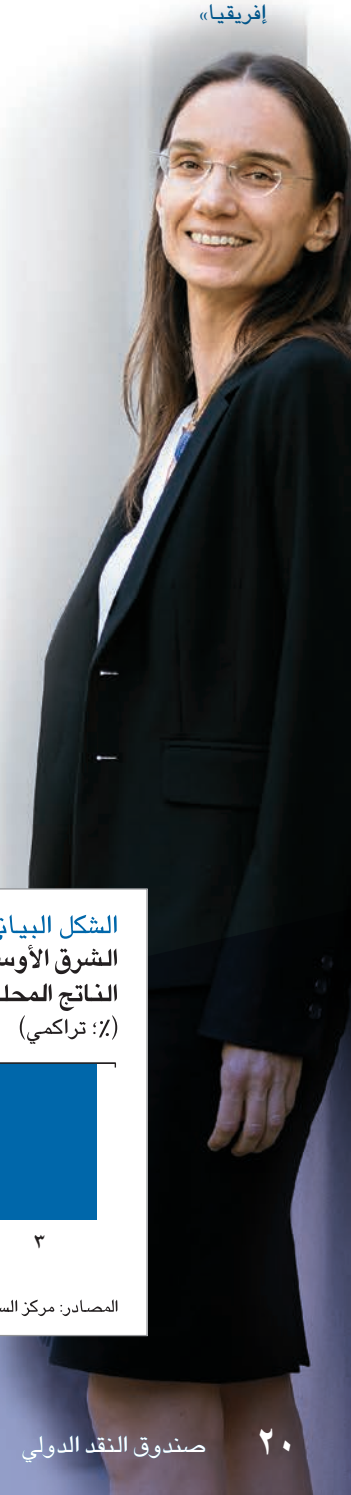

أسفرت الصراعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عن آثار إنسانية كبيرة للغاية. وكان صندوق النقد الدولي قد أصدر في سبتمبر ٢٠١٦ دراسة عن أثرها الاقتصادي تناولت دور السياسات الاقتصادية في هذا السياق. وخلَصت الدراسة إلى أن هذه السياسات يمكنها أن تساعد على المدى القصير في تخفيف بعض الآثار المباشرة للصراعات، وأن تؤدي دورا كبيرا على المدى الطويل في دعم تحقيق تعافٍ قوي ومستمر وفي تقليص احتمالات الانتكاس إلى هوة الصراع.

وفي خضم الصراعات، تواجه عملية صنع القرار تحديات متعددة، وطلبات متضاربة، وحاجات ملحة (الشكل البياني ١-١١). وفي ظل هذه الظروف القاسية، قد تبدو الأهداف الأطول أجلا لتحقيق التنمية الاقتصادية غير ذات أهمية. ومع هذا، **فإن عدم الحفاظ على ممارسات السياسات السليمة أو عدم موازنة التأثير السلبي للصراعات يمكن أن يسفر عن درجة أعمق من العواقب الوخيمة الدائمة** على اقتصادات البلدان في دائرة الصراعات.

ويمكن أن يساعد النظر في السياسة الاقتصادية، حتى وإن كان صعبا نتيجة للحاجة الملحة للتعامل مع الصراع، في الحفاظ على بعض الاستقرار الاقتصادي. وإضافة إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة، هناك ثلاث أولويات ملحة هي حماية فعالية المؤسسات الاقتصادية، وتحديد أولويات الحيز المتاح في الميزانية لتلبية الحاجات الأساسية للجمهور العام، واستخدام السياسات النقدية وسياسات سعر الصرف في ضمان تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي.

والتعافي من تأثير الصراع يستغرق وقتا، ويعتمد على عدة عوامل منها درجة كثافة الصراع ومدته ونوعه ومدى الأضرار التي لحقت بالمؤسسات. فعلى سبيل المثال، كانت هناك، خلال الفترة من ١٩٧٠-٢٠١٤، مجموعة كبيرة من البلدان الخارجة من دائرة الصراعات والتي حافظت على السلام لمدة ١٠ سنوات على الأقل بعد انتهاء الصراع وحققت في المتوسط معدل نمو سنوي مرتفعا نسبيا بلغ ٤,٥٪. ومع هذا، فإذا ما كان الصراع في سوريا قد انتهى في عام ٢٠١٥، وحققت البلاد نموا بهذا المعدل، لظلت في حاجة إلى ٢٠ عاما على الأقل لمجرد العودة إلى تحقيق مستوى إجمالي الناتج المحلي الذي وصلت إليه في ٢٠١٠ قبل الصراع.

ومع تحول البلدان تاركة سياساتها الاقتصادية في أوقات الحروب، **فإن النجاح في إعادة البناء يقتضي وجود مؤسسات تعمل بصورة صحيحة ووضع أطر اقتصادية كلية قوية تتسم بالمرونة** من أجل الاسترشاد بها في إعادة البناء والتعافي، ولا سيما في إدارة الدعم من المانحين، واستيعاب التدفقات الرأسمالية الداخلة، والحفاظ على استمرارية القدرة على تحمل الدين. وسوف يكون أحد التحديات الرئيسية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هو رعاية الأعداد الكبيرة من السكان اللاجئين وتصميم سياسات تكفل استيعاب عودة اللاجئين إلى أوطانهم أو إيجاد فرص في البلدان المضيفة لاستيعاب اللاجئين وفتح المجال لمشاركتهم في أنشطة منتجة. والمقصود بذلك هو تصميم سياسات ليس للاجئين وحسب وإنما كذلك للمجتمعات المضيفة التي غالبا ما تكون هي أيضا لديها صعوبات بالفعل.

الشكل البياني ١-١١

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: التغير في إجمالي الناتج المحلي المقترن بالنزاعات، ١٩٧٠-٢٠١٤
(٪؛ تراكمي)

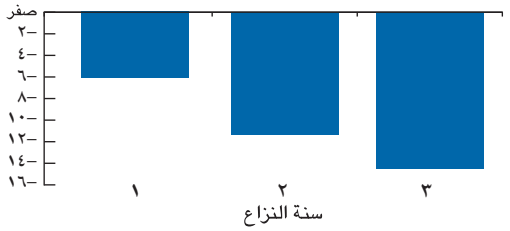

المصادر: مركز السلام النظامي؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ويتضح من الدروس المُستفادة من الربيع العربي والصراعات التي أعقبته أن البلدان في أنحاء المنطقة **ينبغي أن تعجل وتيرة الإصلاحات التي تحقق النمو الاحتوائي والتي تهدف إلى الحد من عدم تكافؤ الفرص**. وبرغم تحقيق بعض التقدم، لا يزال يتعين مواصلة بذل الجهود لضمان تحقيق مزيد من العدالة في اقتسام عائدات النمو الاقتصادي—وهو أحد التحديات الماثلة كذلك أمام كثير من المناطق الأخرى في العالم.

ومن أجل المساعدة على تخفيف الانعكاسات الاقتصادية للصراعات وتداعياتها، يقدم صندوق النقد الدولي مشورة بشأن السياسات مصممة بدقة في المجالات التالية:

- بناء أطر اقتصادية كلية يُعتمد عليها
- وضع السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف
- تحديد أولويات أوجه الإنفاق، لتحقيق أهداف منها حماية النفقات الاجتماعية بالغة الأهمية، وضمان استمرارية القدرة على تحمل الدين
- تعزيز النمو الاحتوائي

اللوحة أعلاه تُظهر: «العروض التدريبية الحالية.»

ويقدم صندوق النقد الدولي كذلك خبراته عن طريق قنوات منها «مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط» والصناديق الاستئمانية القُطْرية. وتركز هذه المساعدة في الأساس على إعادة بناء المؤسسات الاقتصادية وتقويتها، وتحسين صنع السياسات الاقتصادية، وتعزيز الإدارة المالية العامة وتطوير النظم الضريبية العادلة، وتقوية الرقابة والوساطة في القطاع المالي، وإعداد الإحصاءات.

وقدَّم صندوق النقد الدولي الدعم المالي إلى كل من أفغانستان والعراق والأردن مع مراعاة تأثير اللاجئين والنازحين داخليا. علاوة على ذلك، يقدم صندوق النقد الدولي المساعدة في تعبئة مزيد من الموارد المحلية من المانحين والمؤسسات المالية الدولية الأخرى (العراق والأردن ولبنان). ويقوم بدور رئيسي في دعم حوار المجتمع الدولي من خلال إجراء عمليات تقييم للتطورات الاقتصادية والمشاركة في اجتماعات المانحين (ليبيا والصومال والضفة الغربية وغزة)، وكذلك في المؤتمرين رفيعي المستوى عن «دعم سوريا والمنطقة» الذي عُقِد في لندن في ٢٠١٦ وفي بروكسل في مطلع إبريل ٢٠١٧.

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

إصلاح تسعير الطاقة في العالم العربي

كان لهبوط أسعار النفط في أواخر ٢٠١٤ تأثير عميق على بلدان العالم العربي: فطُمِست مليارات الدولارات من إيرادات البلدان المصدرة للنفط في المنطقة، بينما شهدت البلدان المستوردة للنفط انخفاضا كبيرا في تحويلات العاملين في الخارج والاستثمارات. وبرغم تعافي أسعار النفط بعض الشيء وبلوغها حوالي ٤٥ دولارا—٥٠ دولارا للبرميل في يوليو ٢٠١٧، كانت أسواق العقود المستقبلية تتوقع استمرار انخفاضها عند حوالي ٥٥ دولارا للبرميل في الأجل المتوسط.

والآن أصبحت البلدان في أنحاء العالم العربي تقر بهذا الواقع الجديد. واتخذ كثير منها خطوات نحو **إصلاح سياساته السخية في تسعير الطاقة لتساعدها على ضبط أوضاع المالية العامة فيها**. ومع هذا، يشير تقرير أصدره صندوق النقد الدولي في مطلع السنة المالية ٢٠١٨ إلى أن المجال متاح لمواصلة العمل في هذا الاتجاه. ففي عام ٢٠١٥، تجاوزت حصة البلدان العربية ربع دعم الطاقة قبل خصم الضرائب على مستوى العالم—حيث بلغت ١١٧ مليار دولار، أي أنها كانت أعلى من إيرادات أمازون أو مايكروسوفت أو غوغل في ٢٠١٥ (الشكل البياني ١–١٢). ويتضمن هذا الرقم التكلفة الضمنية أو تكلفة الفرصة الضائعة من انخفاض أسعار الطاقة—الإيرادات الضائعة من جراء البيع بأقل من الأسعار العالمية.

وانخفاض أسعار الطاقة عادة ما يصب في صالح الأغنياء الذي يستهلكون كميات أكبر منها، بينما يحقق منافع اقتصادية قليلة نسبيا. **وسيكون من الأفضل استثمار الأموال التي تُنفق على الدعم في قطاعات تحقق عائدات مرتفعة، مثل البنية التحتية والصحة والتعليم**. كذلك يؤدي الدعم إلى التشوهات الصناعية والاستهلاك المحلي المهدر للطاقة، بما له من تكلفة بيئية. ويؤدي كذلك إلى تفاقم عجز الموازنة الذي يفضي إلى ارتفاع مستويات الدين وتآكل المدخرات.

وهناك كثير من التحديات السياسية والاجتماعية التي تواجه إصلاح أسعار الطاقة. ولكن يتبين من تجربة الإصلاح في العديد من البلدان أنه يمكن تحقيقه. ولكي ينجح الإصلاح، ينبغي أن يكون واسع النطاق وشاملا وأن يُنَفَّذ بالتدريج وأن يُجَرَّد من الاعتبارات السياسية. ويجب إطلاع الجمهور العام على هذا الإصلاح. **وينبغي تعويض الفقراء والفئات الضعيفة الذين سيواجهون أعباء من ارتفاع تكاليف الطاقة**.

ونظرا لأن انخفاض أسعار النفط العالمية ينطوي على فجوات أصغر بين أسعار الطاقة المحلية في البلدان العربية والمقاييس المرجعية الدولية (الشكل البياني ١–١٣)، فهذا هو الوقت الأمثل لإصلاح تسعير الطاقة. وفي ٢٠١٦، أنفقت البلدان العربية في متوسط الحالات ٣٪ من إجمالي ناتجها المحلي على دعم الطاقة، في حين أنها إذا أعادت توجيه هذا الدعم نحو استثمارات أكثر إنتاجية في رأس المال المادي أو البشري، لاستطاعت أن تضيف ٦ نقاط مئوية إلى معدلات نموها على مدى ست سنوات وأن تخفض الدين العام بما يصل إلى ٢٠ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي على امتداد هذه الفترة.

ومن أجل تخفيف أثر الإصلاحات، يمكن أن تختار هذه البلدان مزيجا من الاستثمار وتخفيض الديون واستخدام المدخرات في اتخاذ تدابير تعويضية. **وبينما يتطلع العالم العربي إلى تعزيز النمو الاحتوائي ورفع مستويات المعيشة، فإن المنافع المحتملة من إصلاحات تسعير الطاقة هي منافع جمة**. ويقول أوليفييه بادوفون الذي شارك في إعداد دراسة صندوق النقد الدولي «إنه حقيقة الوقت المناسب للمُضي في تنفيذ الإصلاحات»، ويُضيف «إما للاضطرار أو لأن تنفيذها الآن أسهل ما دامت الفجوة بين الأسعار المحلية والعالمية لا تزال أصغر.»

أوليفييه بادوفون، شارك في إعداد دراسة صندوق النقد الدولي «متى، إن لم يكن الآن؟ إصلاح أسعار الطاقة في البلدان العربية»

الشكل البياني ١–١٢
دعم الطاقة حسب المنطقة، ٢٠١٥

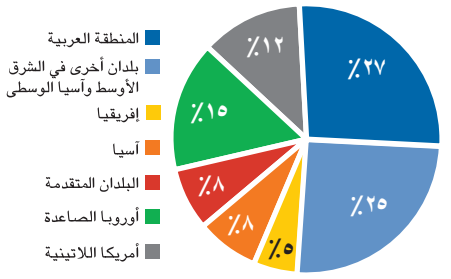

المصادر: الوكالة الدولية للطاقة؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ١–١٣
متوسط أسعار الغاز حسب المنطقة، ٢٠٠٤–٢٠١٦
(دولار أمريكي للتر)

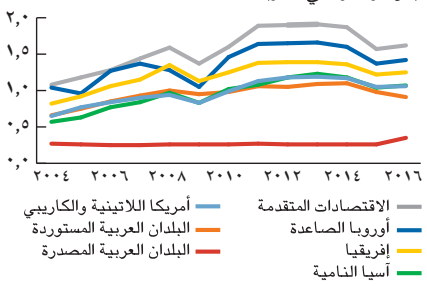

المصادر: الوكالة الدولية للطاقة؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

آسيا والمحيط الهادئ

بروناي دار السلام: التكنولوجيا من أجل الدعم المصمم خصيصا من صندوق النقد الدولي

يتشاور صندوق النقد الدولي مع البلدان الأعضاء البالغ عددها ١٨٩ بلدا بصفة أساسية من خلال العمليات التي يجريها سنويا لفحص سلامة اقتصاداتها. وخلال مشاورات المادة الرابعة هذه، غالبا ما تطلب السلطات الوطنية الدعم من الصندوق لمساعدتها في بناء المؤسسات من خلال مشورة الخبراء التي يُطلق عليها المساعدة الفنية، إلى جانب التدريب. وهذا على وجه الدقة هو ما حدث عندما سافرت بعثات الصندوق السابقة إلى بروناي دار السلام: فالسلطات في هذا البلد الصغير المنتج للنفط الواقع على جزيرة بورنيو في جنوب شرق آسيا طلبت إلى الصندوق تقديم الدعم لمساعدتها على تنمية اقتصادها.

لكن فريق صندوق النقد الدولي واجه عدة عقبات: **فالمعلومات عن خيارات المساعدة الفنية كانت موزعة** عبر عدة إدارات في الصندوق، بينما بروناي دار السلام بعيدة للغاية عن المقر الرئيسي لصندوق النقد الدولي بصورة لا تمكِّن المسؤولين في الصندوق أو بروناي من السفر بانتظام، فضلا على محدودية الأماكن المتاحة للمشاركة في الدورات التدريبية أو التوظيف. إذن، «الحل» كما قال رئيس البعثة سينغ غوان توه «هو أن يضع الفريق مجموعة متجانسة من المعلومات عن المساعدة الفنية التي نقدمها وأن يستخدم الأدوات التكنولوجيا التي أعدها الصندوق، مثل الدورات التدريبية المجانية عبر شبكة الإنترنت وبوابة البيانات.»

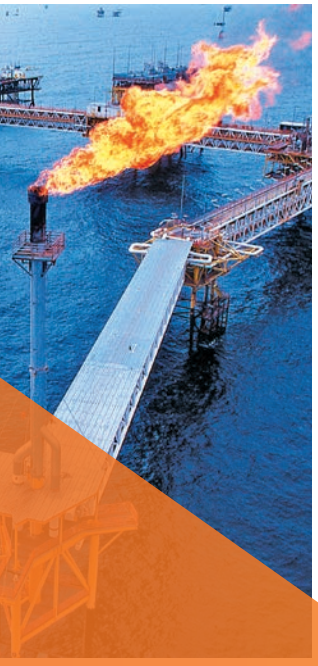

وأعد فريق العمل قائمة ملائمة تضمنت خيارات المساعدة الفنية من مختلف إدارات الصندوق، بناء على ما يقدمه للبلدان الأخرى المنتجة للنفط: ومنها، على جانب المالية العامة، تعزيز الإدارة المالية العامة، وعلى الجانب المالي، تطوير القطاع المالي. **وحدد الفريق دورات تدريبية معينة لكل هيئة من الهيئات الحكومية التي سيجتمع معها** وأعد قوائم مصممة خصيصا تضمنت خيارات المساعدة الفنية لكل منها. على سبيل المثال، نظرا لأن بروناي دار السلام من البلدان المصدرة للنفط، اختار الفريق الدورة التدريبية التي يقدمها الصندوق عن «إدارة الاقتصاد الكلي في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية» لاجتماعه مع المسؤولين في وزارة المالية.»

وأوفِدت بعثة من الصندوق إلى بروناي دار السلام في فبراير ٢٠١٧، وفي نهاية كل اجتماع رئيسي مع المسؤولين، **كان أعضاء الفريق يقدمون عرضا موجزا عن عينة من المحاضرات في الدورات التدريبية المرتبطة بالقضايا الاقتصادية في البلاد**، ويعرضون فيديو عن طريقة استخدام بوابة التدريب الإلكتروني عبر شبكة الإنترنت ويوضحون للمسؤولين البيانات المتاحة عبر شبكة الإنترنت. وإضافة إلى الاجتماع مع مسؤولين في وزارة المالية، اجتمع فريق البعثة مع مسؤولين من مكتب رئيس الوزراء، والسلطة النقدية، ووزارة الشؤون والتجارة الخارجية، وإدارة العمل، وكذلك أحد مستودعات الفكر الرائدة، ومركز الدراسات الاستراتيجية والسياسية.

وذكر توه أن «من شأن منهج 'أحرف التاء الثلاثة'—التكنولوجيا وتقديم المساعدة الفنية والتدريب—أن يمكِّن الهيئات الحكومية في بروناي من الاستفادة مما يعرضه صندوق النقد الدولي لمساعدتها على معالجة القضايا الاقتصادية.» ويتوقع هو وفريقه أن يحقق هذا البلد استفادة أكبر من تلك العروض، ويأملون توسيع نطاق هذا المنهج ليضم بلدانا أخرى كوسيلة أفضل في تنفيذ المهمة المنوطة بالصندوق لمساعدة البلدان الأعضاء.

> «منهج 'أحرف التاء الثلاثة'— التكنولوجيا وتقديم المساعدة الفنية والتدريب—سيمكِّن الهيئات الحكومية في بروناي من الاستفادة مما يعرضه صندوق النقد الدولي لمساعدتها على معالجة القضايا الاقتصادية.»
>
> — سينغ غوان توه، رئيس بعثة صندوق النقد الدولي

آسيا والمحيط الهادئ

صندوق النقد الدولي يشارك الهند في فتح مركز التعلُّم الجديد

بعد مُضي أقل من عام على توقيع مذكرة تفاهم بين حكومة الهند وصندوق النقد الدولي في مارس ٢٠١٦، افتُتِح مركز التدريب والمساعدة الفنية الإقليمي لجنوب آسيا (SARTTAC) في ١٣ فبراير ٢٠١٧، في نيودلهي. ووقع الاختيار على موقع مناسب للمركز، ووُضِع تصميم يمكنه من أداء وظائفه، ونُفِّذت عملية إنشائه من خلال علاقة شراكة وثيقة بين السلطات الهندية وخبراء صندوق النقد الدولي وبائعين محليين. وأسفر تعاونهم عن إنشاء مركز للتعلُّم ذي مستوى عالمي.

وهذا المركز هو الأحدث في الشبكة العالمية لصندوق النقد الدولي التي تضم ١٤ مركزا إقليميا للمساعدة الفنية والتدريب. وهو مصمم على أساس أنه نموذج تنمية القدرات مستقبلا في الصندوق، حيث يقدم التدريب والمساعدة الفنية تحت سقف واحد. وقدمت البلدان الأعضاء في المنطقة ذاتها معظم التمويل لهذا المركز، وتوافرت موارد إضافية مكملة من الدعم السخي الذي قدمته أستراليا والاتحاد الأوروبي وكوريا والمملكة المتحدة.

ويلبي مركز التدريب والمساعدة الفنية الإقليمي لجنوب آسيا الطلب الكبير من البلدان الأعضاء (بنغلاديش وبوتان والهند وملديف ونيبال وسري لانكا) على أنشطة تنمية القدرات في الصندوق. وتحقق منطقة جنوب آسيا نموا سريعا، وهي موطن خُمس سكان العالم. وتجابه اقتصادات المنطقة تحديات في تحسين مستوى كفاءة الإنفاق العام، وتقوية الإدارة الضريبية، وتعزيز التنظيم والرقابة في النظام المالي، وتحديث السياسات والعمليات النقدية، وتحسين الإحصاءات الاقتصادية الكلية. ومن خلال الدورات التدريبية وخبراء المساعدة الفنية المقيمين، فإن مركز التدريب والمساعدة الفنية الإقليم لجنوب آسيا سيتيح للصندوق إمكانية تلبية مزيد من هذه الطلبات الكبيرة. ومن شأن الموقع الإقليمي لهذا المركز أن يمكنه من التمتع بالمرونة والاستجابة لتلبية احتياجات البلدان وتصميم دعمه بما يلائم ظروف البلدان الأعضاء.

ويتسم هذا المركز بالفعالية الشديدة منذ البداية. واتساقا مع منهج العمل المدفوع بقوى الطلب، أُنفِق وقت طويل لمعرفة احتياجات البلدان الأعضاء. **ونتج عن ذلك برنامج أولي يتضمن نحو ٣٠ دورة تدريبية تُقدَّم في السنة التقويمية ٢٠١٧، وتغطي مسائل في المالية العامة وموضوعات نقدية ومالية وإحصائية**. وقُدِّمت أولى الدورات التدريبية عن تشخيص حالة الاقتصاد الكلي لمسؤولين من جهاز الخدمة الاقتصادية الهندية وعُقِدت بعدها دورات تدريبية إقليمية عن تحليل المالية العامة وعن السياسة النقدية. وسوف يقدم المركز كذلك بعض الدورات التدريبية في بلدان أعضاء أخرى وعلى المستوى دون المركزي في الهند، حيث يوجد طلب كبير على مستوى الولايات.

وعلى امتداد العام القادم، إضافة إلى مشروعات التدريب المصمم خصيصا وتقديم المساعدة الفنية من خلال التدريب العملي، سيعمل المركز على جمع البلدان من خلال التَعَلُّم من النظراء، وانتداب المسؤولين بين البلدان، والعمل من خلال علاقات شراكة مع مؤسسات محلية في أنحاء جنوب آسيا.

شاكتيكانتا داس سكرتير وزارة المالية الهندية وكارلا غراسو نائب مدير عام صندوق النقد الدولي يفتتحان مركز التدريب والمساعدة الفنية الإقليمي لجنوب آسيا.

آسيا والمحيط الهادئ

أعضاء البرلمان في ميانمار يشددون على الإدارة والرقابة

بعد إجراء انتخابات تاريخية في نوفمبر ٢٠١٥، تولت حكومة ديمقراطية جديدة الحكم في ميانمار (التي كان يُطلق عليها بورما فيما مضى) في إبريل ٢٠١٦. وبعد عقود من العُزلة، وضعت الإدارة على رأس أولوياتها إصلاح القطاع المالي الذي تشتد الحاجة إليه، وتحسين البنية التحتية وإنهاء الصراعات الداخلية المسلحة في البلاد، وإعادة إدماج ميانمار بالتدريج في الاقتصاد العالمي.

وتشكل تنمية القدرات في ميانمار مهمة جسيمة مع مواصلة البلاد عملية التحول الاقتصادي. وكانت هذه الحاجة أكثر إلحاحا أمام البرلمان المُنتخب حديثا، نظرا لأن معظم أعضائه ليس لديه خبرة سابقة في العمل الحكومي. ومن أجل تلبية هذه الحاجة، أعد خبراء صندوق النقد الدولي من عدة إدارات ندوة رفيعة المستوى تناولت مسألة تنمية القدرات لأعضاء برلمان اتحاد ميانمار، وذلك بالتشاور مع قادة البرلمان.

وعُقِدت الندوة في ديسمبر ٢٠١٦ وركزت على جهود ميانمار في تعزيز الإدارة الاقتصادية الكلية والاستقرار المالي. **وشارك ما يزيد على ٦٠ عضوا في البرلمان من اللجان الاقتصادية البرلمانية الرئيسية الثلاث في الجلسات التفاعلية**، والتي عُقِدت بالتنسيق مع البعثة السنوية التي يوفدها الصندوق لفحص سلامة الاقتصاد. وضم فريق الصندوق موظفين من إدارة آسيا والمحيط الهادئ (بما فيها مكتب الممثل المقيم، ومكتب الصندوق للمساعدة الفنية لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجمهورية اتحاد ميانمار، والمكتب الإقليمي في اليابان)؛ وإدارات التواصل، وشؤون المالية العامة، والأسواق النقدية والرأسمالية، والإحصاءات؛ ومعهد التدريب الإقليمي في سنغافورة، بدعم مالي من حكومة اليابان.

وأتاح التفاعل بين أعضاء البرلمان وفريق صندوق النقد الدولي فرصة فريدة أمام أعضاء البرلمان لمناقشة قضايا السياسات والقضايا الفنية معا. وأعرب أعضاء البرلمان بصفة خاصة عن ميلهم إلى منهج إدماج تنمية القدرات في الرقابة الاقتصادية. وهذا الأمر **ساعدهم على تطبيق القضايا الفنية التي نوقِشت بصورة أفضل على مسائل السياسات التي تواجههم بانتظام** في سياق مسؤولياتهم الرقابية. وتقرَّر عقد ندوة متابعة عن الإدارة المالية العامة يحضرها أعضاء اللجنة البرلمانية المشتركة للحسابات العامة في منتصف ٢٠١٧.

ولخص يونغزينغ يانغ، رئيس بعثة صندوق النقد الدولي، استراتيجية الصندوق في ميانمار بقوله إن: «لتبادل المعرفة دور رئيسي في مساعدة السلطات على تطبيق السياسات اللازمة لتحقيق أهداف النمو الاحتوائي المستمر. وسوف نواصل ممارسة أنشطتنا لتنمية القدرات في ميانمار، وهي الأوسع نطاقا بالفعل على مستوى البلدان أعضاء الصندوق. ومن الضروري أن ندمج هذه الأنشطة مع عمليات فحص سلامة الاقتصاد لتحقيق فعالية المشاركة في العمل مع هذا البلد العضو.»

يونغزينغ يانغ،
رئيس بعثة صندوق النقد الدولي إلى ميانمار

«سوف نواصل ممارسة أنشطتنا لتنمية القدرات في ميانمار، وهي الأوسع نطاقا بالفعل على مستوى البلدان أعضاء الصندوق.»

«...من الواضح أن خط الائتمان المرن الذي استفادت منه المكسيك على مدى عدة سنوات، شاهد على السياسات الاقتصادية الكلية السليمة التي وُضِعت بفضل قيادة البلاد، على مستوى كل من البنك المركزي ووزارة المالية.»

كريستين لاغارد،
مدير عام الصندوق،
اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية – جلسة إحاطة الصحافة، ٢٢ إبريل ٢٠١٧

نصف الكرة الغربي

المكسيك: خط الائتمان المرن يسهم بدور داعم في عالم متقلب

عملت المكسيك طوال العقد الماضي على تعميق اندماجها في الاقتصاد العالمي من خلال القنوات التجارية والمالية على حد سواء. وقد ساعدها ذلك على زيادة إنتاجيتها، وتحسين قدرتها التنافسية، وتخفيض تكاليف التمويل، وتنويع قاعدة المستثمرين. وفي ٢٠١٦، بلغ مجموع تدفقات استثمارات الحافظة الأجنبية في المكسيك ٢٦,٧ مليار دولار (٢,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي)، وكان في حيازة غير المقيمين ٣٥٪ من السندات السيادية المقومة بالعملة المحلية (الشكل البياني ١–١٤). وكان التواجد القوي للمستثمرين الأجانب في المكسيك يعكس ثقتهم في قوة إطار السياسة الاقتصادية والعمق والسيولة في أسواق النقد الأجنبي والسندات في البلاد.

والبيزو المكسيكي هو ثاني أكثر عملات الأسواق الصاعدة المتداولة بفعالية في العالم، حيث يبلغ حجم التداول العالمي اليومي فيه ٩٧ مليار دولار. وقد ساعدت قوة السياسات الاقتصادية الكلية وأطر السياسات في المكسيك على اجتياز بيئة خارجية معقدة اتسمت بتقلب أسواق المال. وتسترشد سياستها النقدية بإطار لاستهداف التضخم في سياق مرونة سعر الصرف. وترتكز سياسة المالية العامة على قانون المسؤولية المالية، وتلتزم السلطات بخفض نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي على المدى المتوسط. والإطار التنظيمي والرقابي في القطاع المالي قوي.

ومن أجل دعم الاستراتيجية الاقتصادية الكلية للسلطات المكسيكية إجمالا وتوفير الحماية من المخاطر، وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في مايو ٢٠١٦ على عقد اتفاق مدته سنتين مع المكسيك بموجب «خط الائتمان المرن» (FCL) بقيمة تبلغ حوالي ٨٥ مليار دولار. وأثبت خط الائتمان المرن فعاليته خلال السنة المالية ٢٠١٧ عندما تعرض البيزو لضغوط مؤقتة. وهذا هو الاتفاق السادس من نوعه مع المكسيك، وتعتزم السلطات مرة أخرى معاملته باعتباره وقائيا. ووفرت الاتفاقات السابقة حماية قيِّمة ضد المخاطر المتطرفة مباشرة في أعقاب الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨، وأثناء أزمة منطقة اليورو، وأثناء فترة التقلب السابقة على بدء عودة السياسة النقدية الأمريكية إلى طبيعتها.

وقد صُمِّم خط الائتمان المرن ليواكب زيادة الطلب على الإقراض الموجه لمنع الأزمات وتخفيف حدتها في البلدان التي تمتلك أطرا للسياسات الاقتصادية وسجلات أداء اقتصادي سابقة على درجة عالية من القوة وتواجه ضائقة نقدية. كذلك استخدم خط الائتمان المرن بلدان آخران هما كولومبيا وبولندا. وبينما لم يسحب أي من الثلاثة بلدان من خطوط الائتمان بعد، فقد قدمت هذه الخطوط **دعما قيما للبلدان وساعدت على زيادة ثقة السوق في فترات تصاعد المخاطر**.

الشكل البياني ١–١٤
المكسيك: الاستثمار الأجنبي المباشر وخصوم استثمارات الحافظة، ٢٠٠٧ و٢٠١٦
(٪ من إجمالي الناتج المحلي)

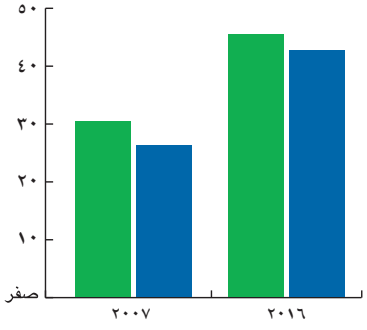

المصادر: السلطات الوطنية؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

نصف الكرة الغربي

خطوات جريئة في الأرجنتين لتفادي وقوع أزمة

واجهت حكومة الأرجنتين الجديدة، عندما تولت مقاليد الأمور في ديسمبر ٢٠١٥، اختلالات اقتصادية كلية منتشرة، وتشوهات اقتصادية جزئية، وإطارا مؤسسيا ضعيفا. وكانت مستويات الاستهلاك عالية إلى درجة لا يمكن الاستمرار في تحملها، وبلغ الاستثمار أدنى مستوياته التاريخية، بينما يُموَّل العجز الكبير في المالية العامة عن طريق إنشاء النقود والتضخم. وتضمنت التشوهات على المستوى الجزئي شبكة واسعة من الضوابط الإدارية—مثل الحواجز التجارية، والقيود على النقد الأجنبي، وضوابط الأسعار—وبيئة أعمال أدت إلى تآكل القدرة التنافسية وأضرت بالنمو على المدى المتوسط. **وكان واضحا أن وقوع أزمة مالية خطيرة أصبح وشيكا.**

روبرتو كارداريي،
رئيس بعثة صندوق النقد الدولي إلى الأرجنتين

ولدى نشر أول مراجعة يجريها الصندوق لاقتصاد الأرجنتين منذ عام ٢٠٠٦ (المعروفة بمشاورات المادة الرابعة)، ذكر روبرتو كارداريي رئيس بعثة الصندوق إلى المكسيك في نوفمبر ٢٠١٦ أن الحكومة «تنظر الآن في لُب مشكلاتها وتعالجها بصورة قاطعة.» ويستطرد كارداريي قائلا **إن السلطات قد اتخذت خطوات جريئة لمعالجة الاختلالات وتفادي وقوع أزمة**، بإلغاء الضوابط على النقد الأجنبي، والسماح بتعويم سعر الصرف، وإزالة القيود على الحصول على عملات أجنبية، وإلغاء الضرائب على الصادرات (ما عدا الضرائب على تصدير فول الصويا التي خُفِّضت)، والسعي إلى مقاضاة الدائنين الذين يعرقلون إعادة هيكلة دين الأرجنتين، واستعادة القدرة على الدخول إلى أسواق الائتمان.

ووضعت السلطات أهدافا للمالية العامة والتضخم وبدأت الإلغاء المرحلي لدعم الطاقة غير الفعال. وهي تعمل حاليا على إعادة بناء جهاز الإحصاءات الوطنية وبدأت في منتصف ٢٠١٦ تنشر إحصاءات رسمية جديدة تماشيا مع المعايير الدولية.

وبينما يلزم وضع الأسس لتحقيق نمو قوي في المستقبل، فإن هذه التدابير الرامية إلى تصحيح الاختلالات والتشوهات الخطيرة كان لها حتما تأثير عكسي قصير الأجل على اقتصاد الأرجنتين. وعندما اجتمعت بعثة الصندوق مع كبار المسؤولين، وكذلك مع ممثلين من القطاع الخاص والمجتمع المدني، انصب بالتالي تركيز المناقشات على طريقة **الحفاظ على التعافي الاقتصادي وحماية الفقراء من تكاليف استعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي**. وتضمنت المشاورات جدول الأعمال الطموح للإصلاحات في البلاد والمصمم لتوفير بيئة تشجع بقدر أكبر على الاستثمارات الخاصة وتضع الأسس لتحقيق نمو قوي ومستمر وعادل.

وبينما يعيش حوالي ثلث السكان تحت خط الفقر، فإن الحد من الفقر هو الهدف الذي توليه الإدارة الأولوية القصوى. وتعلم السلطات أن **الاقتصاد الحيوي هو أفضل وسيلة لتوفير فرص العمل وإخراج السكان من دائرة الفقر**. وبعد الانكماش في ٢٠١٦، من المتوقع أن يتسع النشاط الاقتصادي في الأرجنتين بمقدار ٢,٢٪ في ٢٠١٧ بفضل قوة الاستهلاك والاستثمار العام، و٢,٣٪ في ٢٠١٨، انعكاسا للانتعاش التدريجي في الاستثمار الخاص والصادرات (الجدول ١–١).

الجدول ١–١

الأرجنتين: نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلك ورصيد الحساب الجاري والبطالة، ٢٠١٦ وتوقعات ٢٠١٧–٢٠١٨

	٢٠١٦	٢٠١٧ (توقعات)	٢٠١٨ (توقعات)
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	–٢,٣	٢,٢	٢,٣
أسعار المستهلك (من سنة إلى أخرى)	–	٢١,٦	١٧,٢
رصيد الحساب الجاري	–٢,٦	–٢,٩	–٣,٤
البطالة	٨,٥	٧,٤	٧,٣

المصدر: صندوق النقد الدولي، «آفاق الاقتصاد العالمي»، إبريل ٢٠١٧.

أوروبا

الإصلاحات في ألبانيا تؤتي ثمارها

في ٢٠١٣، أوشك النمو الاقتصادي في ألبانيا أن يتوقف تماما، حيث أدت الأزمة الاقتصادية في ٢٠٠٨ إلى تخفيض الطلب من اليونان وإيطاليا، وهما الشريكان التجاريان الرئيسيان لها. وفي نفس الوقت، ارتفع الدين العام بشدة وتراكمت المتأخرات نتيجة البذخ وقت الانتخابات، ونظام معاشات التقاعد غير القابل للاستمرار، وافتقار قطاع الكهرباء لمقومات البقاء. وكان الجهاز المصرفي، الذي اعتمدت الحكومة على الاقتراض منه بشكل كبير، يعاني من الضعف نتيجة ارتفاع نسبة القروض المستحقة التي لم تُسدد، وزيادة ضغوط التمويل.

أنيتا تولاضار،
رئيس فريق صندوق
النقد الدولي في ألبانيا

ومن أجل المساعدة على معالجة هذه التحديات أمام المالية العامة والقطاع المالي واستعادة النمو الاقتصادي، طلبت ألبانيا الحصول على قرض من صندوق النقد الدولي، وافق عليه المجلس التنفيذي في فبراير ٢٠١٤. وعُقِد الاتفاق البالغة مدته ٣٦ شهرا في ظل «تسهيل الصندوق الممدد» بهدف استعادة النمو الاقتصادي والسيطرة على الدين العام الآخذ في الارتفاع بسرعة على نحو كان يهدد الاستقرار الاقتصادي، وذلك من خلال تعزيز الموارد العامة، والحفاظ على الاستقرار المالي، وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية التي ركزت على تحسين قطاع الطاقة ومناخ الأعمال.

وفي فبراير ٢٠١٧، اختُتِم البرنامج مع ألبانيا بنجاح ودخلت في مرحلة المراقبة اللاحقة للبرنامج. ولدى إتمام زيارة البعثة الأخيرة، تحدث أربين أحمتاج وزير المالية الألباني السابق في مؤتمر صحفي قال فيه **إن النمو الاقتصادي قد تعافى وتوقع له أن يبلغ بين ٣,٧٪ و٣,٨٪ في ٢٠١٧ مقابل ٣,٤٪ العام السابق** (الجدول ١–٢). وأرجع الفضل في تحقيق هذه النتائج الاقتصادية القوية إلى الإصلاحات التي نُفِّذت على مستوى الاقتصاد الكلي والمالية العامة، مشيرا إلى إنها «مرتبطة كذلك ارتباطا وثيقا بكل الإصلاحات الأخرى التي أجرتها الحكومة خلال الثلاث سنوات الأخيرة، مثل إصلاح نظام معاشات التقاعد، وإصلاح قطاع الطاقة، والإصلاح في الإدارة المالية العامة، والإصلاح في الإدارة الضريبية»، وغيرها.

وذكر أحمتاج أن **الإصلاحات أدت أيضا إلى زيادة الأجور ومعاشات التقاعد، وتوفير مزيد من فرص العمل، وارتفاع عدد المؤسسات، وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر**. واتفقت أنيتا تولاضار رئيس فريق صندوق النقد الدولي على أن البرنامج قد نجح في وضع ألبانيا على مسار التعافي مع سلامة الموارد العامة، وقالت «لقد تمكنا بفضل التزام السلطات الألبانية من دعم الإصلاحات التي تكتسب أهمية بالغة في تحقيق النمو. ونجح البرنامج في تقوية الإطار المؤسسي، والحد من مواطن الضعف في الاقتصاد، وساعد في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي برغم صعوبة الأوضاع الخارجية.»

وتواصل ألبانيا تنفيذ الإصلاحات لدعم النمو وتقوية القطاع المالي مع الحفاظ على ضبط أوضاع المالية العامة بهدف تخفيض الدين إلى أقل من ٦٠٪ من إجمالي الناتج المحلي. وأطلقت مبادرة لإصلاح القضاء بدعم من الاتحاد الأوروبي تهدف إلى معالجة الشواغل بشأن الحوكمة وأوجه عدم الكفاءة في جهاز العدالة. وأوصت المفوضية الأوروبية بفتح باب المفاوضات لانضمام ألبانيا إلى الاتحاد الأوروبي بشرط أن تحقق تقدما ملموسا في الإصلاحات القضائية.

الجدول ١–٢
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في ألبانيا، ٢٠١٣ و٢٠١٦

	٢٠١٣	٢٠١٦
نمو إجمالي الناتج المحلي (٪)	١,٠	٣,٤
الرصيد الأولي (٪ من إجمالي الناتج المحلي)	٢,٠–	٠,٢
الرصيد الكلي (٪ من إجمالي الناتج المحلي)	٥,٢–	٢,٢–
الإيرادات الضريبية (٪ من إجمالي الناتج المحلي)	٢٢,٠	٢٤,٩
القروض المتعثرة (٪)	٢٣,٥	١٨,٣

المصادر: السلطات الألبانية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

أوروبا

إسبانيا: الحفاظ على تعافٍ مثير للإعجاب

كان أحد بلدان منطقة اليورو الأشد تضررا من الأزمة المالية العالمية هي إسبانيا التي حققت تعافيا ملموسا. فقد نما اقتصادها بما يزيد على ٣٪ في كل من ٢٠١٥ و٢٠١٦، ويُتوقع نمو إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٧ ليصل إلى المستوى الذي كان عليه قبل الأزمة (الشكل البياني ١–١٥). ومنذ أن وصلت الأزمة إلى ذروتها، تمكن أكثر من ١,٥ مليون نسمة ممن كانوا عاطلين عن العمل من الحصول على وظائف. **ونُفِّذت إصلاحات حاسمة في ٢٠١١–٢٠١٣، مثل التدابير التي تكفل زيادة المرونة في سوق العمل، فساعدت الاقتصاد الإسباني على استعادة قدرته التنافسية** وساهمت في توفير فرص عمل كبيرة، بينما أدت الإصلاحات المصرفية إلى زيادة صلابة القطاع. ومن العوامل التي حفزت النمو كذلك انخفاض أسعار النفط وأسعار الفائدة، إلى جانب تدابير منح الدفعة التنشيطية من المالية العامة في ٢٠١٥–٢٠١٦.

وبفضل انتعاش الصادرات، حققت إسبانيا فوائض في الحساب الجاري على مدى أربع سنوات. وحقق كثير من الشركات تقدما ملموسا في تنقية ميزانياته العمومية، بينما انخفض دين قطاع الأسر إلى مستوى وسيط منطقة اليورو، وإن كان لا يزال عاليا بالقيم المطلقة. ورفعت البنوك الإسبانية نسب رأس المال بينما خفضت نسب القروض المتعثرة، برغم انكماش الائتمان.

ومع ذلك، فإن معدل البطالة لا يزال مرتفعا للغاية ووصل إلى حوالي ١٨٪، وبطالة الشباب أعلى من ذلك، إذ تبلغ ٤٢٪، أي حوالي ضعف متوسط منطقة اليورو. وظل كثير من هؤلاء الأفراد بلا عمل لسنوات. ولا يزال سوق العمل منقسما إلى مستويين على نحو واسع الانتشار—حيث نسبة كبيرة من العمالة تشغل وظائف أقل أجرا وبعقود مؤقتة—ونمو الإنتاجية منخفضا.

وارتفع الدين العام بما يزيد على الضعف منذ بداية الأزمة، فوصل إلى ١٠٠٪ من إجمالي الناتج المحلي مما حدَّ من المساحة المتاحة أمام الحكومة للتصرف. ولا يزال الاقتصاد عرضة للصدمات بسبب الدين، وجيوب المديونية المفرطة في القطاع الخاص وصافي وضع الاستثمار الدولي الذي لا يزال سالبا بدرجة كبيرة.

فريق العمل القُطري في الصندوق، بقيادة آندريا شيشتر، أوصى باستفادة إسبانيا من إنجازاتها القائمة على الإصلاح من خلال القيام بما يلي:

- مواصلة عملية ضبط أوضاع المالية العامة لديها لتخفيض العجز والدين العام
- تعزيز سياساتها في سوق العمل عن طريق زيادة الفعالية في استهداف الشباب والعاطلين عن العمل لفترات طويلة بتقليص النظام ذي المستويين، من أجل توفير مزيد من فرص العمل وتعزيز العدالة
- تقوية أعمال البحوث والتطوير، والمنافسة في أسواق المنتجات والخدمات، لزيادة الإنتاجية ورفع مستويات الدخل
- تقوية الميزانيات العمومية للبنوك وتعزيز الرقابة على المخاطر النظامية وإدارتها

وسيقدم تقييم القطاع المالي في إسبانيا، الذي يجريه صندوق النقد الدولي في ٢٠١٧، خيارات على مستوى السياسات للحفاظ على الاستقرار المالي في إسبانيا.

الشكل البياني ١–١٥

إسبانيا وإيطاليا وفرنسا وألمانيا: نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، ٢٠٠٧–٢٠٢١

(المؤشر، ٢٠٠٧ = ١٠٠)

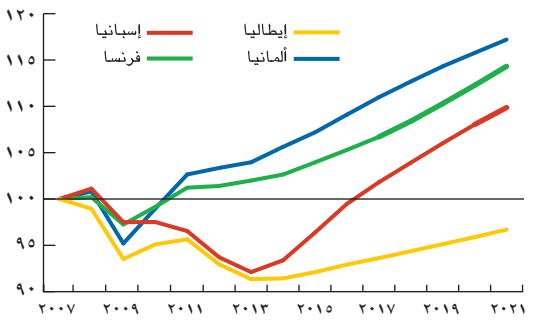

المصادر: صندوق النقد الدولي، «آفاق الاقتصاد العالمي»؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

التقرير السنوي ٢٠١٦

مستجدات

مستجدات الموضوعات
في التقرير السنوي للعام الماضي

انظر الصفحة

سلة عملات حقوق السحب الخاصة الجديدة أصبحت فعالة. ٩٢

اعتمد المجلس التنفيذي خطة عمل من أجل **المراجعة العامة الخامسة عشرة للحصص**. ٩٢

الرقابة الاقتصادية شملت وضع منهجية جديدة تساعد الحكومات في تقييم الحيز المالي—أي قدرتها على زيادة الإنفاق أو تخفيض الضرائب. ٣٦

من أجل المساعدة على تقديم **الدعم المالي** لأفقر البلدان الأعضاء، انطلقت جولة جديدة لتعبئة الأموال لتوفي الموارد في «الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر.» ٥٤

تبادل المعرفة مع الحكومات ركز على كيفية زيادة الإيرادات وإدارة النفقات بفعالية، والمساعدة على تمويل الخدمات العامة. ٦١

٢

يضطلع صندوق النقد الدولي بثلاثة أدوار رئيسية

الرقابة الاقتصادية

١٣٥ عملية تحقق من سلامة اقتصادات البلدان

يشرف صندوق النقد الدولي على النظام النقدي الدولي ويتابع السياسات الاقتصادية والمالية في بلدانه الأعضاء البالغ عددها ١٨٩ بلدا. وفي إطار عملية الرقابة هذه، والتي تنفذ على المستوى الدولي وفي فرادى البلدان، يسلط الصندوق الضوء على المخاطر المحتملة التي تهدد الاستقرار ويقدم المشورة بشأن التعديلات اللازمة على السياسات.

الإقراض

١٣٤,٧ مليار دولار أمريكي تم تقديمها إلى ١٥ بلدا، بالإضافة إلى ١,٥ مليار دولار أمريكي في صورة قروض بفائدة منخفضة أو صفرية مقدمة إلى ١٥ بلدا عضوا من البلدان النامية منخفضة الدخل.

يقدم الصندوق القروض لبلدانه الأعضاء التي تواجه مشكلات فعلية أو محتملة في ميزان المدفوعات لمساعدتها على إعادة بناء احتياطياتها الدولية، وتثبيت قيم عملاتها، ومواصلة دفع قيم الواردات، واستعادة الأوضاع اللازمة لتحقيق نمو اقتصادي قوي، مع تصحيح أي مشكلات أساسية.

تنمية القدرات

٢٦٧ مليون دولار أمريكي لتبادل المعرفة ومشورة الخبراء والتدريب

يعمل صندوق النقد الدولي مع الحكومات في مختلف أنحاء العالم على تحديث سياساتها ومؤسساتها الاقتصادية وتدريب موظفيها. ويساعد ذلك البلدان على تعزيز اقتصادها وزيادة النمو وتوفير فرص العمل الجديدة.

الرقابة الاقتصادية

«الرقابة» هي الكلمة الجامعة التي تشمل العملية التي يقوم الصندوق من خلالها بالإشراف على النظام النقدي الدولي والتطورات الاقتصادية العالمية ومتابعة السياسات الاقتصادية والمالية لبلدانه الأعضاء البالغ عددها ١٨٩ بلدا. وفي إطار هذه العملية الرامية إلى التحقق من السلامة المالية للبلدان سنويا عادة، يسلِّط الصندوق الضوء على المخاطر التي يمكن أن تهدد الاستقرار ويقدم المشورة بشأن التعديلات اللازمة على السياسات. وبهذه الطريقة، فإنه يساعد النظام النقدي الدولي على الوفاء بالغرض الأساسي منه وهو تيسير تبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين البلدان، وبالتالي استمرار النمو الاقتصادي القوي.

وهناك جانبان رئيسيان لعمل الصندوق في مجال الرقابة: الرقابة الثنائية، أو تقييم سياسات كل بلد عضو وإسداء المشورة بشأنها؛ والرقابة متعددة الأطراف، أو الإشراف على الاقتصاد العالمي. وبتوحيد الرقابة الثنائية ومتعددة الأطراف، يمكن أن يكفل الصندوق قدرا أكبر من الشمول والاتساق في تحليل «التداعيات»، أي الطرق التي يمكن أن تؤثر بها سياسات بلد واحد على بلدان أخرى.

والمحور الذي ترتكز عليه الرقابة الثنائية هو ما يطلق عليه مشاورات المادة الرابعة، التي سميت كذلك على أساس المادة الواردة في اتفاقية تأسيس الصندوق التي تقتضي إجراء مراجعة للتطورات والسياسات الاقتصادية في كل من البلدان الأعضاء في الصندوق البالغ عددها ١٨٩ بلدا. وتغطي مشاورات المادة الرابعة طائفة من القضايا التي تعتبر ذات أهمية كلية — أي قضايا المالية العامة والقضايا المالية وأسعار الصرف والقضايا النقدية والهيكلية — وتركز على المخاطر ومواطن الضعف واستجابات السياسات. ويشارك مئات من الاقتصاديين والخبراء العاملين في الصندوق في عملية مشاورات المادة الرابعة.

وتكون المشاورات في صورة حوار للسياسات من اتجاهين مع السلطات القُطْرية للبلد المعني، بدلا من قيام الصندوق بتقييم البلد من جانب واحد. ويجتمع فريق الصندوق عادة مع مسؤولي الحكومة والبنك المركزي، ومع عدد آخر من المعنيين — مثل البرلمانيين وممثلي الشركات والمجتمع المدني والنقابات العمالية — للمساعدة على تقييم السياسات الاقتصادية للبلد وتوجهه. ويقدم الخبراء تقريرا إلى المجلس التنفيذي للصندوق، لمناقشته في الظروف العادية، تختتم بعدها المشاورات ويعد موجز للاجتماع ينقل إلى سلطات البلد المعني. وفي معظم الحالات، وبناء على موافقة البلد العضو المعني، يُنشر تقييم المجلس في صورة نشرة صحفية، إلى جانب تقارير الخبراء. وفي السنة المالية ٢٠١٧، أجرى الصندوق ١٣٥ مشاورة في إطار المادة الرابعة (راجع الجدول الشبكي ٢– ١).

وفي أعقاب الأزمة المالية العالمية، استمر صندوق النقد الدولي في إجراء تقييمات الاستقرار المالي في إطار برنامج تقييم القطاع المالي. وشكلت تقييمات القطاع المالي جزءا من عملية الرقابة في البلدان التي تؤثر قطاعاتها المالية على النظام.

وتتضمن الرقابة متعددة الأطراف مراقبة الاتجاهات الاقتصادية العامة العالمية والإقليمية وتحليل تداعيات سياسات البلدان الأعضاء على الاقتصاد العالمي. وكجزء من المسوح الاقتصادية والمالية العالمية الصادرة عن صندوق النقد الدولي، تنشر تقارير رئيسية معنية بالرقابة متعددة الأطراف مرتين في العام، وهي: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، وتقرير الاستقرار المالي العالمي، وتقرير الراصد المالي. ويتضمن تقرير آفاق الاقتصاد العالمي تحليلا مفصلا لحالة الاقتصاد العالمي، يعالج فيه المسائل ذات الاهتمام المُلح، مثل الاضطراب المالي العالمي المطول وتعافي الاقتصاد في الوقت الراهن من الأزمة المالية العالمية. ويتضمن تقرير الاستقرار المالي العالمي تقييما محدثا للأسواق والآفاق المالية العالمية، ويسلِّط الضوء على الاختلالات ومواطن الضعف التي يمكن أن تشكل مخاطر على الاستقرار المالي. ويعنى تقرير الراصد المالي بتحديث توقعات المالية العامة في الأجل المتوسط وتقييم التطورات في الماليات العامة. وينشر الصندوق أيضا تقارير آفاق الاقتصاد الإقليمي في إطار مسوحه الاقتصادية والمالية العالمية.

الرقابة الثنائية

عملية مشاورات المادة الرابعة: التقييم السنوي للسياسات الاقتصادية

تجرى عملية مشاورات المادة الرابعة مع أحد البلدان الأعضاء على مدى عدة أشهر، وتبدأ بمراجعة داخلية لأهم قضايا السياسات وأولويات الرقابة على مستوى إدارات الصندوق ومع الإدارة العليا، بموجب وثيقة إحاطة تعرف باسم مذكرة السياسات.

وتتناول هذه المذكرة بالتفصيل التوجهات والتوصيات الرئيسية للسياسة الاقتصادية التي ستناقش مع حكومة البلد العضو. وتتم مراجعة مذكرة السياسات مع جميع إدارات صندوق النقد الدولي من أجل بناء توافق في الآراء بشأن البلد المعني قبل إجراء المشاورات، وتسفر هذه المراجعة عن عقد اجتماع للتشاور بشأن السياسات، ترسل بعده مذكرة السياسات إلى الإدارة العليا للصندوق للموافقة عليها. وبعد الموافقة على مذكرة السياسات، يسافر الفريق إلى البلد لعقد اجتماعات مع المسؤولين الحكوميين وأصحاب المصلحة. ولدى عودة الفريق إلى مقر الصندوق، يقوم الخبراء بإعداد تقرير يخضع مرة أخرى لمراجعة الإدارات والإدارة العليا قبل أن ينظر فيه المجلس التنفيذي للصندوق.

القضايا المالية الكلية في إطار أنشطة الرقابة بموجب المادة الرابعة

وفقا لدراسة أعدها خبراء الصندوق بعنوان Approaches to Macro-Financial Surveillance in Article IV Reports ، أكدت الأزمة المالية العالمية التي وقعت في عام ٢٠٠٨ على أهمية الرقابة على القطاع المالي والحاجة إلى فهم أوضح للروابط المالية الكلية. ورغم أن النظام المالي العالمي ازداد قوة وصمودا، فإن الروابط المالية الكلية لا تزال ذات أهمية كبيرة في جميع البلدان الأعضاء في الصندوق.

ولتعزيز زخم وفعالية رقابة الصندوق، أوصى تقرير مراجعة الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات لعام ٢٠١٤ بأن يكون إجراء التحليلات المالية الكلية جزءا لا يتجزأ من مشاورات المادة الرابعة، مع زيادة تركيز الصندوق على سياسات السلامة الاحترازية الكلية. وتضمنت خطة عمل المدير العام الرامية إلى تعزيز الرقابة الخطوات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف. وتشمل الجهود المبذولة لتعزيز الرقابة المالية الكلية استحداث أدوات تحليلية وتدريب الخبراء. وأجرى الصندوق ما يزيد على ٦٠ مشاورة بموجب المادة الرابعة سعى خلالها إلى توسيع نطاق الرقابة المالية الكلية.

وفي شهر مارس ٢٠١٧، ناقش المجلس التنفيذي التقدم المحرز نحو دمج التحليل المالي الكلي والمشورة بشأن السياسات في إطار الرقابة بموجب المادة الرابعة استنادا إلى نتائج الدراسة المذكورة. وأثنى المجلس على التقدم المحرز واتفق على أهمية زيادة الجهود المبذولة في هذا الصدد في جميع البلدان الأعضاء. وأشار المديرون التنفيذيون إلى أن الرقابة ينبغي أن تتضمن تقييما من اتجاهين للمخاطر المالية الكلية والاستقرار الاقتصادي الكلي. وأكدوا أيضا ضرورة دمج التوصيات المتعلقة بالقطاع المالي على النحو الملائم ضمن المشورة التي يقدمها الصندوق بشأن سياسات المالية العامة والسياسات النقدية والهيكلية.

ورأى المديرون التنفيذيون أن هذه الجهود من شأنها تعزيز زخم رقابة الصندوق من خلال التشجيع على إجراء حوارات أكثر فعالية مع السلطات القطرية. وأشار المديرون أيضا إلى الفجوات التي ينبغي معالجتها مع مراعاة القيود القانونية التي تنظم الإفصاح عن البيانات الرقابية السرية.

الرقابة متعددة الأطراف

عملية الإنذار المبكر

تمثل عملية الإنذار المبكر عنصرا مهما في الجهود التي يبذلها الصندوق نحو تقييم المخاطر الاقتصادية والمالية ومخاطر المالية العامة والمخاطر الخارجية. وتشكل هذه العملية جزءا من عمل الصندوق الرقابي، وتجرى مرتين سنويا بالاتساق مع مطبوعتي الصندوق الرائدتين — تقرير آفاق الاقتصاد العالمي وتقرير الاستقرار المالي العالمي وتقرير الراصد المالي.

وتعرض النتائج على المجلس التنفيذي وكبار المسؤولين خلال اجتماعات الربيع والاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي. وتتم متابعة تنفيذ توصيات عملية الإنذار المبكر في سياق أنشطة الرقابة القطرية والعالمية. ويوجد تعاون وثيق بين الصندوق ومجلس الاستقرار العالمي بشأن عملية الإنذار المبكر، وذلك بغرض إصدار آراء متكاملة وشاملة بشأن المخاطر ومواطن الضعف. وعادة ما يضطلع الصندوق بدور ريادي فيما يتصل بالمجال الاقتصادي والمالي الكلي والمخاطر السيادية، بينما يركز مجلس الاستقرار العالمي على القضايا التنظيمية والرقابية المرتبطة بالنظام المالي.

تقرير القطاع الخارجي لعام ٢٠١٦

تتمثل إحدى المهام الرقابية الأساسية للصندوق في إعداد تقييمات في إطار أنشطته متعددة الأطراف للقطاع الخارجي في البلدان الأعضاء، بما في ذلك أسعار الصرف والحسابات الجارية والاحتياطيات والتدفقات الرأسمالية والميزانيات العمومية الخارجية. ويتم ذلك على نحو شامل في مشاورات المادة الرابعة وتقرير القطاع الخارجي. وهذا التقرير، الذي يصدر سنويا منذ عام ٢٠١٢، يغطي ٢٨ اقتصادا من أكبر اقتصادات العالم إلى جانب اقتصادات منطقة اليورو، وتمثل هذه الاقتصادات جميعها ما يزيد على ٨٥٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي. ويمثل هذا التقرير جزءا من الجهود الجارية لتقديم تقييم شامل ودقيق للاختلالات العالمية المفرطة وأسبابها، وضمان قدرة الصندوق على التصدي للآثار المحتملة لسياسات البلدان الأعضاء على الاستقرار الخارجي العالمي.

وناقش المجلس التنفيذي تقرير عام ٢٠١٦ الذي صدر إلى جانب عدد من تقييمات فرادى الاقتصادات، وذلك خلال جلسة غير رسمية تم عقدها في يوليو ٢٠١٦. ولم تتخذ أي قرارات خلال الاجتماع. وسوف يناقش تقرير عام ٢٠١٧ الذي يصدر قريبا خلال جلسة رسمية.

التطورات والآفاق الاقتصادية الكلية في البلدان النامية منخفضة الدخل

أعد خبراء الصندوق تقريرا بعنوان "Macroeconomic Developments and Prospects in Low-Income Developing Countries-2016"، وهو التقرير السنوي الثالث حول هذا الموضوع. وألقى التقرير الضوء على استمرار الاقتصادات في التكيف مع انخفاض الأسعار العالمية للسلع الأولية، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية منخفضة الدخل المصدرة للسلع الأولية. وينظر هذا التقرير — الذي ناقشه المجلس التنفيذي في ديسمبر ٢٠١٦ — في تحديات السياسات الناجمة عن ارتفاع عجز المالية العامة وتراجع الاحتياطيات الأجنبية وتفاقم الضغوط الاقتصادية والمالية. كذلك ناقش التقرير قضايا تطوير البنية التحتية.

ورحب المديرون التنفيذيون في مناقشاتهم «بالتقييم الشامل للتطورات الاقتصادية الكلية» في البلدان النامية منخفضة الدخل، كما «أثنوا على ما يوليه التقرير من اهتمام بالأوضاع والتجارب المتنوعة في مختلف بلدان العالم، ورأوا أن المناقشة المتعمقة لقضايا القطاع المالي وتوفير البنية التحتية العامة ملائمة ومناسبة في توقيتها». وأيد المجلس التنفيذي إجراء مناقشة رسمية سنوية بشأن التطورات التي تشهدها البلدان النامية منخفضة الدخل لزيادة فهم «قضايا السياسات الفريدة» التي تواجهها.

وأكد المديرون التنفيذيون على أهمية الرقابة والاستجابات الحاسمة على مستوى السياسات من جانب السلطات القطرية، وأشاروا إلى ضرورة قيام الصندوق بمتابعة هذه البلدان عن كثب وتقديم المشورة لها بشأن السياسات على نحو يراعي احتياجاتها. واتفقوا كذلك على ضرورة إجراء المزيد من التصحيحات على مستوى السياسات في البلدان المصدرة للسلع الأولية، بما في ذلك ضبط أوضاع المالية العامة وتصحيح سعر الصرف إن أمكن. وأعرب المجلس التنفيذي عن قلقه أيضا إزاء تزايد الضغوط على القطاع المالي في عدد كبير من البلدان النامية منخفضة الدخل ودعا إلى مراقبة هذه الضغوط على نحو استباقي.

وفيما يتصل بتطوير البنية التحتية، أكد المديرون التنفيذيون على أن تمويل مستويات الاستثمار العام اللازمة مع ضمان استمرارية القدرة على تحمل الدين يستلزم عدة تدابير:

- زيادة الادخار العام من خلال تعزيز تعبئة الإيرادات المحلية واحتواء النفقات غير ذات الأولوية؛
- تعزيز إدارة الاستثمارات العامة؛
- تطوير الأسواق الرأسمالية المحلية؛
- استخدام مصادر التمويل الميسر المتاحة.

واتفق الخبراء كذلك على أن تعزيز دور القطاع الخاص في توفير البنية التحتية، حيثما أمكن، يمثل أولوية في العديد من البلدان النامية منخفضة الدخل.

تعزيز شبكة الأمان المالي في البلدان النامية منخفضة الدخل

في نوفمبر ٢٠١٦، ناقش المجلس التنفيذي قدرة البلدان النامية على الوصول إلى موارد الصندوق استنادا إلى دراسة بعنوان "Financing for Development: Enhancing the Financial Safety Net for Developing Countries Further Considerations". وحددت الدراسة المجالات التي تحتاج فيها سياسات الصندوق إلى المزيد من التوضيح بشأن تقديم الإقراض الميسر من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر.

وقدمت الدراسة إيضاحا بشأن القضايا ذات الصلة بإتاحة موارد الصندوق للأعضاء المؤهلين للاستفادة من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر، بما في ذلك القضايا التالية:

- مدى توافر أدوات الصندوق المسحوبة من حساب الموارد العامة لهؤلاء الأعضاء؛
- مدى إمكانية الاسترشاد بمعايير إتاحة التمويل في تحديد مستوى الإتاحة الملائم؛
- مدى توافر الدعم الوقائي الكافي للأعضاء المؤهلين للاستفادة من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر؛
- مدى كفاية الضمانات الوقائية اللازمة لمنع تكرار استخدام التسهيل الائتماني السريع كبديل للترتيبات ذات الشرطية المسبقة.

وأعاد المجلس التأكيد في تقييمه على أن الأعضاء المؤهلين للاستفادة من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر يحق لهم الحصول على تمويل بشروط غير ميسرة، ولكنه أشار إلى أنه نظرا للمنافع المالية المستفادة من الاقتراض بشروط ميسرة، ينبغي لخبراء الصندوق مواصلة إسداء المشورة لهؤلاء الأعضاء بطلب الحصول على الدعم بالشروط الميسرة حتى بلوغ الحد الأقصى المقرر.

وأكد المديرون التنفيذيون على أهمية مواصلة الاهتمام بالحفاظ على كفاءة ومرونة أدوات الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر، بما في ذلك من خلال مراجعة معايير وحدود إتاحة التمويل، وسياسة الجمع بين الموارد، وهيكل أسعار الفائدة، وآليات الحفاظ على استمرارية الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر. وسوف ينظر المجلس في إجراء مراجعة شاملة لموارد الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر وتسهيلاته في عام ٢٠١٨.

تقييم الحيز المتاح في المالية العامة

أحرز صندوق النقد الدولي تقدما في جهوده الجارية في مجال استمرارية أوضاع المالية العامة والحيز المالي، حيث نشر إطارا تحليليا يهدف إلى تقييم الحيز المتاح في المالية العامة. وفي جلسة غير رسمية عقدت في يونيو ٢٠١٦، أحيط المجلس علما بما جاء في دراسة بعنوان "Assessing Fiscal Space: an Initial Consistent Set of Considerations".

ويهدف الإطار المقترح إلى دعم أنشطة الصندوق في مجال الرقابة والمشورة بشأن السياسات مستقبلا. ومن المفترض تطبيق هذا الإطار على طائفة كبيرة من الظروف المستقبلية، مثل المجال المتاح أمام بلد ما لاستخدام سياسة المالية العامة في موازنة تحديات السياسة الاقتصادية العالمية الحالية أو سد فجوات البنية التحتية العامة أو تحديد معدل التصحيح المالي الملائم أو تكوين الاحتياطيات الوقائية.

ويمكن تعريف الحيز المالي بأنه قدرة الحكومة على زيادة الإنفاق أو خفض الضرائب دون التأثير سلبا على القدرة على النفاذ إلى الأسواق واستمرارية القدرة على تحمل أعباء الدين. وتعرض الدراسة منهجا شاملا يمكن تطبيقه عموما على مختلف البلدان، حيث تتيح منهجية متسقة يمكن لخبراء الصندوق وصناع السياسات استخدامها.

ويتطلب تحديد الحيز المتاح في المالية العامة استخدام منهج شامل يتضمن الأوضاع الاقتصادية والهيكلية، والقدرة على النفاذ إلى الأسواق، ومستوى الدين العام ومساره، واحتياجات التمويل الحالية والمستقبلية، وتحليل سيولة وملاءة مركز المالية العامة في ظل تطبيق سياسات مختلفة.

ويضم الإطار مجموعة متنوعة من أدوات تقييم استمرارية أوضاع المالية العامة وضعها خبراء الصندوق على مر السنوات، بما في ذلك تحليل استمرارية القدرة على تحمل أعباء الدين. كذلك يستخدم خبراء الصندوق مؤشرات وضعتها إدارة شؤون المالية العامة بالصندوق، إلى جانب عدد من الطرق التي تستند إلى اختبارات القدرة على تحمل الضغوط وتحليل السيناريوهات ونماذج التوازن العام.

ويعزز الإطار الجديد عملية التحليل من خلال تمكين خبراء الصندوق من تقييم الحيز المالي على نحو متسق في جميع البلدان الأعضاء، لا سيما في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة. وسوف يطبق الإطار في البداية على مجموعة من الاقتصادات الكبرى تضم حوالي ٤٠ اقتصادا رئيسيا في إطار إجراء مشاورات المادة الرابعة مع تلك الاقتصادات، كما سيتم تحديثه بمرور الوقت في ضوء التجارب والبحوث والآراء التقييمية.

تقرير صندوق النقد الدولي ومجلس الاستقرار المالي وبنك التسويات الدولية إلى مجموعة العشرين بشأن سياسة السلامة الاحترازية الكلية

في أعقاب الأزمة المالية العالمية، استحدثت البلدان أطرا وأدوات على مستوى السياسات بغرض الحد من المخاطر المؤثرة على النظام المالي أو السوق ككل والتي من شأنها التسبب في أضرار اقتصادية.

واستجابة لطلب قدمته مجموعة الاقتصادات الصناعية العشرين من أجل تقييم تجارب البلدان التي طبقت سياسات السلامة الاحترازية الكلية منذ الأزمة المالية التي وقعت في عام ٢٠٠٨، أعد صندوق النقد الدولي ومجلس الاستقرار المالي وبنك التسويات الدولية تقريرا بعنوان "Elements of Effective Macroprudential Policies".

وجاء هذا التقرير الصادر في إطار قمة مجموعة العشرين المنعقدة في سبتمبر ٢٠١٦ في هانغزو بالصين عقب تقرير عن تقدم سير العمل صدر في ٢٠١١ عن المؤسسات الثلاث بشأن أدوات وأطر سياسة السلامة الاحترازية الكلية. وبينما أشار التقرير إلى عدم وجود نهج موحد يمكن تطبيقه في جميع البلدان فقد ألقى الضوء على عدة عناصر مفيدة. وكانت الإصلاحات الهيكلية هي موضوع أحد فصول تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في ربيع ٢٠١٦.

وتضمنت هذه الإصلاحات الحاجة إلى تحديد مسؤوليات صنع القرار، وكفاية الأسس المؤسسية التي تستند إليها أطر السياسات، ووضع أهداف وصلاحيات واضحة، والحاجة إلى آليات لتعزيز الشفافية والمحاسبة، والتعاون وتبادل المعلومات بين السلطات المحلية، ووضع إطار شامل لتحليل المخاطر النظامية ومراقبتها، واستحداث أدوات على مستوى السياسات للتصدي للمخاطر النظامية بمرور الوقت، والقدرة على تعديل استجابات السياسات حسب حجم المخاطر.

تأثير الهجرة وتدفقات اللاجئين

تحولت الهجرة إلى قضية اقتصادية كلية تؤثر على الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. كذلك اتخذت الزيادة السريعة في تدفقات المهاجرين واللاجئين أبعادا سياسية، لا سيما في أعقاب النزاعات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط.

ويعمل الصندوق على قضايا الهجرة واللاجئين في إطار مجموعة من الأنشطة، بما في ذلك الرقابة الثنائية. فعلى سبيل المثال، تضمن تقرير المادة الرابعة لعام ٢٠١٦ بشأن لبنان والمنشور في يناير ٢٠١٧ تحليلا عن لبنان وأزمة اللاجئين السوريين.

وفي مجال العمل التحليلي، ناقشت دراسة صادرة في يوليو ٢٠١٦ بعنوان "Emigration and Its Economic Impact on Eastern Europe" تداعيات تدفقات المهاجرين إلى الخارج. كذلك ناقشت دراسة صادرة في سبتمبر ٢٠١٦ تأثير النزاعات وأزمة اللاجئين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (راجع قسم أضواء على أهم الأحداث الإقليمية في الجزء الأول).

ونشر خلال العام الجاري اثنان من تقارير التداعيات وتناولا مناقشة الجوانب المتعلقة بقضية المهاجرين. وأشار أحد التقريرين بعنوان "The Impact of Migration on Income Levels in Advanced Economies" إلى أن الهجرة تسهم في ارتفاع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الاقتصادات المضيفة ويعزى معظمه إلى زيادة إنتاجية العمالة. وناقش التقرير الثاني بعنوان "Sub-Saharan African Migration: Patterns and Spillovers" الهجرة داخل المنطقة وإلى باقي أنحاء العالم. واستند التقريران إلى دراسة سابقة صدرت في يناير ٢٠١٦ بعنوان "The Refugee Surge in Europe: Economic Challenges".

وفي يناير ٢٠١٧، ناقش السيد ديفيد ليبتون، النائب الأول لمدير عام صندوق النقد الدولي، في خطاب له ألقاه في بروكسل الجدال الدائر حول الهجرة، رابطا إياه بالجدال المتزامن حول العولمة. وقال إن «المنافع الاقتصادية للهجرة مؤكدة، ولكن كما هو الحال بالنسبة للجدال الأوسع نطاقا حول العولمة، فإنه يتعين علينا أيضا أن نقر بضرورة القيام بمزيد من العمل على هذه القضية، لا سيما من أجل تكوين صورة أوضح عن الأطراف التي قد تتأثر سلبا بالهجرة— وكيفية التخفيف من حدة هذا التأثير».

التكامل التجاري في أمريكا اللاتينية والكاريبي

منذ إجراء مراجعة الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات في عام ٢٠١١، قام خبراء صندوق النقد الدولي بإعداد مجموعة من «التقارير المجمعة» التي تناقش قضايا ترتبط بالبلدان الأعضاء في مناطق معينة. والغرض من هذه التقييمات سد الفجوات بين تقييمات فرادى البلدان (مشاورات المادة الرابعة) وأنشطة الرقابة متعددة الأطراف على الاتجاهات العالمية.

وفي مارس ٢٠١٧، نشر خبراء صندوق النقد الدولي تقريرا مجمعا بعنوان "Trade Integration in Latin America and the Caribbean". وناقش المجلس التنفيذي هذا التقرير في جلسة غير رسمية. وبحث التقرير فرص تعزيز التكامل التجاري في المنطقة، وذلك استنادا إلى ١٢ دراسة تحليلية نشرت رفق التقرير. وخلص التقرير إلى أن منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي يمكنها جني العديد من المنافع من خلال التجارة بوصفها أحد محركات النمو.

وأشار التقرير إلى إمكانية تعزيز التكامل التجاري من خلال إبرام اتفاقية تجارية إقليمية، والتقارب بين القواعد والمعايير التنظيمية التجارية، وتنفيذ التدابير بهدف تشجيع التجارة. كذلك أكد التقرير على أهمية بذل جهود إقليمية بغرض تعزيز البنية التحتية ورأس المال البشري وعلى الحاجة إلى زيادة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية التي قد تتيح فرصا لنقل التكنولوجيا.

وافق صندوق النقد الدولي و١٠ من بنوك التنمية الدولية على زيادة التمويل من أجل التنمية.

المشورة بشأن السياسات

التزامات صندوق النقد الدولي وبنوك التنمية بشأن جدول أعمال ٢٠٣٠

عقب إعلان الأمم المتحدة عن أهداف التنمية المستدامة في عام ٢٠١٥، وفي أكتوبر ٢٠١٦، أعلنت السيدة كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي، ورؤساء عشرة بنوك تنمية متعددة الأطراف بيانا التزموا فيه بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

والتزمت المؤسسات بتعزيز التنسيق والتعاون في مواجهة أهم القضايا التي جاءت في جدول أعمال ٢٠٣٠، بما في ذلك النزوح القسري، والبنية التحتية، والتوسع الحضري، وتمويل الأنشطة المناخية، والاستثمار الخاص. ووافقت على تعزيز جهودها بغرض زيادة التمويل من أجل التنمية من خلال «استخدام الموارد المتاحة على جميع المستويات وتعبئتها وزيادتها». كذلك ستعمل هذه المؤسسات على توسيع نطاق ما تقدمه من مشورة على مستوى السياسات والمساعدة الفنية دعما لجهود البلدان نحو زيادة تعبئة الموارد المحلية.

الحد من الاعتماد على النفط في دول الخليج

عقد مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط بالاشتراك مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ندوة بعنوان «مسار تنويع النشاط الاقتصادي في الكويت وسائر دول مجلس التعاون الخليجي» في مايو ٢٠١٦ بمقر الصندوق العربي.

وكانت هذه الندوة هي الرابعة ضمن سلسلة من الندوات التي تم تنظيمها بالاشتراك بين المؤسستين بهدف تشجيع النقاش حول السياسات الاقتصادية بما يساعد دول مجلس التعاون الخليجي على ضمان تحقيق تنمية قابلة للاستمرار على أساس استراتيجية طويلة الأجل تهدف إلى الحد من الاعتماد على النفط.

صمود الدول الصغيرة في مواجهة الكوارث الطبيعية وتغير المناخ

بحث المجلس التنفيذي التحديات التي تواجهها الدول الصغيرة من جراء الكوارث الطبيعية وتغير المناخ من خلال مناقشة تقرير استعرض كيفية تلبية الاحتياجات المتغيرة لهذه البلدان بالاستعانة بما يقدمه صندوق النقد الدولي في مجالات المشورة بشأن السياسات وبناء القدرات والإقراض. ويستند تقرير "Small States' Resilience to Natural Disasters and Climate Change – Role for the IMF" الصادر في ٢٠١٦ إلى تقرير آخر صدر في ٢٠١٥ يقيس تأثير الكوارث الطبيعية في إطار دراسة قطرية مقارنة.

وعرض التقرير الذي ناقشه المجلس التنفيذي في ديسمبر ٢٠١٦ أهم العناصر — ودور السياسات الاقتصادية الكلية — في إطار إدارة المخاطر بغرض الحد من التكلفة الاقتصادية والبشرية للكوارث. وألقى التقرير الضوء على أهمية تخطيط التمويل الطارئ قبل وقوع الكوارث وعلى الحاجة إلى تمويل تغير المناخ من أجل التخفيف من حدة المخاطر والتكيف معها.

واتفق المديرون التنفيذيون على أن تعزيز السياسات المحلية أمر ضروري للحد من التكلفة الناجمة عن الكوارث الطبيعية وتغير المناخ. وأكدوا على الحاجة إلى تحديد المخاطر ومواطن الضعف على نحو مسبق، والاستثمار في البرامج والمشروعات التي من شأنها الحد من المخاطر، ووضع خطط لمواجهة الطوارئ.

كذلك اتفق المديرون على ضرورة سعي الدول الصغيرة لإبرام مزيد من اتفاقيات التمويل لاستخدامها عقب الكوارث الطبيعية، وشجعوا على زيادة الاعتماد على اتفاقيات التمويل الطارئ، ونظم التأمين المجمعة، وسندات مواجهة الكوارث. ورحب المديرون باستخدام البلدان المتأثرة بالكوارث الطبيعية للتسهيل الائتماني السريع وأداة التمويل السريع في الوقت الحالي، وأيدوا مقترح الخبراء بشأن رفع الحد الأقصى السنوي للتمويل المتاح إلى ٦٠٪ من الحصة للبلدان التي شهدت أضرارا جسيمة نتيجة الكوارث.

وأكد المجلس التنفيذي أيضا على دور أنشطة بناء القدرات التي يقدمها الصندوق في مساعدة الدول الصغيرة على الصمود في مواجهة الأحداث المناخية.

صندوق النقد الدولي يقدم الدعم إلى جمهورية إفريقيا الوسطى

أكدت السيدة كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي، مجددا على التزام الصندوق تجاه الدول الهشة خلال زيارة إلى جمهورية إفريقيا الوسطى في يناير ٢٠١٧. وأعربت خلال الزيارة عن عزم الصندوق دعم الجهود الرامية إلى تحقيق النمو القوي والاحتوائي وكذلك تحقيق التوافق الوطني في البلد الذي دمرته النزاعات الداخلية.

وخلال إلقاء مدير عام الصندوق كلمة أمام المجلس الوطني، اغتنمت هذه الفرصة لإلقاء الضوء على التزام الصندوق بتعزيز التعاون مع الدول الهشة، وهو أيضا أحد أهداف التنمية المستدامة الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة في عام ٢٠١٥.

وقالت خلال كلمتها «إن أحد الأمور الواضحة لنا أن التصدي لمشكلة الهشاشة لا يتوقف على زيادة الأموال فحسب، بل يتعين أيضا التركيز بشدة على بناء السلام واستعادة التجانس الاجتماعي وتشكيل حكومة فعالة. ومن المهم التنسيق عن قرب بين الجهات المانحة. ونحن نحتاج إلى مثل هذا النهج الشامل لإرساء الأساس اللازم لاستقرار الاقتصاد ونموه. والصندوق لديه الكثير ليقدمه إلى جمهورية إفريقيا الوسطى وغيرها من البلدان في إطار جهود منسقة مع الأطراف المعنية الأخرى».

ضمان الاستقرار المالي في البلدان التي تمارس فيها الصيرفة الإسلامية

يشير مصطلح التمويل الإسلامي إلى تقديم الخدمات المالية وفقا للشريعة الإسلامية وأحكامها وقواعدها. والشريعة الإسلامية تحرم أخذ الربا (الفائدة) أو دفعه، أو الغرر (الجهالة)، أو الميسر (المقامرة) أو البيع على المكشوف أو تمويل الأنشطة التي ترى فيها الشريعة ضررا على المجتمع. إذ يتعين أن يتقاسم الطرفان مخاطر المعاملة التجارية ومكاسبها، وينبغي أن يكون للمعاملة غرض اقتصادي حقيقي وألا تكون بدافع المضاربة أو استغلال أي من الطرفين.

وقد عمل الصندوق مع البلدان الأعضاء على القضايا المتصلة بالصيرفة الإسلامية طوال عقدين، وتعاون مع مؤسسات دولية في مجالات مرتبطة بالمعايير المصرفية. وخلال السنوات الأخيرة، ظهرت قضايا مرتبطة بالصيرفة الإسلامية في سياق الفعاليات التي يجريها الصندوق بصفة منتظمة مع البلدان الأعضاء مما استلزم تدخلا رسميا من الصندوق.

ففي فبراير ٢٠١٧، عقد المجلس التنفيذي مناقشته الرسمية الأولي عن الصيرفة الإسلامية واعتمد مقترحات بشأن دور الصندوق في هذا المجال. وتم تضمين هذه المقترحات في تقرير أعده الخبراء بعنوان "Ensuring Financial Stability in Countries with Islamic Banking».

واتفق المديرون التنفيذيون على أن الصيرفة الإسلامية تتيح فرصة للعديد من البلدان الأعضاء لتعزيز أنشطة الوساطة المالية والاحتواء المالي وتعبئة التمويل اللازم للتنمية الاقتصادية. وأشاروا إلى أن نمو الصيرفة الإسلامية يفرض تحديات ومخاطر على السلطات التنظيمية والإشرافية. ودعا المديرون إلى تعزيز الجهود من أجل وضع إطار سياسات من شأنه تعزيز الاستقرار المالي وتطور الصيرفة الإسلامية على نحو سليم، لا سيما في البلدان التي أصبحت فيها الصيرفة الإسلامية مؤثرة على النظام المالي.

وأيد المديرون المنهج الذي اقترحه الخبراء لتقديم المشورة بشأن سياسات الصيرفة الإسلامية في إطار أنشطة الرقابة الاقتصادية وتصميم البرامج وتنمية القدرات. ودعوا الخبراء أيضا إلى مواصلة دعم جهود المنظمات الدولية القائمة على وضع المعايير وغيرها من المؤسسات الدولية نحو معالجة الفجوات التي تشوب إطار الصيرفة الإسلامية التنظيمي.

ورأى المديرون أنه من المفيد أن يتم الاعتراف رسميا بالمبادئ الأساسية لتنظيم التمويل الإسلامي في العمل المصرفي التي أعدها مجلس الخدمات المالية الإسلامية كأحد المعايير التي تشملها مبادرة المعايير والمواثيق التي أطلقها صندوق النقد الدولي بالاشتراك مع البنك الدولي. وسوف يتم تقديم مقترح رسمي للحصول على موافقة المجلس التنفيذي في سياق تقرير من المقرر عرضه في السنة المالية ٢٠١٨.

منهج عالمي في التعامل مع التدفقات الرأسمالية

تمثل التدفقات الرأسمالية جانبا مهما من جوانب النظام النقدي الدولي. إذ تتيح العديد من المنافع المباشرة وغير المباشرة. غير أنها تنطوي في الوقت نفسه على مخاطر، وتواجه البلدان تحديا كبيرا في كيفية الموازنة بين جني المنافع وإدارة المخاطر. وفي عام ٢٠١٢، أعلن الصندوق رأيه بشأن ضرورة تحرير وإدارة التدفقات الرأسمالية لضمان تقديم مشورة واضحة ومتسقة بشأن السياسات للبلدان الأعضاء.

وفي ديسمبر ٢٠١٦، ناقش المجلس التنفيذي تقريرا بعنوان "Capital Flows – Review of Experience with the Institutional View". وركز التقرير على كيفية تعامل البلدان مع تحديات الاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي المتصلة بالتدفقات الرأسمالية، وعلى التقدم المحرز في تحرير التدفقات الرأسمالية، وأوضح الاستجابات المتخذة على جانب السياسات من واقع رأي الصندوق في هذا الشأن.

ورحب المديرون التنفيذيون باستعراض تجربة تطبيق رأي الصندوق منذ أن تم الإعلان عنه، واعتبروا أن هذا الرأي لا يزال ملائما ولا يلزم تعديله في الوقت الحالي.

وأشار المديرون إلى أن تحديات السياسات التي تواجهها البلدان المتلقية قد تحولت من كيفية التعامل مع الارتفاع الحاد في التدفقات الرأسمالية الوافدة إلى التعامل مع انعكاس مسار التدفقات الرأسمالية والاستمرار في إدارة التدفقات. وأضافوا أن استجابات السياسات كانت متسقة عموما مع رأي الصندوق، ورحبوا بالاتجاه التدريجي المستمر نحو زيادة تحرير الحساب الرأسمالي.

وشجع المديرون على متابعة دراسة التفاعل بين سياسات الاقتصاد الكلي وسياسات التدفقات الرأسمالية، لا سيما دور أطر سياسات السلامة الاحترازية الكلية في مواجهة المخاطر المالية النظامية الناجمة عن التدفقات الرأسمالية. ورأى المديرون أنه من المفيد قيام الصندوق بتشجيع تطبيق منهج عالمي أكثر اتساقا في إدارة التدفقات الرأسمالية، بما في ذلك الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف. وأكدوا على ضرورة مراعاة اعتبارات الاقتصاد الكلي والاستقرار المالي ذات الخصوصية القطرية في تحديد الاستجابات الملائمة على مستوى السياسات، وهو ما أكد عليه رأي الصندوق.

إدارة التعويضات والتوظيف في القطاع الحكومي

تعتبر سياسات التعويضات والتوظيف في القطاع الحكومي مهمة للغاية لضمان كفاءة تقديم الخدمات العامة وتأدية الاقتصادات للوظائف المنوطة بها، كما أن لها انعكاسات مهمة بالنسبة لسياسة المالية العامة واستمرارية أوضاع المالية العامة. وقد تمت مناقشة القضايا المرتبطة بفواتير الأجور الحكومية في سياق دراسة بشأن السياسات بعنوان "Managing Government Compensation and Employment – Institutions, Policies, and Reform Challenges" كان قد تم عرضها على المجلس التنفيذي خلال جلسة غير رسمية في مايو ٢٠١٦.

وأشارت الدراسة التي تضمنت ملحقا يضم دراسات حالة إلى أن ضغوط الإنفاق على الأجور سوف تتزايد خلال العقود القادمة في البلدان المتقدمة وبلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية منخفضة الدخل. ولذلك يتعين إدارة الإنفاق على فاتورة الأجور بفعالية لضمان تقديم الخدمات العامة على نحو يحقق فعالية التكاليف واستمرارية أوضاع المالية العامة. ووفقا للدراسة، يستلزم ذلك تعزيز المؤسسات وكفاءة تخطيط المالية العامة وتقديم تعويضات تنافسية ومرونة في الاستجابة للتطورات الديمغرافية والتكنولوجية.

الإصلاحات الهيكلية ذات الأولوية في بلدان مجموعة العشرين

وقبل انعقاد قمة مجموعة العشرين في سبتمبر ٢٠١٦ بالصين، أعد خبراء الصندوق وثيقة مرجعية بعنوان "Priorities for Structural Reforms in G20 Countries". وتضمنت الوثيقة توصيات لكل من أعضاء مجموعة العشرين بشأن التعديلات اللازمة في السياسات والقوانين والمؤسسات الحكومية والتي من شأنها تحسين أداء الاقتصادات بما يتيح للأسواق العمل بمزيد من الكفاءة ومن أجل تعزيز النمو في وقت تراجع فيه الناتج دون مستواه الممكن في جميع الاقتصادات تقريبا.

وأشارت الوثيقة إلى أن الإصلاحات الهيكلية من شأنها زيادة النمو في حال اتساقها مع أوضاع فرادى البلدان، بما في ذلك مستوى التنمية ووضع الاقتصاد في الدورة الاقتصادية والقدرة على دعم الإصلاحات. وكلما زادت فجوة الناتج في بلد ما، زادت ضرورة إيلاء الأولوية لإصلاحات هيكلية مثل تخفيف القيود المفروضة على أسواق المنتجات والاستثمار في البنية التحتية.

تعزيز شروط السندات السيادية

وافق المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٤ على إدراج شرط المساواة وشرط الإجراء الجماعي في السندات السيادية الدولية الجديدة. وتعد هذه الإصلاحات المعززة مكملا للإصلاحات في إطار إقراض الصندوق المصممة للمساعدة في تحقيق هدف إعادة هيكلة الدين السيادي على نحو منظم وفي الوقت الملائم في الحالات التي يتعين فيها إعادة هيكلة الدين، وهدف الحد من التكلفة الكلية التي يتحملها النظام.

وفي ديسمبر ٢٠١٦، أرسل خبراء الصندوق إلى المجلس التقرير الثاني عن التقدم المحرز نحو إدراج هذه الشروط التعاقدية المعززة في عقود السندات السيادية. وأشار التقرير إلى تقدم ملموس ومستمر نحو إدراج شروط الإجراء الجماعي المعززة وشرط المساواة المعدل. وظل رصيد الدين القائم بدون تطبيق الشروط المعززة مرتفعا للغاية، حيث بلغ حوالي ٨٤٦ مليار دولار أمريكي في ٣١ أكتوبر ٢٠١٦، ولا يتراجع سوى بمعدلات بطيئة.

وقف العلاقات مع البنوك المراسلة

البنك المراسل هو مؤسسة مالية تقدم الخدمات نيابة عن مؤسسة مالية أخرى. ويمكن لهذه المؤسسة تسهيل إجراء التحويلات البرقية وتنفيذ المعاملات التجارية وقبول الودائع وجمع المستندات نيابة عن مؤسسة مالية أخرى. ومن المرجح أن تستعين البنوك المحلية بالبنوك المراسلة لإجراء المعاملات التي تنشأ أو تُستكمل في بلد أجنبي بوصفها وكيلا للبنك المحلي بالخارج.

وشهدت العلاقات مع البنوك المراسلة التي تسهم في تيسير التجارة العالمية والنشاط الاقتصادي ضغوطا في عدد من البلدان، مما كان له أثر أكبر على البلدان النامية مقارنة بغيرها. فقد تفاقمت الهشاشة المالية في هذه الاقتصادات نظرا لأن تدفقاتها العابرة للحدود تتركز من خلال مجموعة أقل من البنوك المراسلة أو تدار من خلال ترتيبات بديلة قد تنطوي على تكلفة أكبر. ومن شأن هذه الهشاشة أن تقوض آفاق النمو والاحتواء المالي في الأجل الطويل في هذه البلدان من خلال رفع أسعار الخدمات المالية والتأثير بالسلب على تقييم مصارفها.

وخلال السنة المالية ٢٠١٧، أصبح انكماش العلاقات مع البنوك المراسلة أحد محاور التركيز في عمل الصندوق. ففي إبريل ٢٠١٧، ناقش المجلس التنفيذي تقريرا أعده الخبراء بعنوان "Recent Trends in Correspondent Banking Relationships – Further Considerations". وجاء هذا التقرير عقب دراسة صدرت في يونيو ٢٠١٦ بعنوان "The Withdrawal of Correspondent Banking Relationships: A Case for Policy Action". وفي سبتمبر ٢٠١٦، صدرت دراسة مشتركة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي حول سحب العلاقات مع البنوك المراسلة في الشرق الأوسط، كما صدرت دراسة بعنوان "Challenges in Correspondent Banking in the Small States of the Pacific" في إبريل ٢٠١٧. وناقش السيد تاو جانغ نائب المدير العام لصندوق النقد الدولي هذه القضية خلال كلمة له ألقاها أمام منتدى دول الكاريبي رفيع المستوى المنعقد في عام ٢٠١٦ في ميناء إسبانيا بترينيداد وتوباغو. وقد اشترك الصندوق وحكومة ترينيداد وتوباغو في تنظيم هذا المنتدى الذي حضره أكثر من ١٠٠ مشارك، بما في ذلك أربعة رؤساء وزراء وأربعة وزراء مالية وتسعة محافظي بنوك مركزية من المنطقة.

وبحث تقرير الخبراء أسباب توقف العلاقات مع البنوك المراسلة، مع التركيز على الربحية وإدارة المخاطر. كذلك تضمن تقييما لجدوى وتأثير استجابات السياسات ومبادرات القطاع. واقترح التقرير منهجا يمكن للصندوق من خلاله مراقبة المخاطر وتقديم المشورة إلى الأعضاء في سياق أنشطة الرقابة الاقتصادية وبرنامج تقييم القطاع المالي وتنمية القدرات. وتحقيقا لهذه الأهداف، سيواصل الصندوق تعاونه مع مجلس الاستقرار المالي والبنك الدولي ومجموعة العشرين وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية ولجنة المدفوعات والبنية التحتية للأسواق والأطراف المعنية الأخرى.

وأكد المديرون أثناء نقاشهم لتقرير الخبراء على أهمية العلاقات مع البنوك المراسلة في تيسير التجارة العالمية وتنفيذ تحويلات المغتربين ودعم تنمية الاقتصاد ونموه. ورحبوا بمختلف المبادرات الهادفة إلى معالجة الضغوط المفروضة على العلاقات مع البنوك المراسلة، وحذروا من أنه نظرا لتنوع الأسباب التي أدت إلى توقف العلاقات مع البنوك المراسلة، فإنه يتعين تصميم الاستجابات وتحديد أولوياتها وتسلسلها حسب الظروف القطرية أو الإقليمية. وأكدوا كذلك على أهمية بذل جهود جماعية حثيثة ومنسقة من جانب الأطراف المعنية في القطاعين العام والخاص، كما ألقوا الضوء على الدور الرئيسي للصندوق في معالجة هذه القضية.

منهج شامل ومتسق ومنسق لتعزيز السياسات الاقتصادية

كانت المخاوف بشأن فعالية الجهود المبذولة لدعم النمو العالمي المتباطئ محور تركيز المناقشات الدولية للسياسة الاقتصادية خلال السنة المالية ٢٠١٧. وفي سبتمبر ٢٠١٦، نشر الصندوق دراسة بعنوان "Macroeconomic Management When Policy Space Is Constrained: A comprehensive, Consistent, and Coordinated Approach to Economic Policy" (إدارة الاقتصاد الكلي مع ضيق الحيز المتاح من السياسات: منهج شامل ومتسق ومنسق نحو السياسة الاقتصادية) أشار فيها إلى «توافر الحيز اللازم لانتهاج السياسات الفعالة، وينبغي استخدامه عند الضرورة».

وأكدت الدراسة أن أكثر المناهج التي يتوقع نجاحها تتضمن استخدام السياسات على نحو «شامل ومتسق ومنسق».

فاتخاذ تدابير شاملة على مستوى السياسات من جانب أحد البلدان يمكنه من استغلال أوجه التضافر بين السياسات، حيث يكون الكل أكبر من مجموع الأجزاء المكونة له. ويستلزم ذلك استخدام السياسات النقدية والمالية العامة والهيكلية بحيث تدعم كل منها الأخرى.

كذلك تسهم أطر السياسات المتسقة في دعم توقعات السياسات في الأجل الطويل، كما تسمح بدعم توقعات الأجل القصير إلى المتوسط عند الضرورة.

ويساعد تنسيق السياسات بين الاقتصادات الكبرى في تعظيم منافع التدابير التي تتخذها فرادى البلدان على مستوى السياسات. وفي حالة الانخفاض الحاد في أسعار الفائدة واتساع فجوات الناتج، قد يسهم تنسيق التدابير التنشيطية المالية والنقدية بين البلدان في تعزيز إجمالي الناتج المحلي العالمي.

البيانات

المعيار الخاص المعزز لنشر البيانات

المعيار الخاص المعزز لنشر البيانات الصادر عن صندوق النقد الدولي هو أعلى معيار ضمن المبادرة المعنية بنشر البيانات، وهو مخصص في الأساس للاقتصادات التي تضطلع بدور أساسي في أسواق رأس المال الدولية والتي ترتبط مؤسساتها المالية بروابط عالمية. وخلال السنة المالية ٢٠١٧، اشتركت أربعة اقتصادات في المعيار الخاص المعزز لنشر البيانات —وهي النمسا وبلغاريا وكندا والدانمرك.

النظام العام المعزز لنشر البيانات

في إطار النظام المعزز لنشر البيانات الذي اعتمده المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في مايو ٢٠١٥، تلتزم السلطات القطرية بنشر البيانات التي تدعم حوارها المستمر بشأن السياسات مع خبراء الصندوق. ويتعين أن يكون النشر وفقا لجدول متفق عليه مسبقا، مع ضمان سهولة الوصول إلى البيانات، بما في ذلك من خلال نقلها آليا.

وتسهم هذه الجهود في تعزيز التعاون الدولي، حيث يقدم بنك التنمية الإفريقي وبنك التنمية للبلدان الأمريكية دعما ملموسا بغرض إنشاء بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات (منصة البيانات المفتوحة) لدعم صفحات البيانات القومية الموجزة في بلدان مختارة في إفريقيا ونصف الكرة الغربي.

وبدأ تنفيذ النظام العام المعزز لنشر البيانات في ١٧ بلدا خلال العام. ونشرت ثلاثة عشر بلدا منها صفحات بيانات قومية موجزة — وهي بنن وهندوراس وجامايكا وملاوي وناميبيا وباراغواي وساموا والسنغال وسيراليون وسوازيلند وتنزانيا وأوغندا وزامبيا.

مبادرة فجوات البيانات

في سبتمبر ٢٠١٦، رحب قادة مجموعة العشرين بالتقرير الأول عن التقدم في سير العمل في المرحلة الثانية من مبادرة فجوة البيانات وأعربوا عن تأييدهم لخطط العمل المقترحة لتنفيذ ٢٠ توصية. ولتعزيز التقدم المحرز على صعيد المبادرة، تضمن برنامج عمل المرحلة الثانية خلال عام ٢٠١٧ عقد أربع حلقات تطبيقية ناقشت موضوعات متخصصة —تقاسم البيانات، وفجوات بيانات المخاطر النظامية في قطاع التأمين، وحسابات القطاع المؤسسي، ومؤشرات السلامة المالية.

نشر بيانات جديدة بشأن تكوين العملات

في مارس ٢٠١٧، نشر الصندوق بيانات ربع سنوية عن تكوين عملات الاحتياطيات الأجنبية الرسمية، وأفصح عن الحيازات من عملة الصين، الرنمينبي، في بند منفصل للمرة الأولى. وفي ٢٦ فبراير ٢٠١٦، وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على تعديل مسح تكوين عملات الاحتياطيات الأجنبية الرسمية بما يتيح قيد الرنمينبي في بند منفصل

اعتبارا من أول أكتوبر ٢٠١٦ تمشيا مع قراره بإدراج الرنمينبي ضمن سلة عملات حقوق السحب الخاصة.

الأرجنتين تعتمد المعايير الدولية

ودعما للمجلس في مراقبته جهود تحسين الإحصاءات الاقتصادية الكلية في الأرجنتين، أجرى الصندوق ثلاث زيارات لتقديم المساعدة الفنية إلى وكالة الإحصاءات الأرجنتينية INDEC خلال عام ٢٠١٦. وقامت بعثتان بمراجعة عملية وضع مؤشر وطني جديد لأسعار المستهلكين يعكس المعايير وأفضل الممارسات الدولية، بما في ذلك نشر مؤشرات لفرادى المناطق الست التي تضمها الأرجنتين، كما قدمتا المساعدة اللازمة لإتمام هذه العملية. وساعدت البعثة الثالثة في تحقيق الاتساق بين حسابات القطاع الخارجي للأرجنتين وأحدث المعايير الإحصائية.

الإحصاءات النقدية والمالية من أجل الاستقرار المالي العالمي

واصلت إدارة الإحصاءات بصندوق النقد الدولي التشجيع على توسيع نطاق تغطية الإحصاءات النقدية لتشمل المؤسسات المالية غير المصرفية، وذلك في إطار جهودها في مجال تنمية القدرات. وسوف يتيح ذلك تيسير تنفيذ أنشطة الرقابة المالية الكلية على أساس منهج الميزانية العمومية. واعتبارا من إبريل ٢٠١٧، تتوافر البيانات عن المؤسسات المالية غير المصرفية في ٤٧ بلدا.

حلقة تطبيقية عن مؤشرات السلامة المالية

تسهم مؤشرات السلامة المالية الصادرة عن صندوق النقد الدولي في تقييم مواطن القوة والضعف في النظم المالية، كما تتيح بيانات مفيدة لأغراض تحليل الاستقرار المالي وصياغة سياسات السلامة الاحترازية الكلية. ويتعين على خبراء الصندوق إبلاغ بيانات مؤشرات السلامة المالية كجزء من المراجعات المنتظمة التي يتم إجراؤها للتحقق من سلامة النظام الاقتصادي في مختلف البلدان.

وفي إبريل ٢٠١٧، عقد الصندوق حلقة تطبيقية عن مؤشرات السلامة المالية شارك فيها ما يزيد على ٨٠ مشاركا من ٣٦ بلدا و٧ منظمات دولية. وكان الهدف من الحلقة التطبيقية توفير المعلومات اللازمة التي يمكن الاستناد إليها في اختيار قائمة بأهم مؤشرات السلامة المالية ذات الأولوية ومراجعة المرشد إلى إعداد مؤشرات السلامة المالية. وأعرب المشاركون عن دعمهم القوي لجهود الصندوق نحو وضع إطار منسق لإعداد مؤشرات السلامة المالية، واعتبر المشاركون هذا الإطار مفيدا لأغراض سياسات السلامة الاحترازية الكلية وتحليلات الاستقرار المالي. وأيدوا كذلك توسيع نطاق تغطية مؤشرات السلامة المالية ليشمل القطاعات الفرعية للشركات المالية الأخرى.

وخلال العام، عقدت إدارة الإحصاءات بصندوق النقد الدولي جلسات بغرض تبادل المعرفة لمساعدة البلدان في إعداد ونشر مؤشرات السلامة المالية، وذلك بتمويل من حساب اليابان المدار لصالح مجموعة مختارة من أنشطة الصندوق وإدارة التنمية الدولية البريطانية. وبفضل هذه الجهود، ارتفع العدد التراكمي للبلدان القائمة بإبلاغ بيانات مؤشرات السلامة المالية من ٤٦ بلدا في نهاية عام ٢٠٠٩ إلى ١٢٤ بلدا في إبريل ٢٠١٧ (الشكل البياني ٢–١). وفي إفريقيا، بلغ عدد البلدان القائمة بإبلاغ بيانات مؤشرات السلامة المالية ٢٦ بلدا في إبريل ٢٠١٧ مقابل ٥ بلدان في نهاية عام ٢٠١٣.

مسح إمكانية الحصول على الخدمات المالية

تشير التقديرات الصادرة عن البنك الدولي إلى أن ملياري فرد بالغ في سن العمل — أي ما يزيد على نصف مجموع عدد السكان البالغين في العالم— لا يمتلكون حسابا لدى مؤسسة مالية رسمية. وتسعى جهود الاحتواء المالي إلى ضمان وصول جميع الأسر والشركات، بغض النظر عن مستوى دخلها، إلى الخدمات المالية الملائمة التي يحتاجونها لتحسين معيشتهم، وضمان قدرة هذه الأسر والشركات على استخدام تلك الخدمات بفعالية.

ويصدر صندوق النقد الدولي سنويا مسح إمكانية الحصول على الخدمات المالية، وهو أحد مصادر بيانات الاحتواء المالي. وتم نشر المسح السابع في أكتوبر ٢٠١٦، وهو يستند إلى بيانات مستمدة من مقدمي الخدمات المالية التقليدية والخدمات المالية الرقمية. وتتضمن قاعدة البيانات أكثر من ١٥٠ سلسلة بيانات تغطي ١٨٩ اقتصادا خلال الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠١٥.

وخلال ٢٠١٦، أقرت مجموعة العشرين دور الخدمات المالية الرقمية في توسيع نطاق الاحتواء المالي، مما أدى إلى تعديل مؤشرات الاحتواء المالي الصادرة عن مجموعة العشرين. وتستند هذه المؤشرات منذ عام ٢٠١٢ إلى مسح إمكانية الحصول على الخدمات المالية كمصدر رسمي للبيانات.

الشكل البياني ٢–١

عدد البلدان القائمة بإبلاغ بيانات مؤشرات السلامة المالية حسب المنطقة، ٢٠٠٩–٢٠١٧ (حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠١٧)

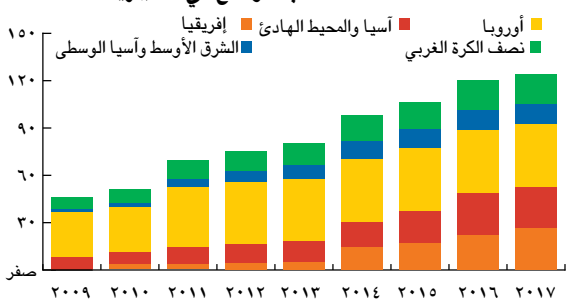

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

وقد أدى الاهتمام المتزايد بإحصاءات الاحتواء المالي حسب نوع الجنس إلى إجراء مسح تجريبي على بعض الحكومات لتقييم قدرتها على إعداد ونشر هذه الإحصاءات. وتتاح نتائج هذا المسح التجريبي ومعظم المسوح الأخيرة على الموقع الإلكتروني الخاص بمسح إمكانية الحصول على الخدمات المالية.

مبادرة المعايير والمواثيق

تشير «المعايير والمواثيق» إلى الجوانب المتعلقة بالبيئة المؤسسية —أي القواعد المنظمة للسياسة الاقتصادية والمالية. والبلدان التي تمتلك مؤسسات تتسم بحسن التنظيم والشفافية عادة ما تتمتع باقتصاد أقوى ودرجة أكبر من الاستقرار المالي، ولذلك فإنه من مصلحة البلدان إقرار وتنفيذ المعايير والمواثيق المعترف بها دوليا.

واتضح جليا من الأزمة المالية العالمية أن الالتزام بالمعايير الدولية ليس سوى عنصر واحد من العناصر المساهمة في منع الأزمات: إذ تستمر الفجوات ومواطن الضعف، ويتعين متابعتها بعناية. وقد تم تحديث المعايير والمواثيق في عدة مجالات في ضوء أفضل الممارسات الجديدة، ولا تزال مجالات أخرى قيد النظر.

وتقع المعايير الدولية التي يطبقها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ضمن ثلاث مجموعات عامة:

- **شفافية السياسات**: قام صندوق النقد الدولي بوضع المعايير المنظمة لهذه المجالات. وفي مجال شفافية سياسة المالية العامة، صدرت ثلاث من أربع ركائز يستند إليها ميثاق شفافية المالية العامة الصادر عن الصندوق. ويجري حاليا إعداد الركيزة الرابعة الخاصة بإدارة إيرادات الموارد، وتم إجراء جولتين من المشاورات العامة بشأنها كما تم تنفيذها في إطار تجريبي.
- **التنظيم والإشراف في القطاع المالي**: أعدت المعايير المنظمة لهذا المجال ومنهجيات التقييم ذات الصلة مؤسسات متخصصة في وضع المعايير. كذلك سيعرض المعيار الجديد الخاص بمعالجة الأزمات على المجلس التنفيذي للموافقة عليه خلال مراجعة المبادرة في عام ٢٠١٧.
- **البنية التحتية للمؤسسات والأسواق**: أعدت المعايير المنظمة لهذا المجال ومنهجيات التقييم ذات الصلة مؤسسات متخصصة في وضع المعايير اعتمادا على مساهمات ومعلومات عديدة من الصندوق والبنك الدولي.

وبالإضافة إلى ذلك، سيعرض على المجلس التنفيذي للصندوق أحد المعايير المنظمة في مجال حل الأزمات وتأمين الودائع للموافقة عليه خلال مراجعة المبادرة في عام ٢٠١٧.

ويمكن للصندوق و/أو البنك الدولي بناء على طلب البلد العضو تقييم التزام هذا البلد بالمعايير والمواثيق. كذلك تتم شهريا مراقبة البلدان المشاركة في المعيار الخاص لنشر البيانات الصادر عن الصندوق للتحقق من التزامها بنشر البيانات. والغرض من تقييمات شفافية المالية العامة هو تقييم التزام البلدان بميثاق شفافية المالية العامة.

أُدخلت عدة تعديلات على البيانات والإحصاءات منذ إجراء المراجعة الأخيرة لمبادرة المعايير والمواثيق في عام ٢٠١١. وتتضمن هذه التعديلات تعزيز المعيار الخاص لنشر البيانات في عام ٢٠١٢، ووضع المعيار الخاص المعزز لنشر البيانات، وتعزيز النظام العام لنشر البيانات في عام ٢٠١٥. وفي عام ٢٠١٢، خضع إطار تقييم جودة البيانات المستخدم في إجراء تقييمات شاملة لجودة البيانات في البلدان للتحديث في ضوء تجارب التقييم الإضافية وتحديث المنهجيات الإحصائية (نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ والطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي لعام ٢٠٠٩)، وتوسيع نطاق تغطية الإحصاءات النقدية ليشمل الشركات المالية الأخرى — عقب الأزمة المالية العالمية التي وقعت في عام ٢٠٠٨.

شفافية المالية العامة لضمان فعالية الموارد العامة

شفافية المالية العامة —أي إبلاغ الجمهور بحالة الموارد العامة في الماضي والحاضر والمستقبل على نحو شامل وواضح وموثوق وفعال وفي الوقت الملائم —أمر في غاية الأهمية لضمان فعالية إدارة المالية العامة والمساءلة. إذ إنها تتيح للحكومات صورة دقيقة عن مواردها العامة عند اتخاذ القرارات الاقتصادية، بما في ذلك تكاليف ومنافع تغيير السياسات والمخاطر المحتملة التي تهدد آفاق المالية العامة. كذلك تسهم شفافية المالية العامة في توافر المعلومات اللازمة للأجهزة التشريعية والأسواق والمواطنين لمساءلة الحكومات، كما تيسر المراقبة الدولية على تطورات المالية العامة وتسهم في التخفيف من خطر انتقال تداعيات المالية العامة بين البلدان.

ويعد ميثاق شفافية المالية العامة ونشاط التقييم لدى الصندوق هما أهم عناصر الجهد المستمر الذي يقوم به الصندوق بغرض تعزيز مراقبة المالية العامة وصنع السياسات والمساءلة في البلدان الأعضاء. وهذا الميثاق هو المعيار الدولي للإفصاح عن المعلومات الخاصة بالموارد العامة. ويتكون من مجموعة من المبادئ تنقسم إلى أربع ركائز: (١) إبلاغ بيانات المالية العامة، و(٢) إعداد تنبؤات المالية العامة والموازنة، و(٣) تحليل مخاطر المالية العامة وإدارتها، و(٤) إدارة إيرادات الموارد. ويميز الميثاق بين الممارسات الأساسية والجيدة والمتقدمة التي تندرج تحت كل مبدأ من مبادئ الشفافية لتوضيح خطوات الالتزام الكامل بالميثاق وضمان قابلية تطبيقه على مختلف البلدان الأعضاء في الصندوق.

وخلال السنة المالية ٢٠١٧، نشر الصندوق تقييمات شفافية المالية العامة لغواتيمالا وكينيا وتونس والمملكة المتحدة.

وتعكف غواتيمالا على تنفيذ إصلاحات ضخمة بهدف زيادة الشفافية ومكافحة الفساد. وتتوافر ثروة من المعلومات ومجموعة من النظم المرتبطة بتنفيذ موازنة القطاع العام، مما يتيح للجمهور الاطلاع بسهولة على قدر ضخم من بيانات المالية العامة. وتتمثل أهم المجالات التي تستلزم التطوير في توحيد حسابات القطاع العام وإدارة مخاطر المالية العامة.

وفي ظل الإصلاحات الضخمة الهادفة إلى إلغاء المركزية في كينيا وسط ضغوط متزايدة لتحسين الخدمات والبنية التحتية العامة، تكتسب شفافية المالية العامة أهمية قصوى، لا سيما وأنه من المتوقع تشكيل كينيا لاتحاد نقدي مع شركائها في شرق إفريقيا في عام ٢٠٢٤. وكان أداء كينيا جيدا مقيسا بعدد من المعايير الواردة في الميثاق. ففي ثلاث ركائز، حققت كينيا مستويات جيدة أو متقدمة في ١٣ مبدأ ومستويات أساسية في ١٦ مبدأ. وتتسق عملية إعداد تنبؤات المالية العامة والموازنة بدرجة كبيرة مع الممارسات الجيدة أو المتقدمة، ولكن يوجد مجال للتحسين فيما يتعلق بمصداقية تقديرات الإنفاق المستقبلية، وإدارة المشروعات الاستثمارية والإشراف عليها، ونشر الموازنات المعدلة، وتحقيق الاتساق بين برامج الإنفاق والأولويات القطاعية في الأجل المتوسط. كذلك تم الكشف عن عدد من مواطن الضعف في إبلاغ بيانات المالية العامة وإدارة مخاطر المالية العامة، وأتاح التقييم أساسا جيدا أمكن للحكومة الاعتماد عليه في إحراز تقدم في هذه المجالات.

وعقب ثروة ٢٠١١، شهدت تونس تحولا كبيرا على صعيد مؤسساتها السياسية، بما في ذلك الإصلاحات الهادفة إلى تطوير الإدارة المالية العامة وتعزيز شفافية الموارد العامة. وبالرغم من الأداء الجيد لتونس في بعض المجالات التي يغطيها الميثاق، تحتاج مجالات عديدة إلى التطوير بغرض تحقيق الاتساق بين الممارسات القطرية والمعايير الدولية. ومن بين المبادئ التي تم تقييمها، حققت تونس مستويات جيدة أو متقدمة في ١٠ مبادئ، ومستويات أساسية في ١١ مبدأ، ولم تتمكن من تحقيق ١٤ مبدأ. وقد يساعد توحيد ونشر المعلومات المشتتة في الوقت الحالي على تعزيز شفافية المالية العامة في الأجل القصير.

وحققت المملكة المتحدة مستويات مرتفعة في جميع ركائز الميثاق. فمن بين المبادئ التي تم تقييمها، حققت المملكة مستويات متقدمة في ٢٣ مبدأ، ومستويات جيدة في ١٠ مبادئ، ومستويات أساسية في ٩ مبادئ. وكانت ممارسات الشفافية أقوى ما يكون في مجال إبلاغ بيانات المالية العامة وإدارة إيرادات الموارد الطبيعية. وكانت الشفافية دون مستوى الممارسات الأساسية في أربعة من المبادئ التي تم تقييمها.

الإقراض

تهدف القروض المقدمة من صندوق النقد الدولي إلى مساعدة البلدان الأعضاء على معالجة مشكلات ميزان المدفوعات، والاستقرار الاقتصادي، واستعادة النمو الاقتصادي القابل للاستمرار. ويقع هذا الدور المتعلق بحل الأزمات في قلب نشاط الإقراض الذي يقوم به الصندوق. وفي الوقت نفسه، أبرزت الأزمة المالية العالمية الحاجة إلى توافر شبكات عالمية فعالة للأمان المالي تساعد البلدان على التكيف مع الصدمات المعاكسة. وبالتالي كان أحد الأهداف الرئيسية للإصلاحات التي أُجريت مؤخرا في مجال الإقراض هو استحداث أدوات إضافية لمنع الأزمات بحيث تصبح عنصرا مكملا لدور الصندوق التقليدي في مجال حل الأزمات. وخلافا لبنوك التنمية، لا يقدم صندوق النقد الدولي قروضا لتمويل مشروعات محددة، بل إلى البلدان التي قد تواجه نقصا في النقد الأجنبي لمنحها الوقت اللازم لتصحيح السياسات الاقتصادية واستعادة النمو دون الحاجة إلى اللجوء إلى إجراءات تلحق الضرر بنفسها أو بالاقتصادات الأعضاء الأخرى. وبشكل عام، يقدم الصندوق نوعين من القروض – القروض المقدمة بأسعار فائدة غير ميسرة والقروض المقدمة إلى البلدان الفقيرة بشروط ميسرة، تكون فيها أسعار الفائدة منخفضة أو في بعض الحالات صفرا.

نشاط التمويل بشروط غير ميسرة

خلال السنة المالية ٢٠١٧، وافق المجلس التنفيذي على ١٥ اتفاقا في إطار تسهيلات التمويل غير الميسر التي يقدمها الصندوق بلغت قيمتها الكلية ٩٨,٢ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (١٣٤,٧ مليار دولار أمريكي على أساس سعر صرف وحدة حقوق السحب الخاصة مقابل الدولار السائد في ٢٨ إبريل ٢٠١٧ والبالغ ٠,٧٢٩٣٨٢). وقد تم إبرام اتفاقات وقائية في إطار خط الائتمان المرن مع ثلاثة بلدان أعضاء — المكسيك (٦٢,٤ مليار وحدة حقوق سحب خاصة)، وكولومبيا (٨,٢ مليار وحدة حقوق سحب خاصة)، وبولندا (٦,٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة) —بلغت ٧٨٪ من هذه الالتزامات. وجميع هذه الاتفاقات الثلاثة في إطار خط الائتمان المرن هي اتفاقات لاحقة لاتفاقات سابقة انتهت مدة سريانها أو تم إلغاؤها.

وشكلت الاتفاقات في إطار تسهيل الصندوق الممدد ١٤٪ من نسبة الالتزامات المتبقية، وهي الاتفاقات المبرمة مع مصر (٨,٦ مليار وحدة حقوق سحب خاصة) وتونس (٢,١ مليار وحدة حقوق سحب خاصة) وسري لانكا (١,١ مليار وحدة حقوق سحب خاصة) والأردن (٠,٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة) والبوسنة والهرسك (٠,٤ مليار وحدة حقوق سحب خاصة) وكوت ديفوار (٠,٣ مليار وحدة حقوق سحب خاصة) وجورجيا (٠,٢ مليار وحدة حقوق سحب خاصة) ومولدوفا (٠,١ مليار وحدة حقوق سحب خاصة). وشكلت اتفاقات الاستعداد الائتماني —مع العراق (٣,٨ مليار وحدة حقوق سحب خاصة) وجامايكا (١,٢ مليار وحدة حقوق سحب خاصة) وسورينام (٠,٣ مليار وحدة حقوق سحب خاصة) —٥٪ من الاتفاقات الجديدة.

أما النسبة المتبقية، وهي عبارة عن ٣٪، فتتمثل في خط وقاية وسيولة مقدم إلى المغرب بقيمة ٢,٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة. ويعرض الجدول ٢–١ تفاصيل عن الاتفاقات التي تمت الموافقة عليها خلال السنة المالية، ويوضح الشكل البياني ٢–٢ الترتيبات التي تمت الموافقة عليها خلال السنوات المالية العشر الماضية.

الجدول ٢–١

الاتفاقات التي تمت الموافقة عليها في حساب الموارد العامة في السنة المالية ٢٠١٧

(بملايين حقوق السحب الخاصة)

البلد العضو	نوع الاتفاق	التاريخ الفعلي	المبلغ الذي تمت الموافقة عليه
اتفاقات جديدة			
البوسنة والهرسك	تسهيل الصندوق الممدد لمدة ٣٦ شهرا	٧ سبتمبر ٢٠١٦	٤٤٣,٠
كولومبيا	خط ائتمان مرن مدته ٢٤ شهرا	١٣ يونيو ٢٠١٦	٨,١٨٠,٠
كوت ديفوار	تسهيل الصندوق الممدد لمدة ٣٦ شهرا	١٢ ديسمبر ٢٠١٦	٣٢٥,٢
مصر	تسهيل الصندوق الممدد لمدة ٣٦ شهرا	١١ نوفمبر ٢٠١٦	٨,٥٩٦,٦
جورجيا	تسهيل الصندوق الممدد لمدة ٣٦ شهرا	١٢ إبريل ٢٠١٧	٢١٠,٤
العراق	اتفاق استعداد ائتماني مدته ٣٦ شهرا	٧ يوليو ٢٠١٦	٣,٨٣١,٠
جامايكا	اتفاق استعداد ائتماني مدته ٣٦ شهرا	١١ نوفمبر ٢٠١٦	١,١٩٥,٣
الأردن	تسهيل الصندوق الممدد لمدة ٣٦ شهرا	٢٤ أغسطس ٢٠١٦	٥١٤,٧
المكسيك	خط ائتمان مرن مدته ٢٤ شهرا	٢٧ مايو ٢٠١٦	٦٢,٣٨٨,٩
جمهورية مولدوفا	تسهيل الصندوق الممدد لمدة ٣٦ شهرا	٧ نوفمبر ٢٠١٦	٨٦,٣
المغرب	خط وقاية وسيولة لمدة ٢٤ شهرا	٢٢ يوليو ٢٠١٦	٢,٥٠٤,٠
جمهورية بولندا	خط ائتمان مرن مدته ٢٤ شهرا	١٣ يناير ٢٠١٧	٦,٥٠٠,٠
سري لانكا	تسهيل الصندوق الممدد لمدة ٣٦ شهرا	٣ يونيو ٢٠١٦	١,٠٧٠,٨
سورينام	اتفاق استعداد ائتماني مدته ٢٤ شهرا	٢٧ مايو ٢٠١٦	٣٤٢,٠
تونس	تسهيل الصندوق الممدد لمدة ٤٨ شهرا	٢٠ مايو ٢٠١٦	٢,٠٤٥,٦
المجموع			٩٨,٢٣٣,٨

المصدر: إدارة المالية بصندوق النقد الدولي.

وخلال السنة المالية ٢٠١٧، بلغ مجموع المبالغ المنصرفة من حساب الموارد العامة في إطار اتفاقات التمويل، والمشار إليها باسم «عمليات الشراء»، ٥,٨ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (٨ مليار دولار أمريكي). وتركزت ٩٠٪ من عمليات الشراء تلك في مصر والعراق وباكستان وسري لانكا وتونس وأوكرانيا. وفي يوليو ٢٠١٦، وافق المجلس التنفيذي على عملية شراء بقيمة ٢٦١,٦ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (أي حوالي ٣٥٨,٧ مليون دولار أمريكي) لصالح إكوادور في إطار أداة التمويل السريع.

وبلغ مجموع المبالغ المسددة، ويشار إليها باسم «عمليات إعادة الشراء»، خلال السنة المالية ٥,٥٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (أي ٧,٦ مليار دولار أمريكي)، بما في ذلك عمليات إعادة شراء مبكرة من البرتغال بقيمة ٣,٣١ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (٤,٦ مليار دولار أمريكي). ونتيجة لارتفاع قيمة عمليات الشراء ارتفاعا طفيفا عن قيمة عمليات إعادة الشراء، زاد رصيد الائتمان القائم من حساب الموارد العامة إلى ٤٨,٣ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (٦٦,٢ مليار دولار أمريكي) مقابل ٤٧,٨ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (٦٥,٤ مليار دولار أمريكي) خلال العام الماضي. ويوضح الشكل البياني ٢–٣ رصيد القروض غير الميسرة القائم خلال السنوات المالية العشرة الماضية.

الاقتراض من حساب الموارد العامة

صندوق النقد الدولي هو مؤسسة قائمة على حصص العضوية. وقد تضاعف حجم الموارد المستمدة من حصص العضوية من خلال إجراء زيادات في الحصص في إطار المراجعة العامة الرابعة عشرة. غير أن الموارد المقترضة لا يزال لها دور كبير بوصفها موارد مكملة للموارد المستمدة من الحصص. إذ تمثل الاتفاقات الجديدة للاقتراض خط الدفاع الثاني بعد الحصص، وهي عبارة عن مجموعة من اتفاقات الائتمان يشترك فيها ٣٨ بلدا وتبلغ قيمتها الإجمالية ١٨٠ مليار وحدة حقوق سحب خاصة، ويتيح الاقتراض الثنائي خط الدفاع الثالث بعد الحصص والاتفاقات الجديدة للاقتراض.

الشكل البياني ٢–٢

الاتفاقات التي تمت الموافقة عليها في إطار حساب الموارد العامة خلال السنوات المالية المنتهية في ٣٠ إبريل ٢٠٠٨–٢٠١٧

(بمليارات وحدات حقوق السحب الخاصة)

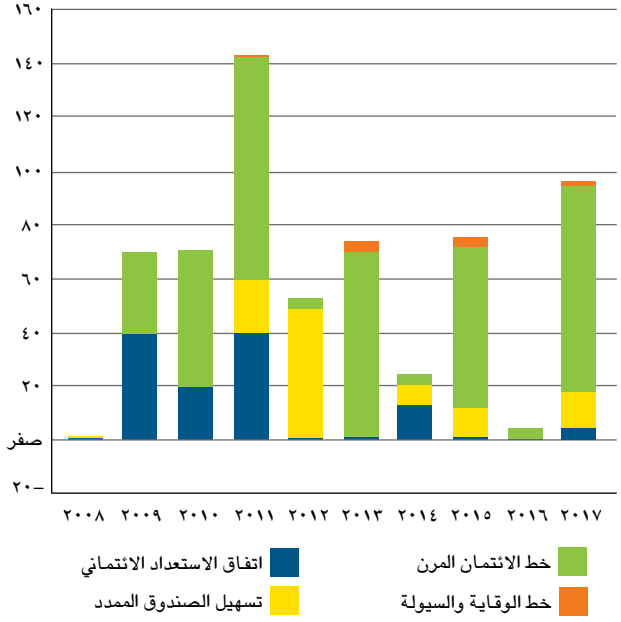

المصدر: إدارة المالية بصندوق النقد الدولي.

تعتزم المكسيك استخدام خط الائتمان المرن المقدم من الصندوق بقيمة ٨٨ مليار دولار أمريكي كخط وقائي، مع إمكانية السحب منه في أي وقت لأغراض منع الأزمات.

الشكل البياني ٢–٣

القروض المقدمة بشروط غير ميسرة القائمة في السنوات المالية ٢٠٠٨–٢٠١٧

(بمليارات وحدات حقوق السحب الخاصة)

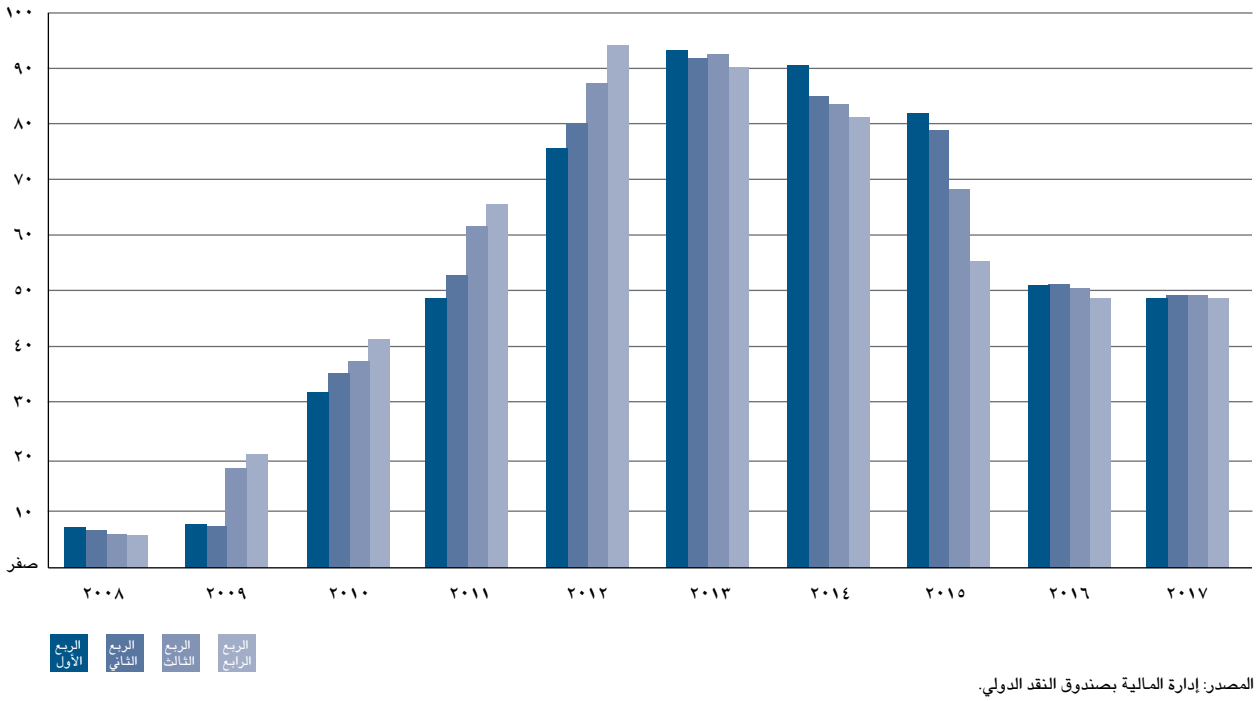

المصدر: إدارة المالية بصندوق النقد الدولي.

وخلال أغسطس ٢٠١٦، وفي ظل استمرار حالة عدم اليقين والتحولات الهيكلية التي يشهدها الاقتصاد العالمي، وافق المجلس التنفيذي للصندوق على إطار جديد للاقتراض الثنائي يتيح للصندوق الحصول بصفة مؤقتة على اقتراض ثنائي من الأعضاء وبالتالي تجنب أي تراجع حاد في قدرته على الإقراض. وتنتهي جميع اتفاقات الاقتراض بموجب الإطار الجديد بحد أقصى في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، على أن يكون تاريخ انتهائها المبدئي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ مع إمكانية تمديدها لعام آخر بموافقة الدائنين. واعتبارا من ٣٠ إبريل ٢٠١٧، التزم ٣٥ بلدا عضوا بتقديم اقتراض ثنائي تبلغ قيمته الإجمالية حوالي ٣٠٠ مليار وحدة حقوق سحب خاصة، أو ٤٠٠ مليار دولار أمريكي.

وفي نوفمبر ٢٠١٦، وافق المجلس التنفيذي للصندوق على تجديد الاتفاقات الجديدة للاقتراض لخمس سنوات إضافية من نوفمبر ٢٠١٧ إلى ٢٠٢٢.

الجدول ٢–٢

الشروط المالية في إطار الائتمان المقدم من حساب الموارد العامة في الصندوق

يعرض هذا الجدول التسهيلات الرئيسية للإقراض غير الميسر. وقد ظلت اتفاقات الاستعداد الائتماني لمدة طويلة هي أداة الإقراض الأساسية للمؤسسة. وفي أعقاب الأزمة المالية العالمية خلال الفترة ٢٠٠٧ – ٢٠٠٩، عزز صندوق النقد الدولي مجموعة أدوات الإقراض لديه. وكان أحد الأهداف الرئيسية هو تعزيز أدوات منع وقوع الأزمات من خلال إنشاء خط الائتمان المرن وخط الوقاية والسيولة. وبالإضافة إلى ذلك، تم إنشاء أداة التمويل السريع، التي يمكن استخدامها في العديد من الظروف المختلفة، لتحل محل سياسة المساعدة في حالات الطوارئ الصادرة عن الصندوق.

التسهيل الائتماني (سنة الاعتماد)[1]	الغرض	الشروط	التقسيم المرحلي والمراقبة
اتفاق الاستعداد الائتماني (١٩٥٢)	مساعدة قصيرة الأجل إلى متوسطة الأجل للبلدان التي تواجه مشكلات في ميزان المدفوعات ذات الطابع قصير الأجل.	اعتماد سياسات توفر الثقة في إمكانية حل مشكلات ميزان المدفوعات في البلد العضو خلال فترة زمنية معقولة	بوجه عام، عمليات شراء رُبع سنوية (مبالغ منصرفة) مرتهنة بمراعاة معايير الأداء وغيرها من الشروط
تسهيل الصندوق الممدد (١٩٧٤) (اتفاقات ممددة)	مساعدة أطول أجلا لدعم الإصلاحات الهيكلية في البلدان الأعضاء لمعالجة المشكلات المتعلقة بميزان المدفوعات ذات الطابع طويل الأجل	اعتماد برنامج تصل مدته إلى أربع سنوات، ووضع جدول أعمال هيكلي وإعداد بيان سنوي مفصل بسياسات الاثني عشر شهرا القادمة	عمليات الشراء رُبع السنوية أو نصف السنوية (مبالغ منصرفة) مرتهنة بمراعاة معايير الأداء وغيرها من الشروط
خط الائتمان المرن (٢٠٠٩)	أداة مرنة في سياق الشرائح الائتمانية لمعالجة جميع المشكلات المتعلقة باحتياجات ميزان المدفوعات، سواء potential or actual المحتملة أو الفعلية	أساسيات اقتصادية كلية، وأطر للسياسات الاقتصادية، وسجلات أداء على مستوى السياسات تتسم بالقوة البالغة	الموافقة على الاستفادة من موارد الصندوق المتاحة مقدما طوال مدة الاتفاق، شريطة استكمال مراجعة منتصف الفترة بعد عام واحد في حالة اتفاقات خط الائتمان المرن التي تمتد لعامين.
خط الوقاية والسيولة (٢٠١١)	أداة للبلدان التي تتميز بأساسيات وسياسات اقتصادية سليمة	قوة أطر السياسات والمركز الخارجي والقدرة على النفاذ إلى الأسواق، بما في ذلك سلامة أوضاع القطاع المالي	صرف موارد كبيرة في بداية الفترة، رهنا بإجراء مراجعات نصف سنوية (بالنسبة لخط الوقاية والسيولة الذي تتراوح مدته بين عام وعامين)
أداة التمويل السريع (٢٠١١)	مساعدة مالية سريعة لجميع البلدان الأعضاء التي تواجه احتياجات ملحة في ميزان المدفوعات	الجهود المبذولة لحل مشكلات ميزان المدفوعات (ربما تتضمن إجراءات مسبقة)	عمليات شراء مباشرة دون الحاجة إلى برنامج كامل أو مراجعات

المصدر: إدارة المالية بصندوق النقد الدولي.

[1] تموَّل القروض المقدمة من الصندوق من خلال حساب الموارد العامة أساسا من رأس المال الذي تكتتب فيه البلدان الأعضاء؛ وتخصَّص لكل بلد حصة معينة تمثل التزامه المالي. ويدفع البلد العضو جزءا من حصته في شكل حقوق سحب خاصة أو عملات أجنبية مقبولة للصندوق ويدفع الباقي بعملته المحلية. ويُصرف القرض المقدم من الصندوق أو يُسحب عن طريق قيام المقترض بشراء أصول بالعملات الأجنبية من الصندوق بعملته المحلية. ويتم سداد مبلغ القرض عن طريق قيام المقترض بإعادة شراء عملته المحلية من الصندوق بعملات أجنبية.

[2] يقرر معدل الرسم على المبالغ المنصرفة من حساب الموارد العامة بهامش يزيد على سعر الفائدة الأسبوعي على حقوق السحب الخاصة (١٠٠ نقطة أساس في الوقت الحالي). ويطبق معدل الرسم على الرصيد اليومي لجميع السحوبات القائمة في حساب الموارد العامة في كل رُبع سنة مالية في الصندوق. وبالإضافة إلى ذلك، يتم تحصيل رسم خدمة غير متكرر

حدود الاستفادة من الموارد[1]	الرسوم[2]	جدول السداد (سنوات)	الأقساط
سنويا: ١٤٥٪ من حصة العضوية؛ تراكميا: ٤٣٥٪ من حصة العضوية	معدل الرسم مضافا إليه الرسم الإضافي (٢٠٠ نقطة أساس على المبالغ التي تتجاوز ١٨٧,٥٪ من حصة العضوية؛ و١٠٠ نقطة أساس إضافية عندما تظل نسبة الائتمان القائم أكثر من ١٨٧,٥٪ من حصة العضوية لمدة تتجاوز ٣٦ شهرا)[3]	٣,٢٥ – ٥	ربع سنوية
سنويا: ١٤٥٪ من حصة العضوية؛ تراكميا: ٤٣٥٪ من حصة العضوية	معدل الرسم مضافا إليه الرسم الإضافي (٢٠٠ نقطة أساس على المبالغ التي تتجاوز ١٨٧,٥٪ من حصة العضوية؛ و١٠٠ نقطة أساس إضافية عندما تظل نسبة الائتمان القائم أكثر من ١٨٧,٥٪ من حصة العضوية لمدة تتجاوز ٥١ شهرا)[3]	٤,٥ – ١٠	نصف سنوية
لا توجد حدود مسبقة	معدل الرسم مضافا إليه الرسم الإضافي (٢٠٠ نقطة أساس على المبالغ التي تتجاوز ١٨٧,٥٪ من حصة العضوية؛ و١٠٠ نقطة أساس إضافية عندما تظل نسبة الائتمان القائم أكثر من ١٨٧,٥٪ من حصة العضوية لمدة تتجاوز ٣٦ شهرا)[3]	٣,٢٥ – ٥	ربع سنوية
يُتاح ١٢٥٪ من حصة العضوية لمدة ٦ شهور؛ ويُتاح ٢٥٠٪ من حصة العضوية عند صدور الموافقة على اتفاقات مدتها بين عام وعامين؛ ويصل المجموع إلى ٥٠٠٪ من قيمة الحصة بعد ١٢ شهرا بشرط تحقيق تقدم مرضٍ	معدل الرسم مضافا إليه الرسم الإضافي (٢٠٠ نقطة أساس على المبالغ التي تتجاوز ١٨٧,٥٪ من حصة العضوية؛ و١٠٠ نقطة أساس إضافية عندما تظل نسبة الائتمان القائم أكثر من ١٨٧,٥٪ من حصة العضوية لمدة تتجاوز ٣٦ شهرا)[3]	٣,٢٥ – ٥	ربع سنوية
سنويا: ٣٧,٥٪ من حصة العضوية؛ تراكميا: ٧٥٪ من حصة العضوية	معدل الرسم مضافا إليه الرسم الإضافي (٢٠٠ نقطة أساس على المبالغ التي تتجاوز ١٨٧,٥٪ من حصة العضوية؛ و١٠٠ نقطة أساس إضافية عندما تظل نسبة الائتمان القائم أكثر من ١٨٧,٥٪ من حصة العضوية لمدة تتجاوز ٣٦ شهرا)[3]	٣,٢٥ – ٥	ربع سنوية

بنسبة ٠,٥٪ على كل عملية سحب من موارد الصندوق في حساب الموارد العامة بخلاف عمليات السحب من شريحة الاحتياطي. ويُطبق رسم التزام يدفع مقدما (١٥ نقطة أساس للمبالغ الملتزم بها حتى ١١٥٪ من حصة العضوية؛ و٣٠ نقطة أساس على المبالغ التي تزيد على ١١٥٪ وحتى ٥٧٥ ٪ من حصة العضوية؛ و٦٠ نقطة أساس على المبالغ التي تتجاوز ٥٧٥ ٪ من حصة العضوية) على المبلغ المحتمل سحبه خلال كل فترة زمنية (سنويا) في إطار اتفاق للاستعداد الائتماني، أو اتفاق بموجب خط الائتمان المرن، أو خط الوقاية والسيولة، أو اتفاق ممدد؛ ويتم رد هذا الرسم على أساس تناسبي مع إجراء عمليات سحب لاحقا في إطار الاتفاق الائتماني المعني.

[3] استحدث نظام الرسوم الإضافية في نوفمبر ٢٠٠٠. وطُبق نظام جديد للرسوم الإضافية اعتبارا من أول أغسطس ٢٠٠٩، وتم تحديثه في ١٧ فبراير ٢٠١٦، مع تعديل محدود بغير أثر رجعي للاتفاقات القائمة.

الجدول ٢–٣

تسهيلات الإقراض الميسر

تتوافر للبلدان النامية منخفضة الدخل ثلاثة تسهيلات للإقراض الميسر.

	التسهيل الائتماني الممدد	تسهيل الاستعداد الائتماني	التسهيل الائتماني السريع
الهدف	مساعدة البلدان النامية منخفضة الدخل على تحقيق مركز اقتصادي كلي مستقر وقابل للاستمرار والحفاظ عليه على النحو اللازم لتحقيق أداء قوي ودائم في مجال النمو والحد من الفقر.		
الغرض	معالجة مشكلات مطولة تتعلق بميزان المدفوعات	تلبية احتياجات قصيرة الأجل تتعلق بميزان المدفوعات	التمويل بموارد منخفضة لتلبية احتياجات عاجلة تتعلق بميزان المدفوعات
الأهلية	البلدان المؤهلة للاستفادة من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر (PRGT)		
المؤهل	وجود مشكلة مطولة في ميزان المدفوعات؛ وجود احتياج فعلي إلى التمويل أثناء فترة الاتفاق، وإن لم يكن بالضرورة في وقت الموافقة على القرض أو صرفه	وجود احتياج محتمل (استخدام وقائي) أو فعلي في الأجل القصير لمعالجة مشكلات تتعلق بميزان المدفوعات وقت الموافقة؛ ضرورة أن يكون هناك احتياج فعلي لكل مبلغ منصرف	وجود حاجة ملحة لمعالجة مشكلات تتعلق بميزان المدفوعات عندما يكون برنامج الشرائح الائتمانية الأعلى إما متعذرا أو غير ضروري [١]
استراتيجية النمو والحد من الفقر	ينبغي أن يكون البرنامج المدعم بموارد الصندوق متوائما مع أهداف البلد لتحقيق النمو والحد من الفقر وينبغي أن يهدف إلى دعم السياسات التي توفر ضمانات وقائية للإنفاق الاجتماعي وأوجه الإنفاق الأخرى ذات الأولوية		
	تقديم وثيقة استراتيجية الحد من الفقر	لا يلزم تقديم وثيقة استراتيجية الحد من الفقر؛ وفي حالة وجود احتياج مستمر إلى التمويل، يطلب البلد المستخدم لتسهيل الاستعداد الائتماني تسهيل ائتمان ممدد مع الالتزام بشروط تقديم وثائق استراتيجية الحد من الفقر	لا يلزم تقديم وثيقة استراتيجية الحد من الفقر
الشرطية	شريحة الائتمان الأعلى؛ مرونة فيما يتعلق بمسار ضبط أوضاع المالية العامة وتوقيته	شريحة الائتمان الأعلى؛ تهدف إلى تلبية احتياجات قصيرة الأجل لمعالجة مشكلات تتعلق بميزان المدفوعات	لا توجد شريحة ائتمان أعلى أو شرطية على أساس المراجعة البعدية؛ ويستخدم سجل الأداء لتأهيل البلد لتكرار الاستخدام (عدا في إطار نافذة الصدمات)
سياسات الاستفادة من الموارد	حد سنوي نسبته ٧٥٪ من حصة العضوية؛ وحد تراكمي (بعد خصم مدفوعات السداد المقررة) نسبته ٢٢٥٪ من حصة العضوية. وتستند الحدود إلى جميع القروض القائمة في إطار الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر. وفي حالة الاستفادة من الموارد في حالات استثنائية، تكون نسبة الحد السنوي ١٠٠٪ من حصة العضوية؛ ونسبة الحد التراكمي (بعد خصم مدفوعات السداد المقررة) ٣٠٠ ٪ من حصة العضوية		
	المعايير والحدود الفرعية [٢]		
	يكون معيار الاستفادة ٩٠٪ من حصة العضوية لكل اتفاق تسهيل ائتماني ممدد مدته ٣ سنوات بالنسبة للبلدان التي يقل مجموع الائتمان القائم المقدم لها من الصندوق بشروط ميسرة في إطار كل التسهيلات عن ٧٥٪ من حصة العضوية، ويكون ٥٦,٢٥٪ من حصة العضوية لكل اتفاق مدته ٣ سنوات بالنسبة للبلدان التي يتراوح الائتمان القائم المقدم لها من الصندوق بشروط ميسرة بين ٧٥٪ و١٥٠٪ من حصة العضوية.	يكون معيار الاستفادة ٩٠٪ من حصة العضوية لكل اتفاق تسهيل استعداد ائتماني مدته ١٨ شهرا بالنسبة للبلدان التي يقل مجموع الائتمان القائم المقدم لها من الصندوق بشروط ميسرة في إطار كل التسهيلات عن ٧٥٪ من حصة العضوية، ويكون ٥٦,٢٥٪ من حصة العضوية لكل اتفاق مدته ١٨ شهرا بالنسبة للبلدان التي يتراوح الائتمان القائم المقدم لها من الصندوق بشروط ميسرة بين ٧٥٪ و١٥٠٪ من حصة العضوية.	لا يوجد أي معيار للاستفادة من التسهيل الائتماني السريع. الحدود الفرعية (بالنظر إلى عدم وجود شرطية الشرائح الائتمانية الأعلى): لا يمكن أن يتجاوز مجموع أرصدة قروض التسهيل الائتماني السريع القائمة في أي نقطة زمنية ٧٥٪ من حصة العضوية (بعد خصم مدفوعات السداد المقررة). ويكون حد الاستفادة في إطار التسهيل الائتماني السريع خلال أي فترة مدتها ١٢ شهرا ١٨,٧٥٪ من حصة العضوية، بينما يكون ٣٧,٥ ٪ من حصة العضوية في إطار نافذة الصدمات. والمشتريات التي تمت في إطار أداة التمويل السريع بعد الأول من يوليو ٢٠١٥ تحتسب ضمن الحدود السنوية والتراكمية المطبقة.

	التسهيل الائتماني الممدد	تسهيل الاستعداد الائتماني	التسهيل الائتماني السريع
شروط التمويل [٢]	سعر الفائدة: صفر فترات السداد: ٥,٥ – ١٠ سنوات	سعر الفائدة: صفر فترات السداد: ٤–٨ سنوات رسم إتاحة ٠,١٥٪ على المبالغ المتاحة غير المسحوبة في إطار الاتفاق الوقائي	سعر الفائدة: صفر فترات السداد: ٥,٥ – ١٠ سنوات
المزج	على أساس نصيب الفرد من الدخل وإمكانية النفاذ إلى الأسواق؛ وترتبط الاستفادة بمواطن الضعف في مراكز الدين		
الاستخدام الوقائي	لا يوجد	يوجد استخدام وقائي، بحد سنوي للاستفادة عند الموافقة نسبته ٥٦,٢٥٪ من حصة العضوية ولا يمكن أن يتجاوز متوسط الحد السنوي للاستفادة عند الموافقة ٣٧,٥٪ من حصة العضوية	لا يوجد
المدة وتكرار الاستخدام	٣–٤ سنوات (يمكن تمديدها إلى ٥): ويمكن استخدامه بصورة متكررة	١٢–٢٤ شهرا؛ ويقتصر الاستخدام على ٢,٥ سنة من أي ٥ سنوات [٤]	مبالغ منصرفة مباشرة: يمكن تكرار الاستخدام بشرط التقيد بحدود الاستفادة والشروط الأخرى
الاستخدام المتزامن	حساب الموارد العامة (تسهيل الصندوق الممدد/اتفاق الاستعداد الائتماني)	حساب الموارد العامة (تسهيل الصندوق الممدد/اتفاق الاستعداد الائتماني) وأداة دعم السياسات	حساب الموارد العامة (أداة التمويل السريع وأداة دعم السياسات)؛ الائتمان المقدم في إطار أداة التمويل السريع يحتسب ضمن حدود التسهيل الائتماني السريع

المصدر: إدارة المالية في صندوق النقد الدولي.

[١] الشرطية المعيارية لشرائح الائتمان الأعلى هي مجموعة من الشروط المتصلة بالبرنامج تهدف إلى ضمان استخدام موارد صندوق النقد الدولي في دعم أهداف البرنامج، مع وجود ضمانات كافية لموارد الصندوق.

[٢] لا تنطبق معايير الاستفادة من الموارد عندما يتجاوز الائتمان القائم المقدم بشروط ميسرة ١٥٠٪ من حصة العضوية. وفي تلك الحالات، تتقرر حدود الاستفادة استرشادا باعتبار حد الاستفادة ٢٢٥ ٪ من حصة العضوية (أو حد الاستفادة الاستثنائية ٣٠٠٪ من حصة العضوية)، وتوقع وجود احتياج في المستقبل إلى الدعم المقدم من الصندوق، والجدول الزمني لمدفوعات السداد.

[٣] يُجري الصندوق مراجعة لأسعار الفائدة لجميع التسهيلات الميسرة في إطار الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر كل عامين؛ وقد أُجريت آخر مراجعة في أكتوبر ٢٠١٦، حيث وافق المجلس التنفيذي على آلية معدلة لتحديد سعر الفائدة يمتد بموجبها العمل بسعر الفائدة الصفري المطبق على التسهيل الائتماني الممدد واتفاق الاستعداد الائتماني حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٨ ما دامت أسعار الفائدة على وحدات حقوق السحب الخاصة دون ٠,٧٥٪. وفي يوليو ٢٠١٥، حدد المجلس التنفيذي سعر فائدة صفري دائم للتسهيل الائتماني السريع.

[٤] تسهيلات الاستعداد الائتماني التي تُعامَل باعتبارها وقائية لا تدخل في تقييم الحدود الزمنية.

نشاط التمويل بشروط ميسرة

التزم الصندوق في السنة المالية ٢٠١٧ بمنح قروض قيمتها ١,١ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (١,٥ مليار دولار) لبلدانه الأعضاء النامية منخفضة الدخل في إطار برامج مدعمة من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر. وبلغ مجموع القروض القائمة المقدمة بشروط ميسرة إلى ٥٢ بلدا عضوا ٦,٣ مليار وحدة حقوق سحب خاصة في نهاية إبريل ٢٠١٧. وترد في الجدول ٤-٢ معلومات مفصلة عن الاتفاقات والزيادات الجديدة بموجب التسهيلات التمويلية المقدمة بشروط ميسرة من الصندوق. ويوضح الشكل البياني ٢-٤ المبالغ المستحقة من القروض المقدمة بشروط ميسرة على مدى العقد الماضي.

وتتم بصفة منتظمة مراجعة إطار التمويل الميسر لدى الصندوق لمراعاة الاحتياجات المتغيرة. ففي عام ٢٠١٥، تم تعزيز شبكة الأمان المالي للبلدان النامية منخفضة الدخل كجزء من الجهود الأوسع نطاقا التي قام بها المجتمع الدولي لدعم البلدان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة بعد عام ٢٠١٥. وتضمنت أهم التغيرات ما يلي: (١) زيادة بنسبة ٥٠٪ في معايير وحدود الاستفادة من موارد الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر، و(٢) إعادة التوازن بين مزيج التمويل الميسر وغير الميسر المقدم إلى البلدان التي تحصل على دعم مالي من الصندوق في صورة مزيج من موارد الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر وحساب الموارد العامة لتصبح النسبة بينهما ١:٢ بدلا من ١:١، و(٣) فرض سعر فائدة صفري دائم على مبالغ الدعم المنصرفة بشكل عاجل في إطار التسهيل الائتماني السريع لمساعدة البلدان التي تمر بحالة من الهشاشة أو المتأثرة بالنزاعات أو الكوارث الطبيعية.

وعقد المجلس التنفيذي لاحقا مناقشة في نوفمبر ٢٠١٦ أوضح فيها مختلف جوانب تطبيق شبكة الأمان المالي تلك، بما في ذلك استخدام حساب الموارد العامة من جانب الأعضاء المؤهلين للاستفادة من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر، وسياسات مزج الموارد، ودور المعايير في تحديد حجم الاستفادة من الموارد. فضلا على ذلك:

الجدول ٢-٤

الاتفاقات الموافق عليها والمعززة في إطار الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر في السنة المالية ٢٠١٧

(بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة)

البلد العضو	التاريخ الفعلي	المبلغ الموافق عليه
اتفاقات جديدة لثلاث سنوات في إطار التسهيل الائتماني الممدد		
أفغانستان	٢٠ يوليو ٢٠١٦	٣٢,٤
بنن	٧ إبريل ٢٠١٧	١١١,٤
جمهورية إفريقيا الوسطى	٢٠ يوليو ٢٠١٦	٨٣,٦
كوت ديفوار	١٢ ديسمبر ٢٠١٦	١٦٢,٦
مدغشقر	٢٧ يوليو ٢٠١٦	٢٢٠,٠
مولدوفا	٧ نوفمبر ٢٠١٦	٤٣,١
النيجر	٢٣ يناير ٢٠١٧	٩٨,٧
المجموع الفرعي		**٧٥١,٨**
الاتفاقات المعززة في إطار التسهيل الائتماني الممدد[١]		
بوركينا فاصو	١٦ ديسمبر ٢٠١٦	٤,٥
تشاد	١١ نوفمبر ٢٠١٦	٣٣,٦
ليبيريا	١٦ ديسمبر ٢٠١٦	٢٧,٧
ملاوي	٢٠ يونيو ٢٠١٦	٣٤,٧
مالي	٨ يونيو ٢٠١٦	٦٨,٠
المجموع الفرعي		**١٦٨,٥**
الاتفاقات الجديدة في إطار تسهيل الاستعداد الائتماني		
رواندا	٨ يونيو ٢٠١٦	١٤٤,٢
المجموع الفرعي		**١٤٤,٢**
المبالغ المنصرفة في إطار التسهيل الائتماني السريع		
هايتي	١٨ نوفمبر ٢٠١٦	٣٠,٧
المجموع الفرعي		٣٠,٧
المجموع		**١,٠٩٥,١**

المصدر: إدارة المالية بصندوق النقد الدولي.
[١] بالنسبة للاتفاقات المعززة، لا يظهر إلا مبلغ الزيادة.

الشكل البياني ٢–٤

القروض المقدمة بشروط ميسرة القائمة في السنوات المالية ٢٠٠٨–٢٠١٧

(بمليارات وحدات حقوق السحب الخاصة)

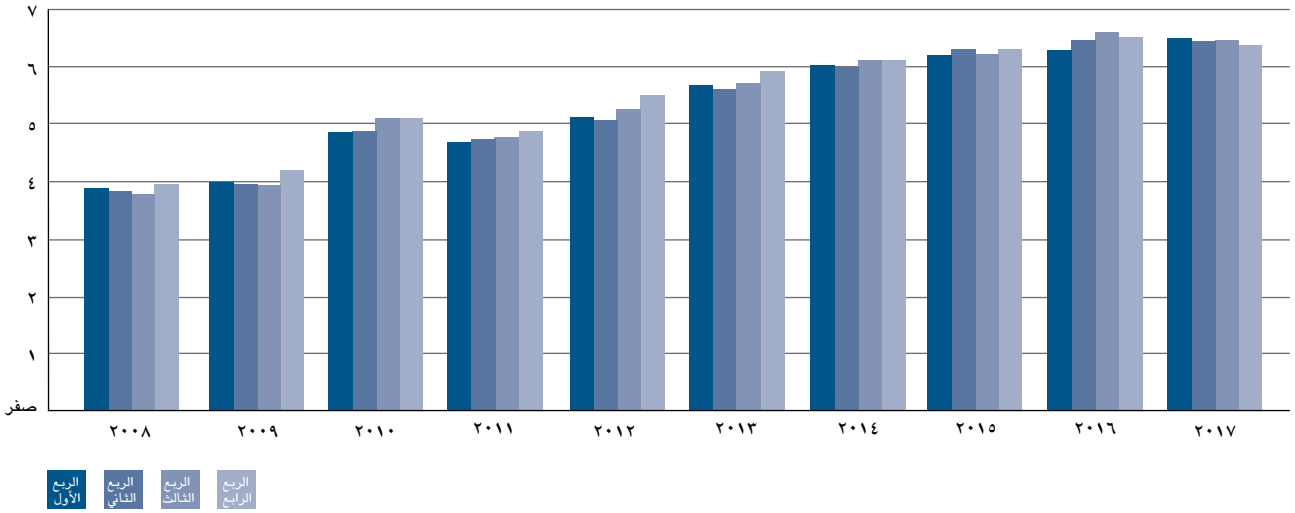

المصدر: إدارة المالية بصندوق النقد الدولي.

■ في أكتوبر ٢٠١٦، تقرر فرض أسعار فائدة صفرية على جميع القروض الميسرة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨. كذلك تم تعديل آلية تحديد أسعار الفائدة بحيث تظل أسعار الفائدة صفرا عندما تنخفض أسعار الفائدة العالمية أو يستمر تراجعها.

■ وفي مايو ٢٠١٧، بحث الصندوق كذلك الخيارات المتاحة لتحسين المساعدات المقدمة إلى البلدان التي تواجه ضغوطا في موازين مدفوعاتها بسبب كوارث طبيعية واسعة المدى، بما في ذلك البلدان الأعضاء المؤهلة للاستفادة من موارد الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر.

وقد تم إطلاق جولة جديدة لجمع ما يصل إلى ١١ مليار وحدة حقوق سحب خاصة في صورة موارد لتقديم قروض جديدة من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر، وذلك لدعم الصندوق في سعيه المستمر نحو تقديم قروض ميسرة إلى البلدان الأعضاء الأكثر فقرا وضعفا. وقد تواصل الصندوق مع ٢٨ مقرضا محتملا —بما فيهم ١٤ مقرضا جديدا من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات المتقدمة —وقد أكد ١٦ منهم عزمهم على المشاركة اعتبارا من ٣٠ إبريل ٢٠١٧. وتم الاتفاق مع هذه المجموعة بالفعل على المساهمة في تقديم ١٠ قروض جديدة بقيمة ٧,٧ مليار وحدة حقوق سحب خاصة. وتتضمن هذه المجموعة مقرضا جديدا، وهو دولة السويد.

وفيما يتعلق بتخفيف أعباء الديون، تم تنفيذ جزء كبير من مبادرة البلدان المثقلة بالديون (هيبيك). فقد استفاد من المبادرة ٣٦ بلدا من أصل ٣٩ مؤهلا أو مؤهلا محتملا، بما في ذلك تشاد —آخر البلدان المستفيدة —التي تم تخفيف ديونها بمقدار ١٧ مليون وحدة حقوق سحب خاصة في إبريل ٢٠١٥. ويمكن لصندوق النقد الدولي أيضا تقديم منح للبلدان المؤهلة بغرض تخفيف أعباء الديون من خلال الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون الذي تم إنشاؤه في فبراير ٢٠١٥، والذي يقدم دعما استثنائيا للبلدان التي تواجه كوارث طبيعية كبرى، بما في ذلك الأوبئة المهددة للحياة والسريعة الانتشار التي يمكن أن تؤثر على بلدان أخرى، وكذلك التي تواجه أنواعا أخرى من الكوارث المدمرة مثل الزلازل الضخمة. وحتى الآن تم تخفيف أعباء ديون ثلاثة بلدان (غينيا وليبيريا وسيراليون) في إطار الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون. وفي عام ٢٠١٠، استفادت هايتي من تخفيف أعباء ديونها بمقدار ١٧٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة في إطار الصندوق الاستئماني لتخفيف أعباء الديون في مرحلة ما بعد الكوارث.

تصميم البرامج

تعزيز إطار مراقبة ما بعد البرامج

اتسع نطاق الإقراض المقدم من صندوق النقد الدولي اتساعا كبيرا منذ وقوع الأزمة المالية العالمية. وبالنسبة للبلدان الأعضاء التي انتهى برنامجها ولكن لا يزال يستحق عليها ائتمان قائم ضخم للصندوق، يتيح نشاط مراقبة ما بعد البرامج إطارا للتعاون مع الصندوق عن كثب. ويمثل هذا النشاط جزءا مهما من هيكل الضمانات الوقائية لدى الصندوق، حيث يركز على قدرة البلدان الأعضاء على سداد مستحقات الصندوق ويعطي إنذارا مبكرا بشأن السياسات التي من شأنها تعريض موارد الصندوق للخطر.

وفي يوليو ٢٠١٦، ناقش المجلس التنفيذي تقريرا أعده الخبراء بعنوان "Strengthening the Framework for Post-Program Monitoring". وتناول التقرير الحاجة إلى تعزيز تصميم وتنفيذ السياسة الحالية، وألقى الضوء على البدائل المتاحة لتعديل محتوى تقارير مراقبة ما بعد البرامج بهدف تحسين عملية تقييم المخاطر. كذلك ناقش التقرير إعادة الموازنة بين حدود مراقبة ما بعد البرامج والمخاطر المؤثرة على الميزانية العمومية لصندوق النقد الدولي والصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر في ضوء التوسع الضخم في القروض المقدمة من صندوق النقد الدولي في الأعوام الأخيرة.

واقترح خبراء الصندوق التحول نحو إطار لمراقبة ما بعد البرامج أكثر تركيزا وارتباطا بحجم المخاطر بما يمكن من إجراء تحليلات مفصلة للمخاطر المؤثرة على القدرة على الإقراض. وتضمن التقرير حدا مركبا لمراقبة ما بعد البرامج يستند إلى مؤشرين — يعكس المؤشر الأول الحجم المطلق للائتمان القائم ويقيم المؤشر الآخر القائم على حصص العضوية حجم المخاطر القطرية.

وأيد المديرون التنفيذيون التحول نحو إطار مراقبة ما بعد البرامج الأكثر تركيزا وارتباطا بالمخاطر، ورحبوا باستخدام التقنيات والمؤشرات المبتكرة في تحليل المخاطر ومراقبتها. ورأى المديرون أنه من المفيد وضع حدود للمساعدة في ضمان كفاءة الرقابة على الانكشافات الضخمة لموارد الصندوق، وأنه من المعقول معايرة هذه الحدود على أساس قدرة الصندوق على احتواء الخسائر.

واتفق المديرون على ضرورة وضع حدود تستند إلى حصص العضوية على سبيل الاحتياط، حيث أيدوا رفع الحد إلى ٢٠٠٪ من حصة العضوية، أي قريبا من النقطة التي تفرض عندها الرسوم الإضافية المحددة حسب مستوى الموارد على الانكشافات الممولة من حساب الموارد العامة لدى الصندوق.

أداة دعم السياسات

تتيح أداة دعم السياسات للبلدان منخفضة الدخل التي لا تريد – أو لا تحتاج إلى – مساعدة مالية من الصندوق آلية مرنة تمكنها من الحصول على مشورة الصندوق ودعمه دون وجود اتفاق للاقتراض. وتعد هذه الأداة غير المالية عنصرا تكميليا مهما لتسهيلات الإقراض التي يقدمها الصندوق في إطار الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر. وتساعد هذه الأداة البلدان على تصميم برامج اقتصادية فعالة تعطي إشارات واضحة إلى الجهات المانحة وبنوك التنمية متعددة الأطراف والأسواق تعكس إقرار الصندوق بقوة سياسات البلد العضو المعني.

وأداة دعم السياسات مصممة للتشجيع على إجراء حوار عن قرب بشأن السياسات بين الصندوق والبلد العضو، وهو ما يكون عادة في صورة تقييمات نصف سنوية يجريها الصندوق على السياسات الاقتصادية

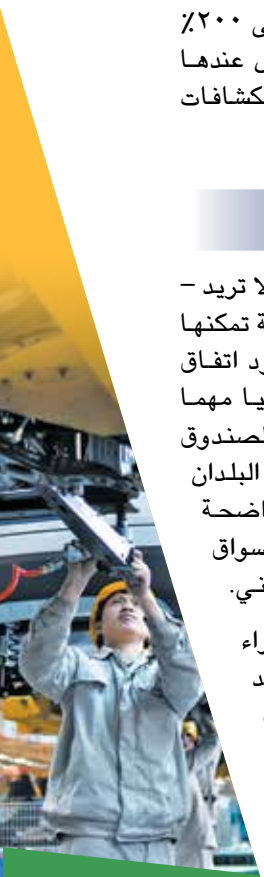

في أكتوبر ٢٠١٦، فرض الصندوق أسعار فائدة صفرية على القروض المقدمة إلى البلدان النامية منخفضة الدخل حتى ١٨ ديسمبر ٢٠١٨.

والمالية للبلد العضو. ويتاح استخدام هذه الأداة للبلدان المؤهلة للاستفادة من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر التي تطبق استراتيجية للحد من الفقر تستند إلى إطار سياسات يركز على تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي واستمرارية القدرة على تحمل أعباء الديون مع تعميق الإصلاحات الهيكلية في أهم المجالات التي تمثل معوقات أمام النمو والحد من الفقر. وتدعم هذه الإصلاحات قوة واستمرارية النمو وجهود الحد من الفقر في البلدان التي تستطيع مؤسساتها تقديم الدعم اللازم لأداء قوي ومستمر.

وبوجه عام، تقوم أداة دعم السياسات على مجموعة من السياسات التي تهدف إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي والمضي قدما نحو اتخاذ التدابير الهيكلية اللازمة لدعم النمو وزيادة الوظائف، والتي تتضمن تدابير لتحسين إدارة القطاع العام أو تعزيز القطاع المالي أو بناء شبكات الأمان الاجتماعي. ويعتمد المجلس التنفيذي اعتمادا كبيرا على المراجعات التي يجريها على البرامج في تقييم الأداء في إطار البرنامج وتعديل مسار الأداء حسب التطورات الاقتصادية.

وفي يونيو ٢٠١٦، وافق المجلس على تمديد فترة استفادة أوغندا من أداة دعم السياسات لعام إضافي. ووافق المجلس حتى الآن على ١٨ أداة لدعم السياسات في ٧ بلدان أعضاء: الرأس الأخضر وموزامبيق ونيجيريا ورواندا والسنغال وتنزانيا وأوغندا.

برنامج تحت متابعة خبراء الصندوق في الصومال

تتعافى الصومال ببطء في الوقت الحالي من الحرب الأهلية التي استمرت لنحو ٢٥ عاما. وكان من الصعب إعادة هيكلة الاقتصاد في ظل ضعف القدرات المؤسسية وسياسات القبائل المعقدة وصعوبة الموقف الأمني. وقد أدى ذلك إلى استمرار صعوبة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية. واستنادا إلى الدعم المستمر المقدم من المجتمع الدولي والجهات المانحة الرئيسية، استطاعت الحكومة الاتحادية للصومال بدء إصلاحات مهمة لإرساء الأساس اللازم لإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني.

ويتحمل الصومال دينا خارجيا ضخما وهو متأخر في سداد جميع ديونه تقريبا، مما يحد من فرصته في الاقتراض الخارجي ويمنعه من الاستفادة من موارد الصندوق بسبب تأخره المستمر في سداد مستحقات الصندوق. ولمواجهة فرط أعباء المديونية، يتعين على الصومال تحقيق أداء قوي في مجالات الاقتصاد الكلي وتنفيذ الإصلاحات ووضع استراتيجية شاملة لسداد المتأخرات وتخفيف أعباء الديون بدعم من شركاء الصومال في التنمية.

وعمل الصندوق مع الصومال عن قرب منذ استئناف العلاقة بينهما في عام ٢٠١٣. واختتم المجلس التنفيذي إجراءات تقييم سلامة الاقتصاد الصومالي (مشاورات المادة الرابعة) في يوليو ٢٠١٥، وهو التقييم الأول منذ ما يزيد على ٢٦ عاما. وتم تنفيذ تقييم آخر لاحقا في فبراير ٢٠١٧. كذلك وفر الصندوق للصومال ٧٦ بعثة مساعدة فنية وتدريبية منذ عام ٢٠١٣.

ولمساعدة الصومال في جهودها نحو إعادة هيكلة الاقتصاد وتحقيق سجل أداء قوي على صعيد تنفيذ السياسات والإصلاحات، طلبت السلطات من الصندوق تنفيذ برنامج تحت متابعة خبراء الصندوق. وبرامج الصندوق الخاضعة لمراقبة الخبراء هي عبارة عن اتفاق غير رسمي بين السلطات القطرية وخبراء الصندوق لمراقبة تنفيذ البرنامج الاقتصادي للسلطات، ولا تنطوي على تقديم مساعدة مالية أو دعم المجلس التنفيذي للصندوق. وفي مايو ٢٠١٦، وافق المدير العام على تنفيذ برنامج تحت متابعة خبراء الصندوق في الصومال خلال الفترة من مايو ٢٠١٦ وحتى إبريل ٢٠١٧. وكان الأداء مرضيا عموما في إطار البرنامج. ومع اقتراب البرنامج من الانتهاء في إبريل ٢٠١٧، طلبت السلطات عقد برنامج متابعة لمدة ١٢ شهرا، وتوصل خبراء الصندوق والسلطات إلى اتفاق بشأنه في مايو ٢٠١٧.

ويهدف البرنامج إلى إعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي، وبناء القدرات اللازمة لتعزيز إدارة الاقتصاد الكلي وإعادة بناء المؤسسات وتحسين الحوكمة والإحصاءات الاقتصادية. ويتضمن عددا من الإصلاحات، إلى جانب وضع سياسات مالية عامة ونقدية ومالية. ونظرا لضعف القدرات الإدارية للصومال، تمثل المساعدة الفنية جزءا لا يتجزأ من البرنامج، كما سيتم توفير تدريب مكثف في هذا المجال. ومن شأن نجاح هذا البرنامج والبرامج اللاحقة تمهيد الطريق نحو الحصول على مساعدات مالية من الصندوق في المستقبل.

تنمية القدرات

عندما تتقن الحكومات عملها، تعيش الشعوب في رخاء. وتتمكن الحكومات بفضل جهود تنمية القدرات التي يقوم بها صندوق النقد الدولي من تحسين خدماتها، كالمدارس والطرق والمستشفيات. وتسهم هذه الجهود في استقرار البيئة الاقتصادية، كما تساعد في تعزيز النمو وزيادة الوظائف.

يعد صندوق النقد الدولي مركزا عالميا للمعرفة فيما يتصل بالقضايا الاقتصادية والمالية. وخلال السنوات الخمسين الماضية، أرسى الصندوق خبرة معترف بها عالميا وأنشأ مستودع خبرات مشتركة حول السياسات الفعالة ودورها في إطلاق النمو وأفضل الطرق لتنفيذها. ويتقاسم الصندوق هذه المعرفة مع المؤسسات الحكومية، مثل وزارات المالية والبنوك المركزية، من خلال تقديم المشورة المتخصصة العملية وتنظيم حلقات تعلم تطبيقية بالاشتراك مع الجهات النظيرة وتوفير تدريب في مجال السياسات. ويتم تقديم هذا الدعم إلى البلدان من خلال المشورة المتخصصة التي تقدم داخل البلد المعني ومن المقر الرئيسي، ومن خلال المراكز الإقليمية لتنمية القدرات، والتدريب المباشر وعبر الإنترنت.

وتمثل بعثات تنمية القدرات التي ينظمها الصندوق أداة مكملة لأنشطته الرقابية والإقراضية. فعلى سبيل المثال، من شأن العمل مع الحكومات على تحسين سياساتها وعملياتها تعزيز فعالية المشورة المقدمة من الصندوق بشأن السياسات، والمساعدة في إطلاع المؤسسات أول بأول على الابتكارات، وفي التصدي للتحديات المرتبطة بالأزمات. وفي الوقت نفسه، قد يساعد عمل الصندوق في الرقابة والإقراض على تحديد المجالات التي تكون فيها لأنشطة تنمية القدرات الأثر الأكبر على البلد المعني.

وتركز جهود تنمية القدرات التي يقوم بها الصندوق على المجالات التالية:

- **سياسة المالية العامة**: تقديم المشورة إلى الحكومات بشأن كيفية زيادة الإيرادات وإدارة المصروفات بفعالية، بما في ذلك سياسات الضرائب والجمارك، وإعداد الموازنة، والإدارة المالية العامة، والدين المحلي والخارجي، وشبكات الأمان الاجتماعي. ويمكن ذلك الحكومات من تحسين الخدمات العامة، كالمدارس والطرق والمستشفيات.
- **السياسات النقدية وسياسات القطاع المالي**: العمل مع البنوك المركزية بغرض تطوير الأطر النقدية وأطر أسعار الصرف، إلى جانب العمل مع السلطات الإشرافية والتنظيمية بغرض تعزيز الرقابة على المؤسسات المالية. ويسهم ذلك في تعزيز الاستقرار المالي للبلدان، ودعم النمو المحلي والتجارة الدولية.
- **الأطر القانونية**: مساعدة البلدان في تحقيق الاتساق بين الأطر القانونية وأطر الحوكمة المطبقة لديها من جهة والمعايير الدولية من جهة أخرى بحيث تتمكن من وضع إصلاحات سليمة في المجال المالي ومجال المالية العامة، ومحاربة الفساد، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- **الإحصاءات**: مساعدة البلدان في إعداد إحصاءاتها الاقتصادية الكلية والمالية وإدارتها وإبلاغها. ويتيح ذلك فهما أوضح لاقتصادها، كما يساعد على وضع سياسات مستنيرة.

ويستعد الصندوق في الوقت الحالي لإجراء المراجعة المقررة كل خمس سنوات لعام ٢٠١٨ على استراتيجية الصندوق في مجال تنمية القدرات. وفي فبراير ٢٠١٧، أبدى المجلس التنفيذي تعليقاته وآراءه بشأن مذكرة التصور التي تشرح عملية المراجعة (راجع الإطار ٢-١).

الإطار ٢-١: المراجعة المقررة كل خمس سنوات لعام ٢٠١٨ على استراتيجية الصندوق في مجال القدرات

ناقش المجلس التنفيذي استراتيجية الصندوق في مجال تنمية القدرات في يونيو ٢٠١٣، ولم تناقش مجددا منذ ذلك الحين. وتمخضت المناقشات عن أول استراتيجية متكاملة في مجال تنمية القدرات، وخلصت إلى عدة توصيات بشأن تحديث هيكل حوكمة تنمية القدرات وتحديد الأولويات وتوضيح نموذج التمويل وتعزيز الرقابة والتقييم. ووافق المجلس لاحقا على البيان الصادر في عام ٢٠١٤ بشأن سياسات وممارسات الصندوق في مجال تنمية القدرات.

وقد تم إحراز تقدم ملموس منذ عام ٢٠١٣، لا سيما فيما يتعلق بتعزيز أطر حوكمة تنمية القدرات وتحديد أولويات هذا المجال. ولذلك تعد المراجعة المقررة كل خمس سنوات لعام ٢٠١٨ فرصة لتقييم التقدم المحرز بطريقة منهجية، وتحديد التحديات المتبقية، وتحديد أولويات الإصلاح خلال الفترة القادمة. ولهذا الغرض — ومثلما ورد في مذكرة التصور التي ناقشها المجلس في جلسة غير رسمية في ٢٤ فبراير ٢٠١٧ — ستتضمن المراجعة مكونا استرجاعيا ومكونا استشرافيا:

- يتناول المكون الاسترجاعي الأولويات، والتمويل، والمراقبة والتقييم، وتقديم خدمات تنمية القدرات على النحو الوارد في بيان عام ٢٠١٤.
- ويتيح المكون الاستشرافي الفرصة لبيان الإصلاحات اللازمة بهدف تعزيز تأثير جهود تنمية القدرات. وسينصب التركيز على زيادة فعالية وكفاءة جهود تنمية القدرات مع الاستفادة من مواطن القوة الحالية، بما في ذلك من خلال (١) الاستمرار في تعزيز الإطار لضمان توجيهه نحو تلبية أهم احتياجات البلدان التي تحددها السلطات القطرية والصندوق، و(٢) السعي نحو تطبيق وسائل مبتكرة في تقديم خدمات تنمية القدرات، و(٣) تقاسم خبرات الصندوق في هذا المجال مع البلدان الأعضاء، و(٤) الاستمرار في تحقيق التكامل والاندماج بين جهود تنمية القدرات وأنشطة الرقابة والمشورة المقدمة بشأن السياسات، و(٥) إرساء المنهج القائم على النتائج.
- ومن المقرر أن يناقش المجلس التنفيذي عملية مراجعة استراتيجية تنمية القدرات في مايو ٢٠١٨. وسيستند إلى نتائج مراجعة عام ٢٠١٨ في إعداد بيان معدل بشأن سياسات وممارسات الصندوق في مجال تنمية القدرات.

أرسى الصندوق خبرة معترف بها عالميا وأنشأ مستودعا للخبرات المشتركة حول السياسات الفعالة ودورها في إطلاق النمو وأفضل الطرق لتنفيذها.

أضواء على تنمية القدرات في مجال المالية العامة

تعبئة الإيرادات

يعد تعزيز الأداء في مجال تعبئة الإيرادات المحلية أحد أهم الأهداف الواردة في جدول أعمال التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، كما أنه أحد أهداف التنمية المستدامة الصادرة عن الأمم المتحدة. وتمثل النظم الضريبية السليمة عاملا أساسيا في زيادة الإيرادات وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويعكف الصندوق منذ فترة طويلة على دعم البلدان الأعضاء في بناء وتحديث مؤسساتها وسياساتها الضريبية. وخلال العقد الماضي، قدم الصندوق مساعدات فنية ضخمة في مجال السياسة الضريبية وإدارة الإيرادات. وقد أحرز العديد من البلدان النامية منخفضة الدخل تقدما ملموسا في مجال تعبئة الإيرادات المحلية: فقد ارتفعت نسبة الضرائب إلى إجمالي الناتج المحلي في البلدان النامية منخفضة الدخل بخمس نقاط مئوية في المتوسط. غير أن هذه الإنجازات لم تتحقق في جميع البلدان، ولا يزال يوجد عدد من التحديات الجسيمة.

وانطلاقا من الالتزام بدعم جدول أعمال أديس أبابا لعام ٢٠١٥، قام الصندوق بتوسيع نطاق أنشطته في هذا المجال، إلى جانب مواصلة إبرام اتفاقات تمويل خارجي مع الشركاء. وفي أغسطس ٢٠١٦، أطلق صندوق النقد الدولي الصندوق الاستئماني لتعبئة الإيرادات كصندوق لاحق للصندوق الاستئماني المواضيعي للسياسة والإدارة الضريبية الذي حقق نجاحا كبيرا، وضاعف حجم الموارد المتاحة لمساعدة البلدان منخفضة الدخل في تنمية قدراتها الضريبية. وسوف يساعد الصندوق الاستئماني لتعبئة الإيرادات في دمج أدوات تقييم المالية العامة الجديدة في الأنشطة القائمة (راجع الإطار ٢-٢)؛ وتقديم المشورة في المجالات ذات الأولوية على مستوى العالم، مثل الضرائب الدولية وضرائب الكربون؛ ودعم استحداث الأنشطة التدريبية اللازمة لضمان استمرارية التقدم. وخلال العام نفسه، تم أيضا إطلاق مرحلة جديدة لخمس سنوات من الصندوق الاستئماني المعني بإدارة الموارد الطبيعية. ويدعم هذا الصندوق بناء القدرات في البلدان التي تنخرط في أنشطة التعدين والبترول لمساعدتها في إدارة هذه الموارد بشكل أفضل، بما في ذلك من خلال تصميم الضرائب وتحصيلها وإدارة الاقتصاد الكلي.

ويعمل الصندوق مع البلدان الأعضاء بغرض تحقيق مستويات أعلى من الإيرادات من خلال دمج هذه الأولوية بدرجة أكبر في وظيفته الرقابية. وقد قدم الصندوق مشورة إضافية بشأن السياسات في هذا المجال في إطار مشاورات المادة الرابعة إلى حوالي ٢٤ بلدا تمثل فيها تعبئة الإيرادات قضية مؤثرة على الاقتصاد الكلي. كذلك توسع الصندوق في عمله في مجال السياسة الضريبية الدولية في إطار أنشطته الرقابية من خلال إجراء التحليلات وتقديم المشورة بغرض مساعدة مجموعة متنوعة من البلدان الأعضاء في مواجهة استراتيجيات التحايل الضريبي (أي تآكل القواعد الضريبية ونقل الأرباح).

كذلك يعمل الصندوق على مبادرة جديدة بشأن استراتيجيات الإيرادات متوسطة الأجل بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة، وتهدف هذه المبادرة إلى مساعدة البلدان في وضع وتنفيذ استراتيجيات إصلاحية شاملة تتضمن مجالات السياسة الضريبية والتشريعات الضريبية والإدارة الضريبية.

وفيما يلي بعض الأمثلة على الجهود التي يقوم بها الصندوق في مجال تعبئة الإيرادات:

- عقب عقود من الحرب الأهلية، بدأت **ليبيريا** في عام ٢٠١١ في مواجهة تحدي إصلاح قوانينها الضريبية ووضع نظام حديث لإدارة الإيرادات للمساعدة في تمويل الخدمات العامة التي توجد حاجة ماسة إليها. وبالتشاور مع الصندوق، وضعت السلطات في ليبيريا برنامج إصلاحات مكثف ركز على تحسين إطار السياسات الضريبية، ووضع هيكل تنظيمي قوي، وتعزيز الوظائف الأساسية كالتدقيق وخدمات المكلفين الضريبيين، وبناء القدرات من خلال التدريب والإرشاد.

  وساهمت هذه الجهود في إرساء الأساس اللازم للنجاح في إنشاء هيئة الإيرادات الليبيرية ووضع نظم لإدارة المكلفين الضريبيين بشكل أكثر فعالية ومراعاة للمخاطر. وبلغت نسبة الضرائب إلى إجمالي الناتج المحلي في ليبيريا ١٩,٢٥٪ في عام ٢٠١٥، وهو مركز متقدم بالمقارنة مع نظرائه من البلدان، وتضطلع هيئة الإيرادات حاليا بدور أساسي في دعم هدف الحكومة المتمثل في وصول ليبيريا إلى مصاف البلدان متوسطة الدخل بحلول عام ٢٠٣٠.

- وفي **منغوليا**، يعمل الصندوق مع السلطات منذ عام ٢٠١٠ للمساعدة في تعزيز مكتب كبار المكلفين الذي يغطي حوالي ٤٠٠ شركة تمثل ٥٠٪ إلى ٦٠٪ من مجموع الإيرادات المحلية. ونظم الصندوق بعثة لتقييم مجالات التحسين في هيكل المكتب وموظفيه وإطاره القانوني وعمليات الإدارة الضريبية الأساسية ونظم الحاسب لديه.

خلال العقد الماضي، قام الصندوق بزيادة الجهود المبذولة نحو مساعدة البلدان في تعبئة الإيرادات المحلية.

وعملت الحكومة المنغولية مع الصندوق على إعادة تنظيم المكتب ليصبح في صورة وحدات مقسمة حسب وظائف الإدارة الضريبية (إلى جانب زيادة عدد الموظفين بمقدار ثلاثة أضعاف وإنشاء وحدة خاصة لتدقيق بيانات شركات التعدين)، وإصدار إرشادات إدارية بشأن التطبيق العملي للقوانين الضريبية، وتصميم طرق تدقيق خاصة بكل قطاع، وشراء نظم حاسوب جديدة. واتضح نجاح هذه الإصلاحات من خلال ارتفاع معدل تقديم الإقرارات الضريبية إلكترونيا في الوقت المحدد والتراجع الحاد في حجم المتأخرات الضريبية.

الإدارة المالية العامة

يعمل الصندوق مع البلدان الأعضاء لتقديم الدعم في مجال إدارة المالية والاستثمارات العامة لضمان استخدام البلدان لمواردها المالية بفعالية ولدعم التنمية القابلة للاستمرار. ففي **السنغال**، على سبيل المثال، ساعد الصندوق في التطوير الجاري لوزارة الاقتصاد والمالية والتخطيط، وفي تنفيذ جدول أعمال إصلاحات الإدارة المالية العامة لضمان تمهيد التحولات وسلامة التغيرات التي تشهدها الإدارة العامة للموازنة.

وفي **نيجيريا**، ساعد الصندوق الحكومة في تنفيذ حساب الخزانة الموحد الذي يتضمن حاليا معظم الوزارات والإدارات والهيئات —التي تمثل حوالي ٩٨٪ من مصروفات الموازنة. وقد تم جمع قدر هائل من الأموال غير المستغلة (حوالي ٢٪ من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة أغسطس ٢٠١٥–يناير ٢٠١٦) في حساب الخزانة الموحد من الحسابات المصرفية لمختلف الوزارات والإدارات والهيئات. وفي الوقت الحالي، يعد حساب الخزانة الموحد في نيجيريا من أكثر حسابات الخزانة الموحدة شمولا على مستوى العالم.

وكان إطلاق برنامج تقييم إدارة الإنفاق العام عنصرا أساسيا في تعزيز قدرة الصندوق على مساعدة البلدان في تحديد مواطن القوة والضعف في نظام إدارة الاستثمارات العامة. وتستخدم هذه التقييمات في الوقت الحالي في تحديد أولويات الإصلاح، والمساعدة في صياغة برامج متابعة تنمية القدرات المقدمة من الصندوق وغيره، وتعبئة التمويل من الجهات المانحة. ففي **توغو**، على سبيل المثال، واستنادا إلى نتائج وتوصيات التقييم، نفذ البنك الدولي بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي مشروعا بقيمة ١٥ مليون دولار أمريكي يهدف في الأساس إلى تعزيز عملية تقييم المشروعات واختيارها وعمليات التوريد المرتبطة بالمشروعات.

ويعترف الصندوق بأهمية التعلم بين النظراء في تيسير وتشجيع إصلاحات الإدارة المالية العامة. فعلى سبيل المثال، قدم الصندوق الدعم لمنتدى مسؤولي الخزانة الحكومية في دول أمريكا اللاتينية (FOTEGAL) بوصفه منتدى مفيدا لتقاسم الخبرات في المنطقة وتوفير التدريب وتنظيم الحلقات التطبيقية. وقد ساعدت هذه الجهود بلدان المنطقة بدرجة كبيرة في تحسين تصميم وعمليات حساب الخزانة الموحد، وتعزيز الإدارة النشطة للنقدية، ووضع خطط لضمان استمرارية النشاط، والتوسع في استخدام أدوات الدفع الإلكتروني.

دعم الدول الهشة

دائما ما تركز أنشطة الصندوق في مجال تنمية قدرات المالية العامة تركيزا أساسيا على دعم البلدان الأعضاء التي تأثرت قدراتها المؤسسية وقدرتها على صنع القرارات بسبب النزاعات أو غيرها من الصدمات. ففي **هايتي** على سبيل المثال، ساعد الصندوق في تحقيق تحسن ملموس في القدرات المؤسسية، بما في ذلك إنشاء وحدة مالية كلية في وزارة المالية ووظائف محاسبية في مختلف وحدات الحكومة. وفي عام ٢٠١٧، اتسع نطاق عمل حساب الخزانة الموحد الذي يغطي الحكومة المركزية المدرجة في الميزانية.

وفي **مالي**، ومنذ إبرام اتفاقية السلام في عام ٢٠١٥، ركز الصندوق جهوده في تنمية القدرات على عمليات الإنفاق الأساسية، وإدارة النقدية، وكذلك على إلغاء مركزية أعمال المالية العامة الذي كان شرطا أساسيا في اتفاقية السلام. وخلال ٢٠١٦–٢٠١٧، وبمساعدة الصندوق، أحرزت السلطات في مالي تقدما ملحوظا نحو تحديث نظام الخزانة المحاسبي المميكن وبدء العمل به بغرض تجميع نقدية الحكومة العامة في حساب الخزانة الموحد وتحسين أهم ممارسات إدارة الاستثمارات العامة.

الإطار ٢-٢: أدوات تقييم المالية العامة

يستخدم صندوق النقد الدولي أدوات تقييم المالية العامة بفعالية بغرض تعزيز الأساس التحليلي الذي يستند إليه في تصميم برامج متسمة بالفعالية وقائمة على النتائج لتنمية القدرات في البلدان الأعضاء.

- خلال السنة المالية ٢٠١٧، تم تطبيق أداة التقييم التشخيصي للإدارة الضريبية في ١٩ بلدا للمساعدة في تحديد الإصلاحات ذات الأولوية في مجال الإدارة الضريبية.

- اكتسبت مبادرة **أداة معلومات المالية العامة لإدارة الإيرادات** زخما كبيرا مع إطلاق مسح إدارة الإيرادات الدولي في مايو ٢٠١٦. ويتيح هذا المسح أداة ملائمة لجمع المعلومات عن مؤشرات أداء الإدارات الجمركية والضريبية. وغطى البحث أكثر من ١٤٠ إدارة ضريبية.

- يعد **برنامج تحليل فجوة إدارة الإيرادات** أساسا تحليليا يستند إليه في تقدير الفجوة بين الإيرادات الحالية والممكنة، واتسع نطاق تطبيق الأداة خلال العام الماضي بما يتيح تقدير فجوة الضرائب على دخل الشركات.

- **أداة التحليل المالي للصناعات القائمة على الموارد الطبيعية** هي عبارة عن إطار قائم على نموذج تم تصميمه في البداية لدعم إصلاح النظم المالية العامة القائمة على التعدين والبترول. وفي الآونة الأخيرة، بدأت بعض الإدارات الضريبية في استخدام الأداة في تقييم الامتثال الضريبي والمخاطر الضريبية.

- تستخدم **أداة تقييمات شفافية المالية العامة** في تقييم امتثال البلدان بميثاق شفافية المالية العامة الصادر عن الصندوق. وخلال العام المالي ٢٠١٧، أجرى الصندوق خمسة تقييمات أرست أساسا مهما للإصلاحات في البلدان الأعضاء المشاركة. وعلى سبيل المثال، تم الاسترشاد بالتوصيات الواردة في **تقييم شفافية المالية العامة للبرازيل** في المناقشات بشأن إنشاء مؤسسة مالية عامة مستقلة داخل مجلس الشيوخ في ديسمبر ٢٠١٦ تشمل مهامها تقييم أهداف المالية العامة للحكومة وتأثيرها على المالية العامة. وبالمثل، أثنى وزير الخزانة البريطاني خلال خطابه في خريف ٢٠١٦ على **تقييم شفافية المالية العامة للمملكة المتحدة** الذي تم اصداره في نوفمبر ٢٠١٦ والذي كان السبب في قرار إعداد موازنة بدلا من موازنتي الربيع والخريف. وأشار الوزير إلى أن التحول نحو إعداد موازنة واحدة قبل بداية العام المالي بفترة طويلة سيمكن البرلمان من دراسة تدابير الموازنة بدقة.

- تم تصميم **اختبار القدرة على تحمل ضغوط المالية العامة** ونشره كجزء من تقرير تم عرضه على المجلس التنفيذي بعنوان "Analyzing and Managing Fiscal Risks — Best Practices" تضمن تطبيق اختبارات القدرة على تحمل ضغوط المالية العامة في آيسلندا وبيرو. وقد بدأت بعض الاقتصادات المتقدمة بالفعل في استخدام هذه الاختبارات في تقييم حجم انكشافاتها.

- **تقييم إدارة الاستثمارات العامة** هو عبارة عن أداة تشخيصية شاملة تساعد البلدان في تقييم مدى قوة ممارسات إدارة الاستثمارات العامة من منظور المالية العامة الكلية. وقد تم استحداث هذه الأداة في النصف الثاني من عام ٢٠١٥، وتم تطبيقها في ٢١ بلدا مختلفة من حيث مستويات الدخل والتنمية. وخلال العام ٢٠١٧، تم تطبيق الأداة في ستة اقتصادات أسواق صاعدة وستة بلدان منخفضة الدخل.

- يعد **نموذج تقييم مخاطر المالية العامة للشراكات بين القطاعين العام والخاص** الذي وضعه الصندوق والبنك الدولي أداة تحليلية لتقييم التكاليف والمخاطر المالية المحتملة الناتجة عن المشروعات المنفذة في إطار شراكات بين القطاعين العام والخاص. وقد تم إطلاق هذا النموذج في إبريل ٢٠١٦، وتم استخدامه خلال السنة المالية ٢٠١٧ في سياق بعثات المساعدة الفنية المقدمة إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية منخفضة الدخل.

أضواء على تنمية القدرات في القطاع النقدي والمالي

في الأوقات التي يشهد فيها الاقتصاد العالمي مجموعة من المخاطر ومواطن الضعف الجسيمة، يكون الغرض من جهود تنمية القدرات التي يقوم بها الصندوق في القطاعين النقدي والمالي هو تلبية الاحتياجات الملحة للبلدان الأعضاء: تعزيز الاستقرار النقدي والمالي ومنع الأزمات وإدارتها. ويتضمن ذلك دعم الأعضاء في المجالات المهمة مثل التنظيم والإشراف في القطاع المالي، وعمليات السياسة النقدية والبنك المركزي، وإدارة الدين، وغير ذلك من الجوانب المرتبطة بالاستقرار المالي.

ويستجيب الصندوق للاحتياجات المتغيرة للبلدان الأعضاء، بما في ذلك من خلال إدارة تأثير تراجع أسعار السلع الأساسية على سياسات سعر الصرف، والمساعدة في تنمية قدرات إدارة الدين في البلدان المصدرة للنفط، وكذا مساعدة البلدان الأعضاء في التحول من الرقابة المالية القائمة على الامتثال إلى الرقابة المالية القائمة على المخاطر، ودعم تنفيذ بازل ٢ و٣ في البلدان الأعضاء، وتعديل سياسات السلامة الاحترازية الكلية بما يتناسب مع احتياجات اقتصادات الأسواق الصاعدة.

ومن خلال الصندوق الاستئماني المعني بإدارة الموارد الطبيعية، اتسع نطاق عمل الصندوق في مجال تنمية القدرات **ليشمل البلدان المعتمدة على تصدير الموارد الطبيعية**. وقد شهدت هذه البلدان تقلبات حادة في معدلات التبادل التجاري في الآونة الأخيرة، مما يفرض ضغوطا على أطر السياسة النقدية في تلك البلدان — التي غالبا ما تقوم على نظم أسعار صرف مدارة (إن لم يكن على ربط سعر الصرف) — وعلى استقرار نظمها المالية. ويضيف الصندوق موارد إلى البلدان الغنية بالموارد في مجالات السياسة النقدية وسياسات السلامة الاحترازية الكلية.

وفي نوفمبر ٢٠١٦، وقع الصندوق **وهيئة تنظيم الأوراق المالية الصينية** اتفاقية لتعزيز التعاون الفني بغرض دعم إصلاحات القطاع المالي التي تجريها الهيئة. وسوف يركز التعاون على تنظيم أسواق الأوراق المالية والإشراف عليها، ومراقبة ومنع المخاطر النظامية، والتواصل مع الأطراف المعنية.

وفيما يلي أمثلة على جهود الصندوق في مجال تنمية قدرات القطاع النقدي والمالي:

- **تحديث السياسة النقدية في وسط إفريقيا**: يعكف الصندوق في الوقت الحالي على توسيع نطاق أنشطة تنمية قدرات الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا لمساعدة السلطات في إدارة صعوبة الأوضاع الخارجية الحالية. ويوجد مستشار مقيم من الصندوق في مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة وسط إفريقيا للتواصل بشكل منتظم مع الجهات الرقابية الإقليمية لتقديم دورات تدريبية وحلقات تطبيقية. ومن مقر الصندوق، قدم الخبراء دورات تدريبية عملية مكثفة بشأن تنفيذ السياسة النقدية ومساعدات السيولة الطارئة إلى المسؤولين في بنك دول وسط إفريقيا. وقد أبدى مسؤولو البنك التزاما قويا بتحديث إطار السياسة النقدية، وهو ما يعكس ثمار عدة سنوات من تنمية القدرات. ويعتزم الصندوق الاستعانة بمستشار على أساس طويل الأجل لمساعدة البنك خلال فترة تنفيذ هذه الإصلاحات.

- **بناء أطر الاستقرار المالي في آسيا**: خلال السنوات العشرين الماضية، ازدادت القطاعات المالية الآسيوية حجما وترابطا، وأصبح من الضروري توحيد جهود الرقابة والإشراف على هذه التكتلات المالية بغرض كشف المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي. وخلال السنوات الأخيرة، عملت بلدان مثل **إندونيسيا والفلبين وتايلند** مع الصندوق لوضع منهج نظامي لمراقبة الاستقرار المالي وتعزيز إطار الرقابة النظامية وتحليل المخاطر المؤثرة على

النظام. وافتتح بنك تايلند وحدة الاستقرار المالي في عام ٢٠١٦. واستحدث بنك الفلبين المركزي وظيفة مختصة بالاستقرار المالي. ويعكف بنك إندونيسيا حاليا على تنمية القدرات في مجالات تقييم المخاطر النظامية والرقابة الاحترازية الكلية واختبارات القدرة على تحمل الضغوط.

- **إعادة هيكلة بنوك الاتحاد النقدي لدول شرق الكاريبي:** عقب الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨، شهد الاتحاد النقدي لدول شرق الكاريبي ارتفاعا في الدين العام وضغوطا على الموارد المالية، مما دفع البنك المركزي لدول شرق الكاريبي إلى فرض الوصاية على ثلاثة بنوك محلية. ولتعزيز النظام المالي من خلال تحسين آليات التنظيم والإشراف، عمل البنك المركزي لدول شرق الكاريبي مع الصندوق على تعديل الأطر التشريعية المصرفية وتعزيز قدرة البنك المركزي على مراقبة التقدم المحرز من جانب البنوك الموضوعة تحت الوصاية. ومنذ بداية هذه الجهود، شهد الاتحاد النقدي لدول شرق الكاريبي تنفيذ تشريعات مصرفية متطورة في جميع بلدان المنطقة، مما أدى إلى تعزيز الرقابة وتعديل إطار المالية العامة متوسط الأجل لبلدان المنطقة. وبحلول إبريل ٢٠١٦، تم إلغاء الوصاية على البنوك الثلاثة. وساهمت هذه الجهود كذلك في صدور قانون جديد للبنوك وقانون شركات إدارة الأصول لدول شرق الكاريبي، وكلاهما تم إقراره في جميع البلدان الأعضاء في الاتحاد.

- **تعزيز الرقابة المصرفية في جمهورية قيرغيزستان:** أشار تقييم القطاع المالي الذي أجراه الصندوق في عام ٢٠١٣ إلى وجود مواطن ضعف في الرقابة المصرفية في جمهورية قيرغيزستان تتعلق بالإطار القانوني. وبدأ الصندوق في العمل مع البنك الوطني لجمهورية قيرغيزستان لوضع إجراءات رقابية على أساس المخاطر وتدريب موظفي الرقابة بالبنك. وسوف يتسق الإطار التنظيمي المعدل مع المعايير الدولية التي تدعم الرقابة الموحدة القائمة على المخاطر، كما يتم حاليا تعزيز إرشادات السلامة الاحترازية والإطار التنظيمي. ويجري العمل في هذا المشروع حاليا، ومن المتوقع أن يؤدي إلى التنفيذ الكامل لقرارات البنك وإرشاداته ولوائحه التنظيمية وتحديثها.

- **الرقابة على المصارف وشركات التأمين في الجبل الأسود:** تم إطلاق هذا المشروع في مارس ٢٠١٧، وهو يركز على فهم وتقييم مخاطر مجموعات الشركات، وتعزيز إطار السلامة الاحترازية وتقييم جودة الأصول، وزيادة فعالية إدارة مخاطر الائتمان بما في ذلك قدرة البنك المركزي على مراقبة هذه المخاطر. وسوف يساعد ذلك هيئة الرقابة على شركات التأمين في تطبيق إطار رقابي قائم على المخاطر تمهيدا لتنفيذ المرحلة الثانية من نظام الملاءة المالية. وسوف يدعم المشروع أيضا هيئة الرقابة على شركات التأمين في وضع مبادئ إرشادية في مجال حوكمة الشركات وإلزام شركات التأمين بإدارة المخاطر وفرض ضوابط داخلية.

أضواء على تنمية القدرات الإحصائية

يقوم صنع جميع القرارات الاقتصادية على توافر بيانات دقيقة وعالية الجودة عن أوضاع الاقتصاد الكلي. ويساعد صندوق النقد الدولي البلدان في إعداد بياناتها الإحصائية الاقتصادية الكلية والمالية وإدارتها وإبلاغها. وتتيح هذه البيانات فهما أفضل لطبيعة الاقتصاد في هذه البلدان — بما في ذلك مواطن الضعف والمخاطر التي تشوب الاقتصاد — كما تساعد مسؤولي الحكومة في تصميم سياسات مستنيرة. كذلك تدل سلامة البيانات الاقتصادية على الشفافية وتعزز الثقة في السياسات الحكومية، مما يجذب المستثمرين الذين يستخدمون هذه البيانات في قياس استقرار الاقتصاد الكلي.

وخلال السنوات الخمس الماضية، اتسع نطاق جهود الصندوق في مجال تنمية القدرات الإحصائية بنسبة تزيد على ٢٠٪. وكان ذلك بتمويل من شراكات ثنائية ومتعددة الأطراف، وتوجه معظم هذه الجهود إلى البلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل والاقتصادات الهشة. ويقدم جزء كبير من هذه الجهود من خلال ١٤ مركزا إقليميا لتنمية القدرات، تقع ستة مراكز منها في إفريقيا. ويستعين الصندوق بمستشارين مقيمين على أساس طويل الأجل في تقديم خدمات تنمية القدرات الإحصائية، ويدعمهم خبراء وبعثات من مقر الصندوق على أساس قصير الأجل.

ويركز الدعم المقدم من الصندوق في الأساس على إحصاءات القطاع الحقيقي ومالية الحكومة، إلى جانب العمل أحيانا على إحصاءات القطاع الخارجي. فعلى سبيل المثال، ومن خلال مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة جنوب إفريقيا —الذي يغطي أنغولا وبوتسوانا وجزر القمر وليسوتو ومدغشقر وموريشيوس وموزامبيق وناميبيا وسيشيل وجنوب إفريقيا وسوازيلند وزامبيا وزمبابوي — ساعد الصندوق عدة بلدان في تغيير أساس إحصاءات الحسابات القومية بغرض تحديث المعلومات الخاصة بهيكل الاقتصاد وتطوير مؤشرات الأسعار، لا سيما مؤشر أسعار المستهلكين. وهذا يمكن البلدان من توفير معلومات أكثر دقة عن اتجاهات التضخم والأسعار.

في ألبانيا، عمل الصندوق مع الحكومة في مجال الإحصاءات المالية بغرض مساعدتها في الالتزام بمعايير الإبلاغ الأوروبية.

ويعكف الصندوق في الوقت الحالي على تنفيذ المرحلة الثانية من مبادرة مهمة، وهي المبادرة المعززة المعنية بنشر البيانات التي تهدف إلى تحسين جودة الإحصاءات الاقتصادية الكلية في **٤٥ بلدا في إفريقيا والشرق الأوسط وآسيا الوسطى**. وتمول إدارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة هذا المشروع الذي يساعد في اكتشاف وتطوير مصادر جديدة للبيانات، مثل السجلات الضريبية الإدارية، لا سيما لأغراض إعداد إحصاءات الحسابات القومية. وفي ظل التنفيذ المكثف لإطار النظام العام المعزز لنشر البيانات، تقوم عدة بلدان في الوقت الحالي بنشر البيانات باستخدام منصة البيانات المفتوحة.

ونظرا لأن **جماعة شرق إفريقيا** — بوروندي وكينيا ورواندا وجنوب السودان وتنزانيا وأوغندا — تستعد حاليا لإنشاء اتحاد نقدي، كان يجب على هذه البلدان ضمان اتساق البيانات، أي توافر مجموعة مشتركة من الإحصاءات المالية الحكومية المتسقة القابلة للمقارنة. ومنذ عام ٢٠١٣، وبالاستعانة بجهود تنمية القدرات الإحصائية التي قام بها الصندوق وبتمويل من حكومة اليابان، تمكنت البلدان من توسيع نطاق تغطية إحصاءاتها النقدية والمالية، واتخذت خطوات نحو تحقيق الاتساق بين البيانات المصدرية الأساسية، كما تمكنت من تحسين جودة تصنيفات البيانات على مستوى بلدان جماعة شرق آسيا ككل، وأحرزت تقدما ملموسا في جمع البيانات عن المراكز داخل بلدان جماعة شرق آسيا — وهو عنصر مهم لإعداد الإحصاءات النقدية عن الاتحاد ككل.

وبالإضافة إلى ذلك، ستقوم جميع الدول الشريكة لجماعة شرق إفريقيا بإعداد ونشر مؤشرات السلامة المالية بمجرد أن يبدأ جنوب السودان في نشر البيانات المعدة (في ٢٠١٧ حسب الخطة المقررة). وقد مولت المملكة المتحدة واليابان معا الجهود المبذولة في هذا المجال في جميع أنحاء العالم والتي أضافت ٣٠ بلدا مبلغا جديدا إلى قاعدة بيانات مؤشرات السلامة المالية منذ عام ٢٠١٣.

وبدعم مالي من سويسرا، عمل الصندوق أيضا مع خمسة بلدان في جنوب شرق أوروبا — **ألبانيا والبوسنة والهرسك وكوسوفو وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وصربيا** — في مجال الإحصاءات المالية الحكومية بغرض تعزيز عملية صياغة وتحليل سياسة المالية العامة لمساعدة هذه البلدان في الامتثال لمتطلبات الإبلاغ الأوروبية. وفي إطار المرحلة الثانية من هذا العمل الذي بدأ في يونيو ٢٠١٦، بدأت البلدان في تحليل التطورات الاقتصادية ومراكز المالية العامة الأساسية لصياغة وتنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية، ورصد مخاطر المالية العامة وتقييمها، وتعزيز شفافية المالية العامة، والعمل على زيادة الالتزام بالإجراءات الصادرة عن الاتحاد الأوروبي بشأن معالجة مستويات العجز أو الدين المفرطة.

وتمول اليابان وسويسرا وهولندا جهودا إضافية في القطاع المالي الحقيقي والخارجي والحكومي، ومجال الإحصاءات النقدية والمالية ونشر البيانات في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى وجنوب شرق آسيا وأمريكا الجنوبية. وسوف يتم إنشاء صندوقين استئمانيين مواضيعيين لتنمية القدرات في مختلف بلدان العالم: صندوق استقرار القطاع المالي المختص بإحصاءات القطاع المالي، وصندوق البيانات من أجل صنع القرارات المختصة بالإحصاءات المرتبطة بصنع السياسات. ويهدف الصندوقان الاستئمانيان إلى زيادة البيانات المتاحة لصناع السياسات وتحسين جودتها والمساعدة في تطوير نظم الإحصاءات الوطنية لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

أضواء على بناء القدرات القانونية

استمر الطلب خلال السنة المالية ٢٠١٧ على المساعدة الفنية بشأن القضايا القانونية سواء في البلدان التي ينفذ فيها الصندوق برامجه أو غيرها في سياق جهود مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وقانون المال والمالية العامة، والتعثر، وإنفاذ المطالبات.

وواصل الصندوق عمله في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مع فرقة العمل للإجراءات المالية والبنك الدولي ومجموعة إيغمونت لوحدات الاستخبارات المالية والهيئات الإقليمية المشابهة لفرقة العمل للإجراءات المالية. وكان الصندوق على رأس المؤسسات التي قامت بتقييم المكسيك وفق المعيار الدولي المعدل. وواصل أيضا العمل على برنامج المساعدة الفنية العالمي الناجح في إطار الصندوق الاستئماني المخصص لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب متعدد الأطراف، كما قدم المساعدة الفنية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في ميانمار (بتمويل من اليابان) وبنما، وفي مجال مكافحة الفساد في أوكرانيا (بتمويل من كندا) وفي قطر والكويت والسعودية (بتمويل ذاتي)، ونفذ مشروعا إقليميا لصياغة قانون مكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وواصل تنسيق جهوده مع وحداته الداخلية ومع العديد من الجهات الدولية التي تقدم المساعدة الفنية.

وفي مجال قانون المال والمالية العامة، استمر الصندوق في تقديم مساعدة فنية في مجالات البنك المركزي وأطر التنظيم والإشراف في القطاع المصرفي وتسوية أوضاع البنوك وإدارة الأزمات بنفس المستوى السابق. وفي المقابل وكما حدث في السنوات السابقة، قدم الصندوق مساعدة فنية محدودة بشأن البنية التحتية للأسواق (نظم المدفوعات)، ولكنه توسع في نطاق مساعداته الفنية في مجال الأطر القانونية المنظمة للإدارة المالية العامة.

واستمر الطلب القوي على المساعدة الفنية في مجالات القانون الضريبي الأساسية، مثل ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة والإجراءات الضريبية، مع التركيز تحديدا على الجوانب الدولية في ظل زيادة الاهتمام العالمي بالقضايا الضريبية الدولية. وبالمثل، كانت قضايا تصميم قانون الضرائب الدولي هي محور حلقة نقاش نظمها الصندوق بمقره الرئيسي ودورة تدريبية في الكويت ركزت تحديدا على القضايا الإقليمية.

وواصل الصندوق تقديم المساعدة الفنية إلى البلدان الأعضاء في مجالات تعثر الشركات والأسر وإنفاذ المطالبات لضمان إصلاح الشركات التي تتوافر لها مقومات الاستمرار وتصفية الشركات التي تفتقر إلى هذه المقومات في أقرب وأسرع وقت ممكن، وتمكين الأسر المثقلة بالديون من أن تحظى ببداية جديدة، وتعزيز إجراءات إنفاذ المطالبات. كذلك نظم الصندوق حلقة تطبيقية لكبار مسؤولي معهد فيينا المشترك بشأن التعثر في قطاعي الشركات والأسر.

أضواء على التدريب

يعد البرنامج التدريبي للصندوق جزءا لا يتجزأ من جهوده في مجال تنمية القدرات. ويساعد الصندوق في تدريب مسؤولي الحكومات بحيث يطورون من قدراتهم على تحليل التغيرات الاقتصادية، وعلى وضع أدوات التشخيص والتنبؤ وإعداد النماذج، وصياغة وتنفيذ سياسات اقتصادية كلية ومالية سليمة. وقدم الصندوق ٣٥٥ دورة تدريبية مباشرة خلال السنة المالية ٢٠١٧ من خلال المحاضرات النظرية والأدوات التحليلية والحلقات التطبيقية العملية، إلى جانب ١٩ دورة تدريبية عبر الإنترنت.

مراجعة المناهج: بعد عامين من المراجعة والتقييم، أجرى الصندوق خلال عام ٢٠١٧ تعديلا شاملا لمنهجه الخارجي الذي يستند في الأساس إلى سياسات الاقتصاد الكلي ويغطي موضوعات تتلاءم مع الاحتياجات المتغيرة لأعضائه ومهام الصندوق المتجددة. وبلغ عدد البرامج الجديدة التي صممها الصندوق وطورها ونفذها خلال العام ١٩ برنامجا تغطي خمسة مجالات: مبادئ الاقتصاد الكلي العامة وقضايا المالية العامة والقضايا النقدية والقطاع الخارجي والتمويل، إلى جانب موضوعات خاصة مثل النمو الاحتوائي. وتركز هذه البرامج جميعها على التدريب العملي ودراسات الحالة القطرية والخبرات القطرية المقارنة وانعكاسات السياسات.

التدريب عبر الإنترنت: يقدم الصندوق عددا متزايدا من البرامج التدريبية عبر الإنترنت. وتقدم هذه البرامج كدورات دراسية مفتوحة واسعة النطاق عبر شبكة الإنترنت من خلال منصة edX، وهي متاحة لمسؤولي الحكومات والجمهور بوجه عام. وتعد هذه الدورات التدريبية أداة مكملة للدورات التدريبية المباشرة التقليدية التي يقدمها الصندوق: ويركز التدريب عبر الإنترنت على الدورات التمهيدية بغرض توسيع نطاق التدريب الذي يقدمه الصندوق وإعداد المشاركين للدورات التدريبية المباشرة.

التدريب المخصص: ازداد طلب البلدان الأعضاء على مواد تدريبية مصممة خصيصا لتتناسب مع احتياجاتها، مما دفع الصندوق إلى الاستجابة بمرونة أكبر لهذه الاحتياجات المتغيرة من خلال وضع برامج تدريبية جديدة قائمة على وحدات البيانات النموذجية بحيث يمكن تعديلها حسب احتياجات البلد المعني. وفي بعض الحالات، يعمل الصندوق مع مؤسسات معينة في البلد المعني لتعديل البرامج التدريبية حسب احتياجات البلد. فعلى سبيل المثال، عمل الصندوق مع البنوك المركزية في غانا وموزامبيق ومنطقة جماعة شرق إفريقيا وسريلانكا على برنامج لإعداد التنبؤات وتحليل السياسات بغرض تعزيز أطر السياسة النقدية. وتتضمن مبادرات التدريب المخصص الأخرى دورة تدريبية تم تنظيمها في مقر الصندوق لتدريب مسؤولين صينيين في مجال إحصاءات المراكز عبر الحدود، ومشروعات حول نماذج التوازن العام الديناميكي العشوائي لأغراض تحليل السياسات في الصين وبوليفيا، والتدريب في مجال وضع البرامج والسياسات المالية لدى الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا.

جهود الصندوق في مجال تنمية القدرات بالأرقام

بناء على طلب البلدان الأعضاء، قدم الصندوق الدعم في مجال تنمية القدرات، الذي يتضمن تنمية المؤسسات والسياسات (المساعدة الفنية) وتنمية قدرات الموظفين (التدريب)، وشمل الدعم جميع البلدان الأعضاء البالغ عددها ١٨٩ بلدا. وشكلت جهود تنمية القدرات ما يزيد على ربع الإنفاق الإداري للصندوق في السنة المالية ٢٠١٧. وكان معظم هذا الإنفاق على المساعدة الفنية، التي تمثل ٢٣٪ من مجموع النفقات الإدارية، بينما يمثل التدريب ٥٪ (راجع الشكل البياني ٢–٥).

واستمر نمو نطاق أنشطة تنمية القدرات التي يقوم بها الصندوق خلال السنة المالية ٢٠١٧، وهو ما يعود أساسا إلى زيادة حجم خدمات تنمية القدرات المقدمة إلى إفريقيا جنوب الصحراء والشرق الأوسط وآسيا الوسطى وأوروبا. وزادت المساعدة الفنية المقدمة في مجال المالية العامة والمجال القانوني. وزاد مجموع الإنفاق المباشر على أنشطة تنمية القدرات (الممول من جهات خارجية ومن الصندوق) بنسبة ٤٪ ليصل إلى ٢٦٧ مليون دولار أمريكي خلال السنة المالية ٢٠١٧ مقابل ٢٥٦ مليون دولار أمريكي في السنة المالية ٢٠١٦ (الشكل البياني ٢–٦). وبلغ المكون الممول من جهات خارجية ١٣٤ مليون دولار أمريكي، أي ٥٠٪ من المجموع، وزاد بنسبة ٦٪ تقريبا خلال السنة المالية ٢٠١٧.

المساعدة الفنية

تراجعت خدمات المساعدة الفنية المقدمة خلال السنة المالية ٢٠١٧ تراجعا طفيفا. فقد زادت خدمات المساعدة الفنية المقدمة إلى إفريقيا جنوب الصحراء والشرق الأوسط وآسيا الوسطى وأوروبا، ولكن هذه الزيادة توازنت بدرجة كبيرة بسبب تراجع المساعدة الفنية المقدمة إلى بلدان نصف الكرة الغربي وآسيا والمحيط الهادئ (الشكل البياني ٢–٧). ولا يزال الصندوق يوجه حوالي نصف مساعداته الفنية إلى البلدان النامية منخفضة الدخل (الشكل البياني ٢–٨).

وخلال السنة المالية ٢٠١٧، حصلت إفريقيا جنوب الصحراء على حصة كبيرة من المساعدة الفنية بسبب ارتفاع عدد البلدان النامية منخفضة الدخل في هذه المنطقة. كذلك زادت المساعدة الفنية المقدمة في مجال المالية العامة بناء على طلب البلدان الأعضاء (الشكل البياني ٢–٩). وظلت قضايا المالية العامة تشكل ما يزيد قليلا على نصف حجم المساعدة الفنية المقدمة من الصندوق.

الشكل البياني ٢–٥

نصيب أنشطة الصندوق الأساسي في التكاليف، السنة المالية ٢٠١٧

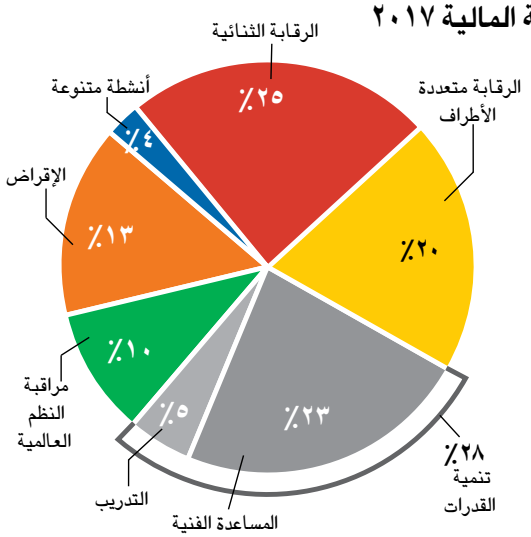

المصدر: النظام التحليلي لحساب التكلفة ووضع التقديرات لدى مكتب الميزانية والتخطيط بصندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٢–٦

الإنفاق على تنمية القدرات، السنة المالية ٢٠١٧

(بملايين الدولارات الأمريكية)

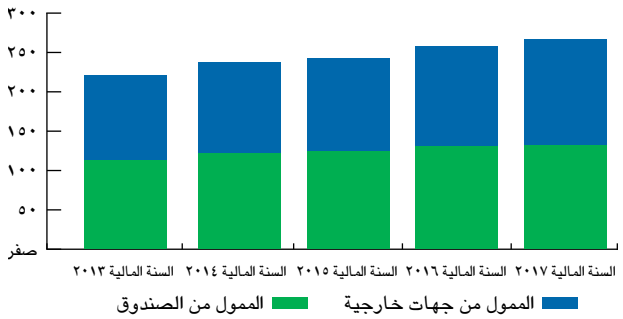

المصدر: النظام التحليلي لحساب التكلفة ووضع التقديرات لدى مكتب الميزانية والتخطيط بصندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٢–٧

المساعدة الفنية المقدمة حسب المنطقة، السنوات المالية ٢٠١٣–٢٠١٧

(سنوات تقديم المساعدة الميدانية للشخص الواحد)

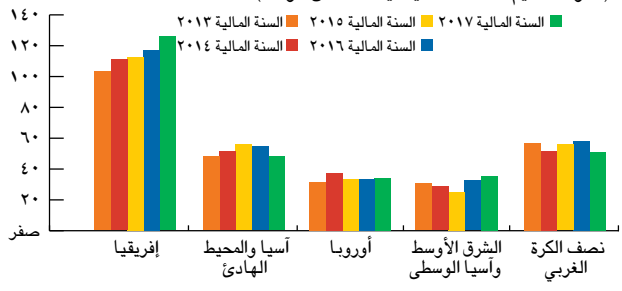

المصدر: نظام إدارة معلومات السفر في صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٢–٨

المساعدة الفنية المقدمة حسب فئة الدخل، السنوات المالية ٢٠١٣– ٢٠١٧

(سنوات تقديم المساعدة الميدانية لشخص واحد)

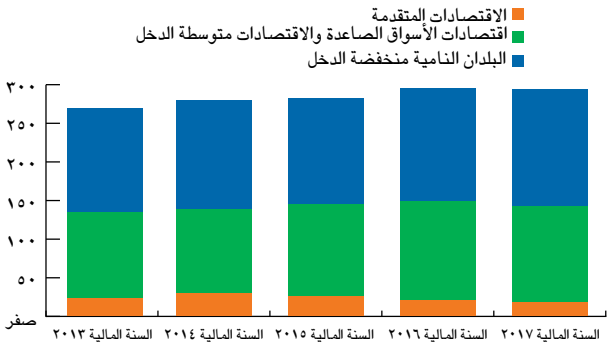

المصدر: نظام إدارة معلومات السفر في صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٢–٩

المساعدة الفنية المقدمة حسب الموضوع، السنوات المالية ٢٠١٣– ٢٠١٧

(سنوات تقديم المساعدة الميدانية لشخص واحد)

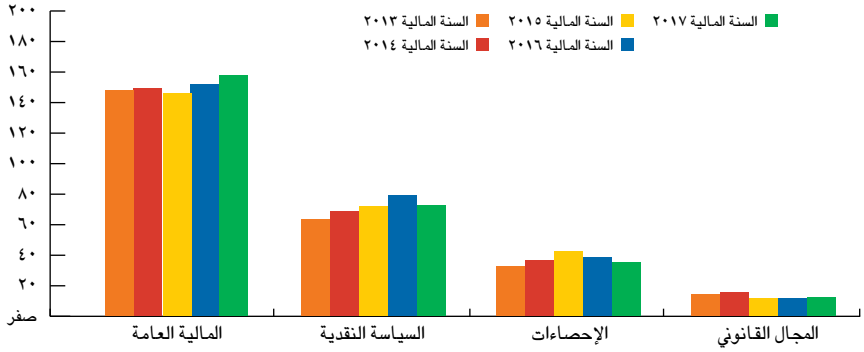

المصدر: نظام إدارة معلومات السفر في صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٢–١٠

المشاركة في التدريب المقدم من معهد صندوق النقد الدولي لتنمية القدرات حسب فئة الدخل، السنوات المالية ٢٠١٣– ٢٠١٧

(عدد المشاركين)

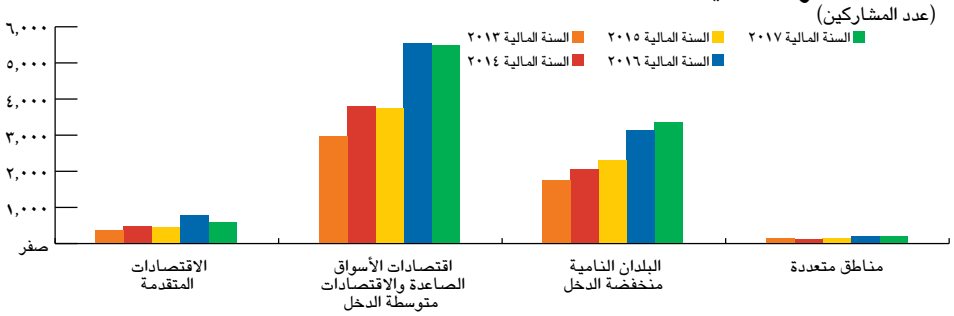

المصدر: نظام تتبع بيانات المشاركين ومقدمي الطلبات (PATS).

التدريب

خلال السنة المالية ٢٠١٧، نظم الصندوق ٢٢٥ دورة تدريبية في إطار البرنامج التدريبي لمعهد صندوق النقد الدولي لتنمية القدرات، وشارك فيها ٩٥١٧ مسؤولا من ١٨٣ بلدا. وتم تقديم معظم هذه الدورات التدريبية من خلال شبكة المراكز والبرامج التدريبية الإقليمية التابعة للصندوق والدورات التدريبية عبر الإنترنت، وتم تقديم الدورات التدريبية المتبقية في المقر الرئيسي للصندوق أو في بلدان أخرى. وتغطي هذه الدورات التدريبية مجموعة كبيرة من الموضوعات التي تتناسب مع مختلف الاحتياجات، مثل سياسات الاقتصاد الكلي، ونماذج التنبؤات والاقتصاد الكلي، ووضع البرامج والسياسات المالية، وقضايا القطاع المالي، ودورات المالية العامة المتخصصة، والإحصاءات الاقتصادية الكلية، وتقييم الضمانات الوقائية، والقضايا القانونية. وحصلت اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل على النسبة الأكبر من البرامج التدريبية التي قدمها معهد تنمية القدرات، حيث بلغ نصيبها ٥٧٪ من مجموع البرامج المقدمة خلال العام (الشكل البياني ٢–١٠). وعلى مستوى المناطق، كان نصيب منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى هو الأكبر على الإطلاق، حيث بلغ ٢٧٪، وتليها منطقة إفريقيا جنوب الصحراء ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ (الشكل البياني ٢–١١).

الشكل البياني ٢–١١

البرامج التدريبية المقدمة من معهد صندوق النقد الدولي لتنمية القدرات حسب المنطقة الأصلية للمشاركين، السنوات المالية ٢٠١٣– ٢٠١٧

(عدد المشاركين)

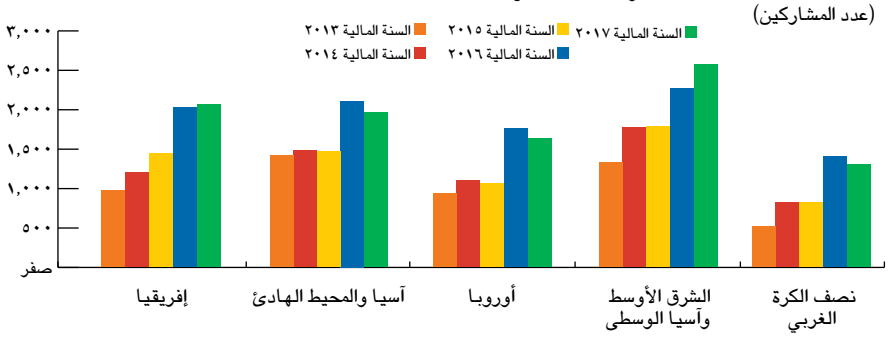

المصدر: نظام تتبع بيانات المشاركين ومقدمي الطلبات (PATS).

وواصل الصندوق التوسع في تقديم الدورات الدراسية المفتوحة واسعة النطاق التي تقدم مجانا، وأضاف إليها دورة «تشخيص الاقتصاد الكلي» ونسخة باللغة العربية من «البرامج والسياسات المالية، الجزء الأول». وظلت نسب المشاركة في الدورات التدريبية عبر شبكة الإنترنت قوية خلال السنة المالية ٢٠١٧ في ظل توفير ١٩ دورة تدريبية عبر الإنترنت بخمس لغات. وينتمي الجزء الأكبر من المشاركين إلى إفريقيا جنوب الصحراء التي تمثل ٢٨٪ من عدد المشاركين في الدورات التدريبية عبر الإنترنت. ومنذ بدء البرنامج في أواخر عام ٢٠١٣، اشترك بالدورات المتاحة عبر الإنترنت أكثر من ٣٤٠٠٠ مشارك منهم حوالي ٩٤٠٠ موظف حكومي و٩٨٠٠ مشارك من الجمهور ينتمون إلى ١٨٦ بلدا واجتازوا الدورات التدريبية عبر الإنترنت بنجاح.

شراكات من أجل تنمية القدرات

تستند أنشطة الصندوق في مجال تنمية القدرات إلى شراكات عالمية قوية. وقد أتاحت المساهمات المالية المقدمة من الشركاء، مقترنة بموارد الصندوق الذاتية، تقديم خدمات عالية الجودة في مجال تنمية القدرات تتناسب مع احتياجات البلدان الأعضاء وأولويات الصندوق والأولويات العالمية (راجع الجدول ٢–٥).

وفي السنة المالية ٢٠١٧، وردت مساهمات جديدة لدعم جهود الصندوق في مجال تنمية القدرات بقيمة ١٢٦ مليون دولار أمريكي، وبلغ مجموع قيمة الأنشطة الممولة من الشركاء حوالي ١٥٠ مليون دولار أمريكي، أي حوالي نصف مجموع قيمة أنشطة تنمية القدرات. وخلال السنوات الخمس الماضية، كانت اليابان والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة وسويسرا وكندا هم أكبر خمسة مساهمين في دعم جهود تنمية القدرات التي يقوم بها الصندوق. وخلال السنة المالية ٢٠١٧، عزز الصندوق الشراكات القائمة مع الاتحاد الأوروبي واليابان والمملكة المتحدة وألمانيا وسويسرا وهولندا وأستراليا وبلجيكا ولكسمبرغ.

الجدول ٢–٥

شركاء صندوق النقد الدولي في مجال تنمية القدرات

صندوق تنمية القدرات	الشركاء
تعبئة الإيرادات	أستراليا وبلجيكا وألمانيا واليابان وكوريا والكويت ولكسمبرغ وهولندا والنرويج وسويسرا والاتحاد الأوروبي
مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	فرنسا واليابان ولكسمبرغ وهولندا والنرويج وقطر والسعودية وسويسرا والمملكة المتحدة
صندوق إدارة الموارد الطبيعية	أستراليا والكويت وهولندا والنرويج وعمان وسويسرا والاتحاد الأوروبي
تسهيل إدارة الدين ٢	النمسا وألمانيا وهولندا والنرويج وروسيا وسويسرا (بالاشتراك مع البنك الدولي)
مبادرة إصلاح وتعزيز القطاع المالي	ألمانيا ولكسمبرغ وهولندا وسويسرا والمملكة المتحدة (بالاشتراك مع البنك الدولي)
أداة التقييم التشخيصي للإدارة الضريبية	ألمانيا واليابان وهولندا والنرويج وسويسرا والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي
البيانات من أجل صنع القرارات	يتم إطلاقها قريبا
صندوق استقرار القطاع المالي	تم إطلاقه في إبريل ٢٠١٧

المصدر: إعداد خبراء صندوق النقد الدولي.

وفيما يلي أضواء على أهم الشراكات:

- صرفت **اليابان**، وهي المساهم الأكبر في جهود تنمية القدرات التي يقوم بها الصندوق، ٢٩ مليون دولار أمريكي خلال السنة المالية ٢٠١٧، ووقعت اتفاقية في إبريل ٢٠١٧ للتوسع في نطاق برنامج التعلم عبر الإنترنت الذي أطلقه الصندوق.

- وقعت **الجماعة الأوروبية**، من خلال الإدارة العامة للتعاون والتنمية الدوليين إطار شراكة استراتيجية جديد مع الصندوق في ديسمبر ٢٠١٦ لصالح البلدان النامية التي تركز على تحقيق أهداف التنمية المستدامة الصادرة عن الأمم المتحدة.

- وتم توقيع إطار شراكة استراتيجية آخر مع **إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة** لتعزيز التواصل والاتساق وتيسير صنع قرارات التمويل.

- وفي سياق اتفاق مجموعة العشرين مع إفريقيا، قامت **ألمانيا** في إبريل ٢٠١٧ بتعزيز دعمها لجهود الصندوق في مجال تنمية القدرات بمساهمة قدرها ١٥ مليون يورو استفادت منها جميع المراكز الإقليمية لتنمية القدرات في القارة (راجع الإطار ٢-٣).

- وأحرز الصندوق خطوات ملموسة نحو توسيع نطاق شبكة شركائه، بما في ذلك توقيع اتفاق مع **الهند** بقيمة ٣٣ مليون دولار أمريكي تقريبا لتغطية الأنشطة المرتبطة بمركز التدريب والمساعدة الفنية الإقليمي لجنوب آسيا (راجع أضواء إقليمية على آسيا).

- واستمر التعاون عن قرب مع عدة مؤسسات خاصة، مثل مؤسسة بيل وميليندا غيتس ومؤسسة هيوليت باكارد.

وتضمن شراكات الصندوق في إطار **الصناديق المواضيعية العالمية** التي تستجيب مباشرة لأغراض جدول أعمال التمويل من أجل التنمية توافر الأدوات اللازمة للاقتصادات الأقل تنمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥.

الإطار ٢-٣: اتفاق مجموعة العشرين وإفريقيا

تراجع النمو في إفريقيا منذ عام ٢٠١٤ في أعقاب انخفاض أسعار السلع الأولية، ولكن آفاق النمو متوسطة الأجل لا تزال قوية. ولن يمكن تحقيق النمو الممكن إلا من خلال استمرار الجهود الهادفة إلى استغلال الهبة الديمغرافية التي تتمتع بها إفريقيا، وتعزيز التدفقات الرأسمالية الخاصة الوافدة وتعبئة التمويل المحلي، واستغلال الفرص التي تتيحها العولمة في تحقيق التحول الاقتصادي المرغوب وتوفير وظائف منتجة.

ويتعين زيادة معدلات الاستثمار والكفاءة لتسريع النمو. وينبغي إيلاء الأولوية للاستثمار في البنية التحتية، وهو مجال مهم لجذب الاستثمار الخاص وربط الأسواق الإقليمية في إفريقيا ودمج هذه الأسواق بدرجة أكبر في سلاسل القيمة العالمية. وتشير التقديرات إلى أن العجز الإقليمي في البنية التحتية المادية يؤدي إلى تراجع النمو بمقدار نقطتين مئويتين سنويا. ولسد فجوة البنية التحتية، تحتاج إفريقيا إلى حوالي ١٠٠ مليار دولار أمريكي، ولا يغطي التمويل المتاح سوى أقل قليلا من نصف هذا المبلغ.

وينطوي اتفاق مجموعة العشرين مع إفريقيا على مجموعة كبيرة من الالتزامات المتبادلة المحتملة بين البلدان الشريكة في إفريقيا ومجموعة العشرين —بدعم من منظمات دولية —لزيادة الاستثمارات الخاصة وتعزيز كفاءة الاستثمارات العامة في البنية التحتية. وترد تفاصيل هذه الالتزامات في تقرير أعده الصندوق والبنك الدولي وبنك التنمية الإفريقي بناء على طلب نواب وزراء مالية مجموعة العشرين لعرضه على اجتماع وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لمجموعة العشرين في بادن-بادن بألمانيا في مارس ٢٠١٧.

وستكون المشاركة في اتفاق إفريقيا بمثابة إشارة قوية لمستثمري القطاع الخاص تعكس اهتمام البلدان الإفريقية بجذب الاستثمارات والتزامها بتنفيذ الإصلاحات الأساسية. وسوف تضمن مجموعة العشرين شفافية السياسات وزيادة وعي المستثمرين وثقتهم. وسوف تستفيد البلدان من منهج شامل ونموذجي وتنسيق التعاون فيما بين الصندوق والبنك الدولي وبنك التنمية الإفريقي لدعم الجهود الوطنية الهادفة إلى وضع وتنفيذ برامج إصلاحية لتعزيز استثمارات القطاع الخاص.

وسوف يشجع أعضاء مجموعة العشرين والبلدان الشريكة الأخرى المستثمرين المحليين على استغلال الفرص الاستثمارية في البلدان الإفريقية المشاركة، كما سيعزز تقاسم المعرفة بين الشركاء من التعاون بينهم وبين البلدان المشاركة. وستسعى البلدان الإفريقية إلى خلق بيئة مواتية للاستثمار الخاص، وتعبئة المزيد من الإيرادات والتمويل، وإتاحة الحيز اللازم لزيادة الاستثمارات العامة الملحة في البنية التحتية مع ضمان استمرارية القدرة على تحمل أعباء الدين.

وسوف يتبادل الصندوق خبراته وتجاربه في مجالات إدارة الدين، وشفافية المالية العامة، وإدارة النظام الضريبي وإصلاحه، وإدارة الموارد، وإدارة الاستثمارات العامة، ومعايير البيانات من خلال شبكة مراكز المساعدة الفنية الإقليمية التابعة للصندوق في إفريقيا.

وفيما يلي أضواء على آخر التطورات:

- في يوليو ٢٠١٦، ولضمان استمرار دعم البلدان في تعزيز القدرات الضريبية وزيادة فعالية جهود تعبئة ثروات الموارد الطبيعية، تم إطلاق مراحل جديدة من **صندوق تعبئة الإيرادات** — بدعم من أستراليا وبلجيكا والاتحاد الأوروبي وألمانيا واليابان ولكسمبرغ وهولندا وسويسرا — **وصندوق إدارة الموارد الطبيعية** — بدعم من أستراليا والاتحاد الأوروبي وهولندا والنرويج وسويسرا.

- وافقت إدارة صندوق النقد الدولي على إنشاء **صندوق البيانات من أجل صنع القرارات** في مارس ٢٠١٧، وسوف يسهم هذا الصندوق في تحسين جودة الإحصاءات الاقتصادية الكلية للسلطات المستفيدة وتوسيع نطاق تغطيتها وضمان حداثتها ونشرها. كذلك سيساعد الصندوق الجديد في دعم مسح إمكانية الحصول على الخدمات المالية والتي تستخدم أجزاء منه في قياس مؤشرات أهداف التنمية المستدامة الصادرة عن الأمم المتحدة.

- ودعما لهدف الجمع بين الاحتواء المالي والتنمية والاستقرار المالي، تم إطلاق **صندوق استقرار القطاع المالي** رسميا في إبريل ٢٠١٧، وكانت إيطاليا ولكسمبرغ هما أول من تعهد بتقديم الدعم.

ولا تزال **المراكز الإقليمية لتنمية القدرات** هي العمود الفقري للبنية التحتية لجهود تنمية القدرات التي يقوم بها الصندوق، حيث تقدم حوالي نصف برامج تنمية القدرات التي يتيحها الصندوق. وتتيح هذه المراكز تعزيز قدرة الصندوق على الاستجابة سريعا للاحتياجات الطارئة للبلدان والتعاون عن قرب مع شركاء التنمية الآخرين على أرض الواقع.

ويعتمد الصندوق على هذه المراكز الإقليمية المحلية في دعم تقاسم المعرفة، وتمول هذه المراكز بالاشتراك بين الصندوق وشركاء التنمية الخارجيين والبلدان الأعضاء. ويعرض الجدول ٢–٦ أهم هذه المراكز.

وفيما يلي أضواء على أهم التطورات التي شهدتها السنة المالية ٢٠١٧:

- ظل **الاتحاد الأوروبي** الشريك الأكبر للصندوق في دعم المراكز الإقليمية. ففي السنة المالية ٢٠١٧ وحدها، وقع الاتحاد الأوروبي اتفاقيات لدعم مركز التدريب والمساعدة الفنية الإقليمي لجنوب آسيا ومركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الكاريبي ومركز المساعدة الفنية الإقليمي لوسط إفريقيا.

- ورحب مركز المساعدة الفنية الإقليمي للشرق الأوسط أربعة أعضاء جدد — **الجزائر وجيبوتي والمغرب وتونس** — مع بداية المرحلة الجديدة من برامجه في مايو ٢٠١٦، وسوف يتسع نطاق عمل المركز خلال العام التالي.

- وبدأ أقدم مراكز الصندوق، وهو مركز المساعدة الفنية المالية لمنطقة المحيط الهادئ، أحدث برامجه في نوفمبر ٢٠١٦، وساهمت جميع البلدان الأعضاء البالغ عددها ١٦ بلدا بنسبة ١٠٪ تقريبا من موازنة المركز. وأتاحت مساعدات مالية إضافية من **نيوزيلندا وأستراليا والاتحاد الأوروبي وبنك التنمية الآسيوي وكوريا** في بداية قوية للمرحلة الجديدة.

- وبدأ البرنامج الجديد لمركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الكاريبي في يناير ٢٠١٧ بمساهمة من **كندا** قيمتها ١١ مليون دولار أمريكي (أي ١٥ مليون دولار كندي)، وبانضمام عضو جديد وهو **جزيرة كوراساو**. وينظر بلدان إضافيان في الانضمام إلى المركز، وهما **أروبا وسانت مارتن**.

- وبفضل مساهمات إضافية من **لكسمبرغ**، أصبح مركز المساعدة الفنية الإقليمي لأمريكا الوسطى وبنما والجمهورية الدومينيكية يتمتع بتمويل كامل للجزء المتبقي من البرنامج الحالي الذي ينتهي في إبريل ٢٠١٩.

- وتم تدعيم الشبكة العالمية للمراكز الإقليمية لتنمية القدرات التابعة للصندوق بافتتاح مركز التدريب والمساعدة الفنية الإقليمي لجنوب آسيا في فبراير ٢١٧. ومولت البلدان الأعضاء —لا سيما **الهند** — ثلثي موازنة المركز.

الجدول ٢–٦

المراكز الإقليمية لتقاسم المعرفة التابعة لصندوق النقد الدولي

المركز	الشركاء	البلدان الأعضاء
معهد التدريب لصالح إفريقيا	أستراليا والصين وكوريا وموريشيوس	٤٥ بلدا في إفريقيا جنوب الصحراء
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لوسط إفريقيا	أستراليا وكندا والصين وفرنسا وألمانيا وبنك التنمية الإفريقي وبنك الاستثمار الأوروبي والاتحاد الأوروبي	الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لشرق إفريقيا	هولندا وسويسرا والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي	إريتريا وإثيوبيا وكينيا وملاوي ورواندا وتنزانيا وأوغندا
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لجنوب إفريقيا	أستراليا والبرازيل وكندا وألمانيا وسويسرا والمملكة المتحدة وبنك التنمية الإفريقي وبنك الاستثمار الأوروبي والاتحاد الأوروبي	أنغولا وبوتسوانا وجزر القمر وليسوتو ومدغشقر وموريشيوس وموزامبيق وناميبيا وسيشيل وجنوب إفريقيا وسوازيلند وزامبيا وزمبابوي
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لغرب إفريقيا	أستراليا وكندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والكويت ولكسمبرغ وهولندا وسويسرا وبنك التنمية الإفريقي وبنك الاستثمار الأوروبي والاتحاد الأوروبي	الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا وغينيا وموريتانيا
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لغرب إفريقيا (٢)	أستراليا وكندا والصين وسويسرا والمملكة المتحدة وبنك التنمية الإفريقي وبنك الاستثمار الأوروبي والاتحاد الأوروبي	الرأس الأخضر وغامبيا وغانا وليبيريا ونيجيريا وسيراليون
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الكاريبي	أستراليا وكندا والمملكة المتحدة وبنك التنمية الكاريبي والاتحاد الأوروبي	الأعضاء والأعضاء المنتسبون في جماعة دول الكاريبي
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لأمريكا الوسطى وبنما والجمهورية الدومينيكية	كندا ولكسمبرغ والمكسيك والاتحاد الأوروبي	كوستاريكا والجمهورية الدومينيكية وسلفادور وغواتيمالا وهندوراس ونيكارغوا وبنما
معهد فيينا المشترك	النمسا (العضو الأساسي) وجهات دولية شريكة ومانحة	٣٠ بلدا في وسط وجنوب شرق أوروبا والقوقاز وآسيا الوسطى
مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط	الكويت	البلدان الأعضاء في جامعة الدول العربية
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط	فرنسا وألمانيا وهولندا وسويسرا والاتحاد الأوروبي	أفغانستان والجزائر وجيبوتي ومصر والعراق والأردن ولبنان وليبيا والمغرب والسودان وسوريا وتونس والضفة الغربية وغزة واليمن
مركز المساعدة الفنية المالية لمنطقة المحيط الهادئ	أستراليا وكوريا ونيوزيلندا وبنك التنمية الآسيوي والاتحاد الأوروبي	منتدى جزر المحيط الهادئ (ما عدا أستراليا ونيوزيلندا) وتيمور لشتي وتوكيلاو
معهد سنغافورة للتدريب	أستراليا واليابان وسنغافورة	٣٧ بلدا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ
مركز التدريب والمساعدة الفنية الإقليمي لجنوب آسيا	أستراليا وكوريا والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي	بنغلاديش وبوتان والهند وجزر المالديف ونيبال وسري لانكا

المصدر: إعداد خبراء صندوق النقد الدولي.

مركز التدريب والمساعدة الفنية الإقليمي لجنوب آسيا

مركز التدريب والمساعدة الفنية الإقليمي لجنوب آسيا هو أحدث إضافات الصندوق إلى شبكته العالمية المكونة من ١٤ مركزا إقليميا. وبدأ هذا المركز عمله في يناير ٢٠١٧. ويعد هذا هو المركز الأول الذي يجمع بين التدريب والمشورة الفنية، وهو نموذج لعمل الصندوق في مجال تنمية القدرات مستقبلا — راجع أضواء على أهم الأحداث الإقليمية في منطقة آسيا في الجزء الأول.

إطار التقييم المشترك

تم إطلاق إطار تقييم مشترك في السنة المالية ٢٠١٧. وتتمركز أهم عناصر الإطار حول الأهداف التالية:

- إعداد تقييمات أقصر وأكثر تركيزا وقابلية للمقارنة بغيرها
- تحسين جودة المعلومات التي تقوم عليها التقييمات
- إنفاق نفس مستوى الموارد على التقييم وتخصيص هذه الموارد النادرة بشكل أكثر كفاءة
- استخدام المعلومات المستمدة من التقييمات في تعديل الممارسات أو تحويل مسار موارد تنمية القدرات

ويهدف إطار التقييم المشترك إلى تيسير المقارنات بين الأنشطة وبين وحدات الصندوق، كما يتيح تجميع البيانات وتقييم الأداء ككل. وفي ضوء هذا المنهج، يتيح الإطار قدرا من المرونة في تكييف عملية التقييم لتعكس مختلف جهود تنمية القدرات التي يقوم بها الصندوق.

٣

الجزء الثالث: الموارد المالية والهيكل التنظيمي والمساءلة

الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي

حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠١٧

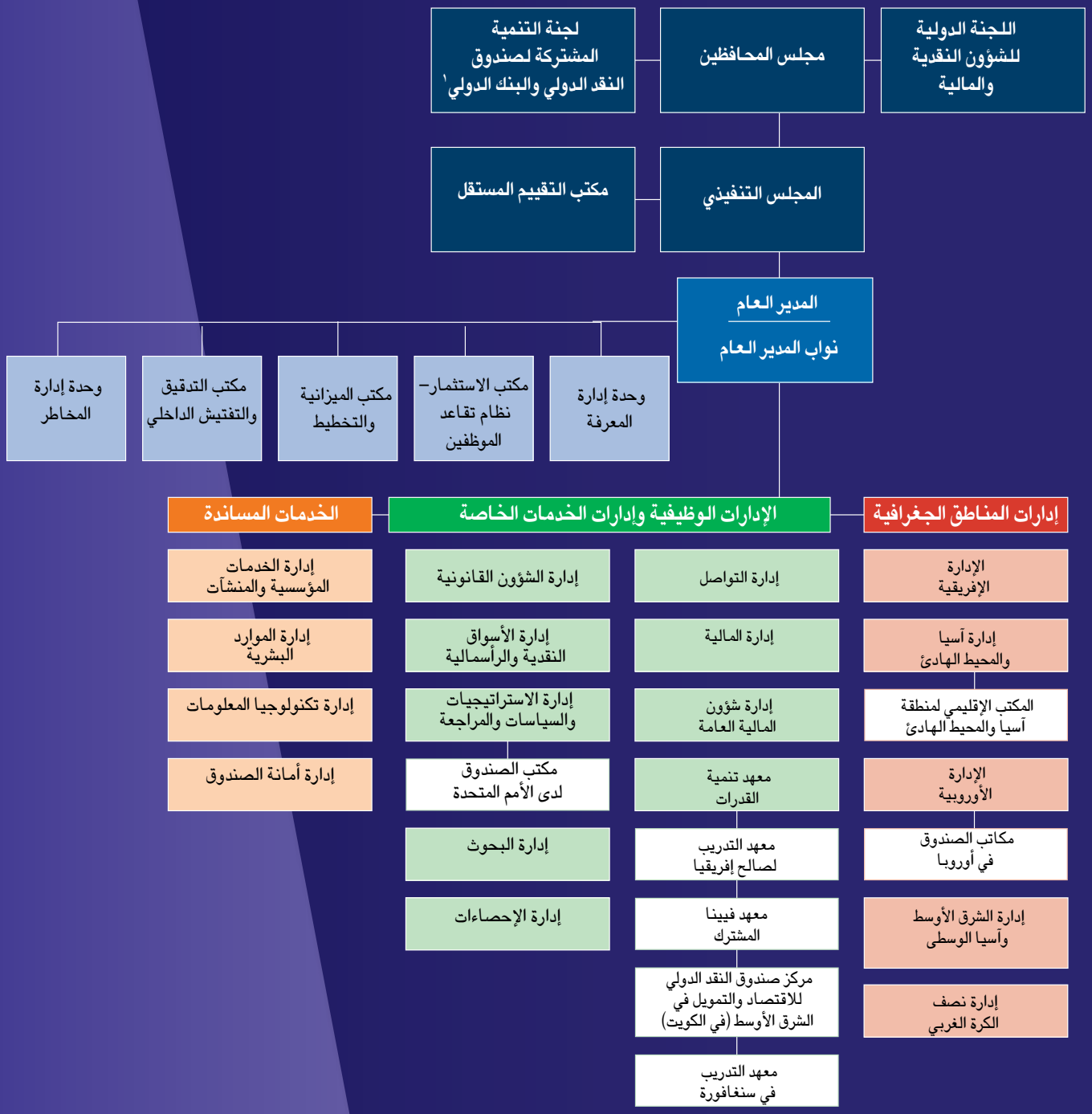

[1] تُعرف رسميا باسم اللجنة الوزارية المشتركة لمجلس محافظي البنك والصندوق المعنية بتحويل الموارد الحقيقية إلى البلدان النامية.

الميزانية والدخل

اعتمد المجلس التنفيذي في إبريل ٢٠١٦ ميزانية إدارية صافية للسنة المالية ٢٠١٧ بمبلغ قدره ١,٠٧٢ مليون دولار، إلى جانب الميزانيتين الإرشاديتين للسنتين الماليتين ٢٠١٨ و٢٠١٩ (الجدول ٣–١). ويُعتبر هذا العام هو الخامس على التوالي الذي تظل فيه الميزانية الإدارية للصندوق ثابتة بالقيمة الحقيقية، على الرغم من قوة مركز الدخل على المدى المتوسط. ووافق المجلس أيضا على وضع حد أقصى للنفقات الإجمالية قدره ١,٣١٥ مليون دولار، يتضمن ترحيل ٤٣ مليون دولار من الموارد التي لم تُنفق خلال السنة المالية ٢٠١٦، التي يحتمل إنفاقها في السنة المالية ٢٠١٧. وبلغت قيمة الميزانية الرأسمالية المعتمدة ٦١ مليون دولار لبناء المرافق والمشروعات الرأسمالية في مجال تكنولوجيا المعلومات.

وواصل برنامج عمل الصندوق للسنة المالية ٢٠١٧ دعم العمل المكثف في مجالات حيوية عديدة. وتم توفير موارد إضافية لتعزيز الانخراط مع بلدان برنامجية وشبه برنامجية جديدة؛ ومواصلة تعزيز الرقابة، من خلال تحسين دمج تحليل مالي وتقييمات إضافية ضمن برنامج تقييم القطاع المالي؛ وتعميق العمل على مجموعة من الموضوعات، من قبيل الضرائب الدولية والتحديات طويلة الأجل، مع زيادة التركيز على تنمية القدرات. ومن خلال الوفورات التي تحققت من مجموعة متنوعة من المصادر، بما في ذلك إغلاق بعض المكاتب الميدانية في البلدان التي استكملت برامجها الاقتصادية، وتدابير الترشيد الشاملة، وغير ذلك من سبل تحقيق الكفاءة، أمكن الحفاظ على ثبات الميزانية إلى حد كبير، إلا فيما يتعلق بتخصيص إضافي قدره ٦ ملايين دولار لتغطية التكاليف المتزايدة لأمن المباني وأمن تكنولوجيا المعلومات.

الجدول ٣–١

الميزانية حسب فئات النفقات الرئيسية، السنوات المالية ٢٠١٦–٢٠١٩

(بملايين الدولارات الأمريكية)

	السنة المالية ٢٠١٦		السنة المالية ٢٠١٧		السنة المالية ٢٠١٨	السنة المالية ٢٠١٩
	الميزانية	نتائج الميزانية	الميزانية	نتائج الميزانية	الميزانية	نتائج الميزانية
النفقات الإدارية						
الموظفون	٩٠٨	٨٩٦	٩٣٤	٩٢٢	٩٦٩	...
السفر[1]	١٣٠	١٢٠	١٢٣	١١٥	١٢٦	...
المباني ونفقات أخرى	١٩٩	١٩٩	٢٠٥	٢١٨	٢٠٩	...
احتياطيات الطوارئ	١٠	...	١١	...	١١	...
مجموع النفقات الإجمالية	١,٢٤٧	١,٢١٥	١,٢٧٣	١,٢٥٥	١,٣١٥	١,٣٧٦
المقبوضات[2]	–١٩٦	–١٧٦	–٢٠٠	–١٨٩	–٢١١	–٢٣٥
مجموع صافي الميزانية	١,٠٥٢	١,٠٣٨	١,٠٧٢	١,٠٦٦	١,١٠٤	١,١٤١
الترحيل[3]	٤٢	...	٤٣	...	...	...
مجموع صافي الميزانية شاملا المبالغ المرحلة	١,٠٩٤	١,٠٣٨	١,١١٦	١,٠٦٦	١,١٠٤	١,١٤١
النفقات الرأسمالية						
المرافق وتكنولوجيا المعلومات	٤٢	١٣١	٦١	١٢٢	٦٦	٧٤
			بند للتذكرة			
إجمالي صافي الميزانية: بالقيمة الحقيقية	١,٠٧١		١,٠٧٢		١,٠٧٢	١,٠٧٧

المصدر: مكتب الميزانية والتخطيط في صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: قد لا تتوافق الأرقام مع المجاميع نظرا للتقريب.
[1] تشمل السنتان الماليتان ٢٠١٦ و٢٠١٩ السفر لحضور الاجتماعات السنوية المنعقدة في الخارج.
[2] تشمل الأنشطة الممولة من الجهات المانحة، واتفاقات اقتسام التكاليف مع البنك الدولي، ومبيعات المطبوعات وإيرادات موقف السيارات، وإيرادات أخرى متنوعة.
[3] تُرحّل الموارد غير المنصرفة من السنة السابقة بموجب قواعد معتمدة.

وفي السنة المالية ٢٠١٧، بلغ مجموع النفقات الإدارية الفعلي ١,٠٦٦ مليون دولار، أي أقل من مجموع صافي الميزانية الموافق عليه بمقدار ٦ ملايين دولار. وكانت الفجوة في الإنفاق أقل مما كانت عليه في العام السابق. وتراجعت معدلات متوسط الشواغر بشكل طفيف حيث وصلت الآن إلى مستوى الشواغر العارضة، واكتمل عدد الموظفين في معظم الإدارات. وقد زاد تطور الهجمات الإلكترونية وحجمها على مستوى العالم، شأنها شأن التهديدات التي يواجهها الصندوق. وارتفعت تكلفة موظفي الأمن الإلكتروني وخدمات الأطراف الثالثة نظرا لأن الطلب أعلى من المعروض؛ ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه.

وقد جرى الإنفاق الرأسمالي في السنة المالية ٢٠١٧ وفقا للخطة الموضوعة بشكل كبير وبوتيرة مشابهة للعام الماضي. وارتبطت أكبر النفقات بتجديد مبنى المقر الرئيسي HQ1 (راجع الإطار ٣–١) حيث بلغت ٧٦,٣ مليون دولار. وظلت الاستثمارات في تكنولوجيا المعلومات، التي بلغ مجموعها ٢٧,٩ مليون دولار، تؤتي ثمارها، ولا سيما في مجالات الوقاية من مخاطر أمن تكنولوجيا المعلومات، وتحسين إدارة البيانات، وإحلال البنية التحتية التي وصلت إلى نهاية عمرها الافتراضي.

ولأغراض إعداد التقارير المالية، تحُسب النفقات الإدارية للصندوق ورأسماله وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. وتقتضي هذه المعايير إجراء المحاسبة على أساس الاستحقاق، ورسملة النفقات الرأسمالية وإهلاكها، وحساب تكاليف منافع العاملين على أساس الافتراضات الاكتوارية. ويتضمن الجدول ٣–٢ مطابقة تفصيلية بين نتائج تنفيذ الميزانية الإدارية الصافية للسنة المالية ٢٠١٧ البالغة ١,٠٦٦ مليون دولار والنفقات الإدارية المحسوبة على أساس المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والبالغة ١,٣٨٥ مليون دولار (١,٠٠١ مليون دولار وحدة حقوق سحب خاصة) على النحو الوارد في الكشوف المالية المدققة للصندوق عن هذه السنة.

الجدول ٣–٢

النفقات الإدارية المبلغة في الكشوف المالية، السنة المالية ٢٠١٧

(بملايين الدولارات الأمريكية، ما لم يذكر خلاف ذلك)

نتائج الميزانية الإدارية الصافية للسنة المالية ٢٠١٧	١,٠٦٦
فروق التوقيت	
تكاليف منافع التقاعد وما بعد الخدمة	٣٥٥
النفقات الرأسمالية – استهلاك مصروفات السنة الجارية والسنوات السابقة	٣٩
مبالغ غير مدرجة في الميزانية الإدارية	
النفقات الرأسمالية – بنود تُصرف على الفور وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	٣٠
مبالغ منصرفة لإدارة العمليات العامة (من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر، والصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون، وإدارة حقوق السحب الخاصة)	(١٠٥)
مجموع النفقات الإدارية الواردة في الكشوف المالية المدققة	١,٣٨٥
بند للتذكرة	
مجموع النفقات الإدارية الواردة في الكشوف المالية المدققة (بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة)	١,٠٠١

المصادر: إدارة المالية ومكتب الميزانية والتخطيط في صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: قد لا تتوافق الأرقام مع المجاميع نظرا للتقريب. وتُستند عمليات التحويل إلى المتوسط المرجح الفعلي لسعر صرف الدولار الأمريكي/وحدة حقوق السحب الخاصة في السنة المالية ٢٠١٥ لنفقات بلغت حوالي ١,٣٨.

نموذج الدخل والرسوم والفائدة التعويضية واقتسام الأعباء وصافي الدخل

نموذج الدخل

يعتمد الصندوق منذ نشأته أساسا على أنشطته الإقراضية لتمويل نفقاته. ولتوليد دخل إضافي، أنشأ الصندوق حساب الاستثمار في عام ٢٠٠٦ بهدف استثمار احتياطياته. وفي عام ٢٠٠٨، اعتمد المجلس التنفيذي نموذجا جديدا للدخل يتضمن إنشاء صندوق وقف يُمول من أرباح بيع جزء محدود من حيازات المؤسسة من الذهب. وإلى جانب نموذج الدخل الجديد، أقر التعديل الخامس لاتفاقية تأسيس الصندوق، الذي دخل حيز النفاذ في فبراير ٢٠١١، زيادة صلاحيات الصندوق الاستثمارية لزيادة العائدات المتوقعة على استثماراته وتعزيز موارده المالية مع مرور الوقت. وفي يناير ٢٠١٣، اعتمد المجلس التنفيذي اللوائح والأنظمة الخاصة بحساب الاستثمار، مما أدى إلى تنفيذ صلاحيات الصندوق الاستثمارية الموسعة حسبما أقره التعديل الخامس. وراجع المجلس استراتيجية استثمار احتياطيات الصندوق في يوليو ٢٠١٦ واعتمد لوائح جديدة.

الرسوم

في ظل ارتفاع حجم أنشطة الإقراض وانخفاض العائدات الحالية على استثماراته، لا يزال مصدر الدخل الرئيسي للصندوق هو الرسوم المفروضة على الجزء القائم من الائتمان المستخدم. ويتكون معدل الرسم الأساسي (سعر الفائدة) على تمويل الصندوق

الإطار ٣–١: التقدم المحرز في عملية تجديد مبنى المقر الرئيسي (HQ1)

استمرت خلال السنة المالية ٢٠١٧ أعمال تجديد مبنى المقر الرئيسي الأقدم (HQ1) الذي يشكّل أحد مقري صندوق النقد الدولي والكائن في مدينة واشنطن العاصمة. وانعقدت الاجتماعات السنوية لعام ٢٠١٦ لتنعقد في هذين المبنيين، وانعقدت اجتماعات الربيع لعام ٢٠١٧ في مقر واحد للمرة الأولى منذ عام ٢٠١٤.

واستمرت أعمال التجديد بالعمل على كل ثلاثة طوابق مكتبية في كل مرحلة، حيث تم نقل الموظفين بصفة مؤقتة إلى المبنى الآخر للصندوق (HQ2) أو إلى مكاتب مستأجرة في منطقة مجاورة.

ويتمثل الغرض الرئيسي من هذا التجديد المكثف في الإحلال الضروري للأنظمة العتيقة والمتهالكة في المبنى. ويسعى هذا المشروع إلى الحصول على شهادة «الريادة في تصميمات الطاقة والبيئة» (LEED) وينطوي على دمج المباني وممارسات البناء المراعية للبيئة بغية تخفيف الأثر على البيئة. ولدى استكمال العمل في عام ٢٠٢٠، من المتوقع أن يسهم المبنى الجديد في تحقيق خفض كبير في قيمة فواتير الطاقة، ويساعد الصندوق على تحقيق أعلى معايير الاستمرارية.

المناطق العامة في مبنى المقر الرئيسي HQ1 التي أعيد افتتاحها خلال العام.

من سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة مضافا إليه هامش ثابت يُعبر عنه بنقاط الأساس. وبموجب القاعدة التي اعتمدها المجلس التنفيذي في ديسمبر ٢٠١١، يوضع هذا الهامش لفترة عامين، ويخضع لمراجعة قبل نهاية العام الأول، لتغطية تكاليف عمليات الوساطة المرتبطة بالتمويل التي يتكبدها الصندوق والسماح بتكوين احتياطياته. وتنطوي هذه القاعدة أيضا على إجراء مضاهاة للبيانات لضمان اتساق معدل الرسم الأساسي على نحو معقول مع الأوضاع القائمة في سوق الائتمان على المدى الطويل. وفي إبريل ٢٠١٧، وافق المجلس التنفيذي على الإبقاء على هامش معدل الرسم عند ١٠٠ نقطة أساس للفترة المنتهية في إبريل ٢٠١٨. وسيتم مراجعة الهامش في عام ٢٠١٨.

ويفرض الصندوق أيضا رسوما إضافية على استخدام مبالغ ائتمانية كبيرة ضمن الشرائح الائتمانية وفي ظل اتفاقات تسهيلات الصندوق الممددة. وعلى إثر فعالية المراجعة العامة الرابعة عشرة لحصص العضوية، عدّل المجلس التنفيذي الحدود الدنيا القائمة على حصص العضوية والتي تطبق عندها رسوم إضافية لتخفيف أثر مضاعفة الحصص. وتُفرض الرسوم الإضافية، التي يُشار إليها على أنها رسوم إضافية حسب مستوى الموارد، وتبلغ ٢٠٠ نقطة أساس، على استخدام الائتمان بمستوى أعلى من ١٨٧,٥٪ من حصة البلد العضو المعني. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الرسوم الإضافية المفروضة حسب إطار زمني بمقدار ١٠٠ نقطة أساس، تُفرض على استخدام مبالغ ائتمانية بمستوى أعلى من نفس الحد والتي تظل قائمة لأكثر من ٣٦ شهرا ضمن الشرائح الائتمانية أو لأكثر من ٥١ شهرا في ظل تسهيل الصندوق الممدد.

وبالإضافة إلى الرسوم الدورية والرسوم الإضافية، يفرض الصندوق كذلك رسوم خدمة، ورسوم التزام، ورسوما خاصة. فيُفرض رسم خدمة قدره ٠,٥٪ على كل عملية سحب من حساب الموارد العامة. ويُحمَّل رسم التزام قابل للرد على المبالغ المتاحة كل ١٢ شهرا بموجب اتفاقات حساب الموارد العامة، مثل اتفاقات الاستعداد الاستئماني، والاتفاقات المبرمة في إطار خط الائتمان الممدد والمرن، والاتفاقات المبرمة في إطار خط الوقاية والسيولة. وتُفرض رسوم التزام تبلغ ١٥ نقطة أساس، و٣٠ نقطة أساس، و٦٠ نقطة أساس على المبالغ المتاحة للسحب حتى ١١٥٪، وبين ١١٥ و٥٧٥٪، وأعلى من ٥٧٥٪ من حصة العضوية، على الترتيب. وتُرد رسوم الالتزام عندما يستخدم الائتمان، بالنسبة والتناسب مع السحوبات الفعلية. ويفرض الصندوق أيضا رسوما خاصة على التأخر في سداد مدفوعات المبلغ الأصلي وعلى الرسوم التي تجاوزت أجل استحقاقها بفترات تقل عن ستة أشهر.

الفائدة التعويضية والفوائد

على جانب النفقات، يدفع الصندوق فوائد (فائدة تعويضية) لبلدانه الأعضاء مقابل مراكزهم الدائنة في حساب الموارد العامة (المعروف باسم مراكز شرائح الاحتياطيات غير المعوضة). وتنص مواد الاتفاق على ألا يتجاوز سعر الفائدة التعويضية سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة، وألا يقل عن ٨٠٪ من هذا السعر. ويعادل سعر الفائدة التعويضية

الجدول ٣–٣

المتأخرات المستحقة للصندوق في البلدان التي عليها التزامات متأخرة السداد لمدة ستة أشهر أو أكثر وحسب نوع الالتزام، حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠١٧

(بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة)

		حسب النوع	
	المجموع	الإدارة العامة (بما في ذلك التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي)	الصندوق الاستئماني
الصومال	٢٣٧,٩	٢٢٩,٦	٨,٤
السودان	٩٦٦,٨	٨٨٤,١	٨٢,٧
المجموع	١,٢٠٤,٧	١,١١٣,٦	٩١,١

المصدر: إدارة المالية في صندوق النقد الدولي.

الأساسي حاليا سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة، الذي يستند إلى متوسط مرجح لأسعار الفائدة النموذجية على أدوات الدين المالية قصيرة الأجل في الأسواق المالية لعملات سلة حقوق السحب الخاصة، رهنا بحد أدنى قدره ٥ نقاط أساس. ويدفع الصندوق كذلك فائدة بسعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة على القروض القائمة في إطار اتفاقات القروض الثنائية واتفاقات شراء السندات واتفاقات الاقتراض الجديدة الموسعة والممددة.

اقتسام الأعباء

يجري تعديل معدلات الرسم والفائدة التعويضية وفق آلية لاقتسام الأعباء توزع تكلفة الالتزامات المالية المتأخرة لحساب الموارد العامة التابع للصندوق على نحو متساو بين الأعضاء المدينين والدائنين. ولتعويض الدخل الضائع نتيجة رسوم الفائدة غير المسددة التي تتجاوز أجل استحقاقها بستة أشهر أو أكثر، يستخدم الصندوق آلية تقاسم الأعباء من خلال رفع معدل الرسم وخفض معدل الفائدة التعويضية. وتُرد المبالغ التي يتم تحصيلها على هذا النحو عند تسوية الرسوم المتأخرة.

وفي السنة المالية ٢٠١٧، بلغ متوسط معدلات الرسم والفائدة التعويضية المعدّلة ١,١٨٧٪ و٠,١٨٢٪ على الترتيب.

صافي الدخل

في السنة المالية ٢٠١٧، بلغ صافي دخل الصندوق ١,٩ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (٢,٧ مليار دولار)، وهو ما يرجع في الأساس إلى الدخل الناتج عن ارتفاع مستويات أنشطة الإقراض، والدخل من استثماراته التي يحتفظ بها في حساب الاستثمار، والمكاسب الناجمة عن إعادة حساب التزامات الصندوق للمزايا المحددة. وعلى النحو الذي تقتضيه المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (المعيار المحاسبي الدولي ١٩ المعدَّل، منافع العاملين)، يتضمن صافي الدخل في السنة المالية مكاسب قدرها ١ مليار وحدة حقوق سحب خاصة تحققت من القيد الفوري لآثار العائدات الأعلى من القيم المفترضة على استثمارات خطة المنافع والتغيرات في الافتراضات الاكتوارية المستخدمة في تحديد التزامات الصندوق في المزايا المحددة في إطار خطط منافع ما بعد التوظيف.

المتأخرات المستحقة لصندوق النقد الدولي

انخفضت الالتزامات المالية غير المسددة لصندوق النقد الدولي من ١ ٢٨٥,٧ مليون وحدة حقوق سحب خاصة في نهاية إبريل ٢٠١٦ إلى ١ ٢٠٤,٧ ملايين وحدة سحب خاصة في نهاية إبريل ٢٠١٧ (الجدول ٣–٣). وفي نهاية إبريل ٢٠١٧، ظل على عضوين — وهما الصومال والسودان — متأخرات مطولة مستحقة للصندوق (قائمة لأكثر من ستة أشهر). وتراكمت متأخرات على كلا البلدين يعود أجل استحقاقها إلى منتصف ثمانينات القرن الماضي، وتشكل حوالي ٢٠٪ و٨٠٪ من مجموع المتأخرات، على الترتيب.

وقامت زمبابوي، التي لم تسدد متأخراتها للصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر منذ فبراير ٢٠٠١، بتسوية كافة التزاماتها القائمة حتى أكتوبر ٢٠١٦. وتألف ثلث مجموع المتأخرات من أصل القروض غير المسددة، والثلثان المتبقيان من رسوم وفوائد غير مسددة. وحاليا، تُستحق جميع المتأخرات تقريبا لحساب الموارد العامة، ويُستحق أقل من ٨٪ منها للصندوق الاستئماني. وساعد توزيع حقوق السحب الخاصة الذي أُجري في أغسطس/سبتمبر ٢٠٠٩ على تسهيل مواظبة جميع البلدان المستحقة عليها متأخرات مطولة على سداد التزاماتها لإدارة حقوق السحب الخاصة.

وطُبقت تدابير تصحيحية في ظل استراتيجية الصندوق التعاونية المعززة بشأن المتأخرات بهدف معالجة المتأخرات التي طال أمدها. وبنهاية السنة المالية، ظل الصومال والسودان غير مؤهلين للاستفادة من موارد حساب الموارد العامة.

سياسات الموارد البشرية والهيكل التنظيمي

لكي يضطلع الصندوق بدور فعال في الاقتصاد العالمي، ينبغي أن يحرص على تعيين موظفين دوليين مؤهلين تأهيلا عاليا والاحتفاظ بهم. وخلال السنة المالية ٢٠١٧، شرع الصندوق في إعداد استراتيجيته متوسطة الأجل بشأن الموارد البشرية وواصل تركيزه على تدريب الموظفين وتنمية مهاراتهم القيادية.

خصائص القوى العاملة

يبلغ عدد العاملين في الصندوق ٢,٢٨٠ من الموظفين المتخصصين وموظفي الإدارة العليا، و٤٨٨ من موظفي الخدمات المساندة حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠١٧. ويمكن الاطلاع على قائمة بأسماء كبار موظفي الصندوق في الصفحة ١٠٠ وعلى هيكله التنظيمي في الصفحة ٧٥.

وجاء تعيين ٢١٨ موظفا جديدا في عام ٢٠١٦ مسجلا مستوى أعلى قليلا من المستوى المسجل في عام ٢٠١٥ الذي بلغ ١٨٢ موظفا. ففي عام ٢٠١٦، تم تعيين ١٤ موظفا في الإدارة العليا، و١٥٧ موظفا من الموظفين المتخصصين، و٤٧ موظفا من موظفي الدعم. ويتطلب الصندوق أن يتمتع خبراء الاقتصاد بخبرة كبيرة في مجال التحليل وصنع السياسات، وقام في عام ٢٠١٦ بتعيين ٢٠ من خريجي أفضل الجامعات عبر برنامج الاقتصاديين و٨٠ من الاقتصاديين ذوي الخبرات ممن هم في منتصف حياتهم الوظيفية. وكان خبراء الاقتصاد الكلي يشكلون أقل من النصف بقليل من المعيَّنين في منتصف حياتهم الوظيفية؛ أما البقية فكانوا من خبراء القطاع المالي وسياسات المالية العامة.

وخلال عام ٢٠١٦، تم تعيين ٥١٧ موظفا بعقود. وتم تعيين ما مجموعه ١٣ خبيرا في الاقتصاد من خمسة بلدان مشاركة في برنامج المعيَّنين الممولين بموارد خارجية. وصُمم هذا البرنامج لتزويد موظفي نحو ١٥ حكومة من حكومات البلدان الأعضاء بخبرات عمل لمدة سنتين في الصندوق. وتُمول التكاليف من البلدان الأعضاء من خلال صندوق استئماني متعدد الشركاء. (للاطلاع على معلومات عن توزيع موظفي الصندوق حسب الجنسية، ونوع الجنس، وفئة البلد، راجع الجداول الشبكية ٣–١ إلى ٣–٣؛ وهيكل الصندوق لرواتب الموظفين في الجدول الشبكي ٣–٤).

التنوع والاحتواء

يسعى الصندوق إلى ضمان تنوع موظفيه من حيث المنطقة الجغرافية، ونوع الجنس، والخلفية التعليمية. وحتى ٣٠ إبريل ٢٠١٧، بلغ عدد البلدان الأعضاء الممثلة في موظفي الصندوق ١٤٣ بلدا من أصل ١٨٩ بلدا عضوا. وخلال ٢٠١٦، بلغت نسبة الجنسيات من المناطق الأقل تمثيلا – إفريقيا جنوب الصحراء، وشرق آسيا، والشرق الأوسط وشمال إفريقيا — ٢٩٪ من كل التعيينات الخارجية على مستوى الموظفين المتخصصين. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات والبيانات المتعلقة بالجهود الجارية لزيادة مستوى التنوع والاحتواء في الصندوق في «التقرير السنوي بشأن التنوع في الصندوق لعام ٢٠١٦».

التعيينات والتغييرات في مناصب الإدارة العليا

في مطلع السنة المالية ٢٠١٧، أعلن نائب المدير العام السيد مين زو عن عزمه مغادرة الصندوق بعد انتهاء مدة خدمته في أواخر شهر يوليو. وأشادت السيدة كريستين لاغارد المدير العام بإسهاماته المميزة في الصندوق خلال السنوات الخمس السابقة، وقبل ذلك أثناء شغله منصب المستشار الخاص للمدير العام. فقالت إن «أسلوبه الواقعي، وحس الدعابة الرائع لديه، وشخصيته الدافئة، كلها أمور عززت عقليته الهائلة وشغفه بالاقتصاد، وساعدته على إظهار روحه القيادية القوية في طائفة كبيرة من القضايا». وأشارت في كلمتها كذلك إلى أن هناك عملية جارية لتحديد مرشح لخلافته.

وفي يوليو ٢٠١٦، أعلنت السيدة المدير العام أنها رشحت **تاو جانغ**، نائب محافظ البنك المركزي الصيني، لتولي منصب

الإطار ٣–٢: نبذة عن كبار موظفي الصندوق المنتهية ولايتهم والجدد

أنطوانيت سايبه تولت منصب مدير الإدارة الإفريقية في الصندوق في الفترة من يوليو ٢٠٠٨ إلى أغسطس ٢٠١٦. وشغلت منصب وزير المالية في ليبريا في فترة ما بعد النزاع، حيث قادت البلد خلال عملية سداد متأخراته من الديون متعددة الأطراف التي دامت لفترة طويلة، والوصول إلى نقطة اتخاذ القرار في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ونادي باريس، مما عزز بشكل كبير الموارد المالية العامة في هذا البلد. والسيدة سايه حاصلة على درجة الدكتوراه في العلاقات الاقتصادية الدولية من كلية فليتشير بجامعة تافتس.

أبيبي أميرو سيلاسي تولى منصب مدير الإدارة الإفريقية في سبتمبر ٢٠١٦. وقبل ذلك، عمل السيد سيلاسي في الإدارة الإفريقية في الصندوق وشغل منصب كبير الممثلين المقيمين في أوغندا ورئيس بعثة جنوب إفريقيا وتولى قيادة العمل بشأن تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي. ويتمتع أيضا بخبرات تشغيلية وخبرات في مجال السياسات من عمله في إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة والإدارة الأوروبية. وعمل من قبل في وحدة الاستخبارات المالية وفي الحكومة الإثيوبية كخبير اقتصادي أول في مكتب الرئيس. وهو حاصل على درجة الماجيستير في التاريخ الاقتصادي من كلية لندن للاقتصاد.

مسعود أحمد تقاعد من الصندوق في أكتوبر ٢٠١٦ بعد أن شغل منصب مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في الصندوق لمدة ثماني سنوات، حيث أشرف على علاقات الصندوق مع المنطقة في مرحلة انتقال سياسي واضطرابات مكثفة خلال النزاع

نائب المدير العام للصندوق اعتبارا من ٢٢ أغسطس. وكان السيد جانغ قد شغل من قبل منصب المدير التنفيذي الممثل للصين لمدة أربع سنوات في الصندوق. وشغل عدة مناصب في البنك المركزي الصيني، بما في ذلك رئيس إدارة الشؤون القانونية ورئيس إدارة المسوح والإحصاءات المالية في البنك. وعمل أيضا في كل من البنك الدولي وبنك التنمية الآسيوي. وقالت السيدة كريستين لاغارد إن «السيد جانغ يجمع بين الخبرات الاقتصادية الدولية وصنع سياسات القطاع العام والمهارات الدبلوماسية». واستطردت قائلة إن «لديه خبرة واسعة أيضا مع المؤسسات المالية الدولية، ويتمتع بمهارات تواصل وتفاوض ممتازة، كما أنه على دراية هائلة بسياسات الصندوق وإجراءاته.»

في سوريا. وقد التحق بالصندوق في عام ٢٠٠٠ كنائب مدير إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة وشغل منصب مدير إدارة التواصل في الفترة من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠٠٨. والسيد أحمد حاصل على درجات فوق جامعية في الاقتصاد من كلية لندن للاقتصاد.

جهاد أزعور تولى منصب مدير إدارة شؤون الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في مارس ٢٠١٧. وشغل السيد أزعور من قبل منصب وزير المال في لبنان في الفترة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠٠٨، ونسق خلالها تنفيذ مبادرات إصلاح مهمة على المستوى الوطني وفي وزارة المالية. وتولى رئاسة مجموعة الثماني لوزراء بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في الفترة من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠٠٨، وقاد مؤتمر باريس الدولي الثالث من أجل لبنان، الذي كان بالغ الأهمية في زيادة الدعم المالي الدولي المقدم لعملية إعمار لبنان. والسيد أزعور حاصل على درجة الدكتوراه في المالية الدولية ودرجة فوق جامعية في الاقتصادات والمالية الدولية من معهد الدراسات السياسية في باريس.

خوزيه فينيالس عمل مستشارا ماليا ومديرا لإدارة الأسواق النقدية والرأسمالية لمدة سبع سنوات، حيث عمل دون كلل لكي يجعل الصندوق مؤسسة مالية كلية بحق. وقبل الانضمام للصندوق عام ٢٠٠٩، كان للسيد فينيالس حياة وظيفية متميزة في البنك المركزي الإسباني، حيث شغل منصب نائب المحافظ. وهو حاصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة هارفرد.

توباياس أدريان انضم إلى الصندوق في يناير ٢٠١٧ للعمل في منصب المستشار المالي ومدير إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية. وهو يجمع خبرة تشغيلية كبيرة وخبرة في مجال السياسات اكتسبها من الأدوار التي تولاها في الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، حيث شغل منصب كبير نواب الرئيس والمدير المساعد للبحوث. والسيد أدريان حاصل على درجة الدكتوراه من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا.

مويسيس شوورتز تولى منصب مدير مكتب التقييم المستقل في الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٧. وشغل شوارتز من قبل منصب رئيس اللجنة الوطنية لمدخرات معاشات التقاعد في المكسيك. وعمل كمدير تنفيذي في الصندوق، وشغل قبل ذلك منصب رئيس موظفي وزارة المالية في المكسيك ومدير عام الشؤون المالية الدولية في وزارة المالية. والسيد شوورتز حاصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة كاليفورنيا، لوس أنجلوس.

تشارلز كولينز تم تعيينه في منصب مدير مكتب التقييم المستقل اعتبارا من فبراير ٢٠١٧. وشغل السيد كولينز من قبل منصب المدير الإداري وكبير الاقتصاديين في معهد المالية الدولية منذ أغسطس ٢٠١٣ وشغل منصب مساعد وزير المالية لشؤون المالية الدولية بوزارة المالية الأمريكية. وكان قد تولى منصب نائب مدير إدارة البحوث في الصندوق ونائب مدير إدارة نصف الكرة الغربي. والسيد كولينز حاصل على درجتي الماجيستير والدكتوراه في الاقتصاد من جامعة أكسفورد.

هيكل ورواتب الإدارة العليا

يجري المجلس التنفيذي مراجعة دورية لرواتب ومكافآت الإدارة العليا للصندوق. ومجلس المحافظين هو المنوط باعتماد راتب المدير العام. وتجري تعديلات سنوية على الرواتب استنادا إلى مؤشر أسعار المستهلكين في واشنطن العاصمة. وفيما يلي هيكل رواتب الإدارة العليا حسب الوضع في ١ يوليو ٢٠١٦:

المدير العام:	٥٠٠,٦٠٠ دولار
النائب الأول للمدير العام:	٤٣٥,٢٨٠ دولار
نواب المدير العام:	٤١٤,٥٧٠ دولار

التغييرات في فئة كبار الموظفين

في ١٥ سبتمبر ٢٠١٦، عيَّنت السيدة كريستين لاغارد، مديرة عام الصندوق، السيد أبيبي أميرو سيلاسي مديرا للإدارة الإفريقية، خلفا للسيدة أنطوانيت سايبه التي تقاعدت من الصندوق (راجع نبذة عن كبار موظفي الصندوق المنتهية ولايتهم والجدد في الإطار ٣–٢).

وفي ٢٨ نوفمبر، أعلنت السيدة لاغارد عن تعيين توباياس أدريان في منصب المستشار المالي ومدير إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية خلفا للسيد خوزيه فينيالس الذي غادر الصندوق.

وفي ١ ديسمبر ٢٠١٦، أعلنت السيدة لاغارد عن تعيين السيد جهاد أزعور في منصب مدير إدارة شؤون الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، ليحل محل السيد مسعود أحمد الذي تقاعد أيضا من الصندوق.

وفي ١٤ أكتوبر ٢٠١٦، اختار المجلس التنفيذي السيد تشارلز كولينز لتولي منصب مدير مكتب التقييم المستقل. وقد شغل هذا المنصب خلفا للسيد مويسيس شوورتز، الذي انتهت مدة خدمته.

المساءلة

إدارة المخاطر في الصندوق

يواجه الصندوق، بموجب الدور المحدد له في اتفاقية تأسيسه، مجموعة من المخاطر. وفي عام ٢٠١٦، وافق المجلس التنفيذي على بيانات بشأن قبول المخاطر تحدد درجة استعداد الصندوق لتحمل المخاطر في جميع أنشطته، والتي يمكنه إدارتها بنجاح خلال فترة زمنية ممتدة. ومن المقرر مراجعة هذه البيانات دوريا لكي تعبر عن أي تغييرات يدخلها المجلس التنفيذي والإدارة العليا على السياسات والعمليات القائمة.

ويستخدم الصندوق ثلاثة خطوط دفاعية لإدارة المخاطر بصورة نشطة. وخط الدفاع الأول هو الإدارات التي تضطلع بالعمليات اليومية وتقوم بإنشاء نظم للضوابط الداخلية والمحافظة عليها من أجل تحديد وإدارة المخاطر ذات الصلة بتلك العمليات. وفي مجالات معينة، توفر اللجان المشتركة بين الإدارات عملية إضافية لمراقبة المخاطر. وخط الدفاع الثاني هو وحدة إدارة المخاطر التي تتولى المسؤولية عن وضع إطار إدارة المخاطر والمحافظة عليه، وتقييم المخاطر الكلية، وإبلاغ الإدارة العليا والمجلس التنفيذي بنمط المخاطر العامة في الصندوق، وذلك بتسليط الضوء على المجالات التي تستلزم جهودا إضافية لتخفيف أثر المخاطر.

ويُسترشد بتقييم المخاطر الذي تجريه وحدة إدارة المخاطر في وضع دورة التخطيط الاستراتيجي وتخطيط الميزانية في الصندوق. وتتولى لجنة معنية بالمخاطر التي تواجه الصندوق ويترأسها النائب الأول للمدير العام تقييمَ الجهود الرامية إلى تخفيف أثر المخاطر وترتيبها حسب الأولوية، وضمان دمج الوظائف المتعلقة بالمخاطر في جميع أرجاء المؤسسة. ويوفر مكتب التدقيق والتفتيش الداخلي — وهو خط الدفاع الثالث — ضمانا بشأن فعالية الحوكمة، وإدارة المخاطر، والضوابط الداخلية. وتُناط بالإدارة العليا والمجلس التنفيذي المسؤولية النهائية عن المحافظة على فعالية إدارة المخاطر وتخفيف أثرها.

ويراقب الصندوق المخاطر ويديرها على نحو فعال عبر أربعة مجالات واسعة ومترابطة، وهي المخاطر الاستراتيجية، والمخاطر الأساسية، والمخاطر الشاملة لعدة وظائف، ومخاطر الإضرار بالسمعة:

- التوجه الاستراتيجي يسترشد بجدول أعمال السياسات العالمي الذي يحدده المدير العام، مستنيرا بتحليل مستمر للقضايا الناشئة التي تؤثر على النظام النقدي الدولي. وتتطلب إدارة المخاطر الاستراتيجية وضع إطار استراتيجي واضح، مدعوما بالميزانية متوسطة الأجل، والاستجابة للبيئة الخارجية المتطورة.
- ومخاطر الوظائف الأساسية في الصندوق ترتبط بمواءمة أنشطة الرقابة والإقراض وتنمية القدرات، مع التوجه الاستراتيجي للصندوق والأهداف التي يرتكز عليها، مع ضمان أن يظل نموذج تمويله سليما. ويستخدم الصندوق، في إدارة المخاطر الائتمانية — بالنسبة للبرامج التي لا تحقق الأهداف المنشودة منها — إطارا متعدد الطبقات يستند أساسا إلى وضع حدود على استخدام موارد الصندوق، وتصميم البرامج، وشروط الصرف (راجع الإطار ٣–٣). ويشكل توفر مستوى كاف من الأرصدة الوقائية ووضعية الدائن الممتاز التي اكتسبها الصندوق بحكم الواقع جزءا لا يتجزأ من هذا الإطار.

- والمخاطر الشاملة لعدة وظائف تشير إلى قدرات الصندوق من حيث رأس المال البشري والتكنولوجيا والأصول المادية، وغيرها من العناصر الداعمة التي تساعد الصندوق في تنفيذ توجهه الاستراتيجي وتجنب أي اختلال في فعالية أداء المؤسسة لمهامها الرئيسية. وتتضمن المخاطر الشاملة لعدة وظائف أيضا مخاطر تتعلق بالدخل والاستثمار.

- تشير مخاطر الإضرار بالسمعة إلى احتمالية غرس صورة سلبية عن الصندوق في أذهان الأطراف المعنية، مما يؤدي إلى الإضرار بمصداقيته وزخمه المتعلق بالسياسات.

آليات التدقيق

تتألف آليات التدقيق في الصندوق من مؤسسة تدقيق خارجية، ووظيفة للتدقيق الخارجي، ولجنة التدقيق الخارجي المستقلة التي تقوم بالإشراف العام على التدقيق السنوي، وفق نظام الصندوق الأساسي.

لجنة التدقيق الخارجي

تتألف لجنة التدقيق الخارجي من ثلاثة أعضاء يختارهم المجلس التنفيذي ويعيِّنهم المدير العام. وتبلغ مدة خدمة الأعضاء ثلاث سنوات على أساس التداخل، ويتمتعون بالاستقلالية عن الصندوق. ويحمل أعضاء اللجنة جنسيات بلدان أعضاء مختلفة ولا بد أن تكون لديهم الخبرات والمؤهلات اللازمة لممارسة أعمال الإشراف على عملية التدقيق السنوي. ويتمتع أعضاء اللجنة في المعتاد بخبرات واسعة في شركات المحاسبة العامة الدولية أو القطاع العام أو الدوائر الأكاديمية.

الإطار ٣-٣: إدارة المخاطر عن طريق تقييمات الضمانات الوقائية

عندما يقدم الصندوق تمويلا إلى أحد البلدان الأعضاء، فإنه عادة ما تجرى عملية تقييم للضمانات الوقائية للحصول على تأكيدات معقولة بأن البنك المركزي لهذا البلد قادر على إدارة الموارد التي يحصل عليها من الصندوق بكفاءة، وعلى توفير بيانات نقدية موثوقة عن البرنامج الذي يدعمه الصندوق. وتقييمات الضمانات الوقائية هي مراجعات تشخيصية للحوكمة وأطر المراقبة في البنوك المركزية، وهي مكملة للضمانات الأخرى التي يطبقها الصندوق، والتي تتضمن وضع حدود للاستفادة من موارد الصندوق، والشرطية، وتصميم البرنامج، وتدابير معالجة عدم الدقة في إبلاغ البيانات، والمراقبة اللاحقة للبرنامج. وتتضمن هذه التقييمات تقييم عمليات البنوك المركزية في خمسة مجالات وهي: آلية التدقيق الخارجي، والهيكل القانوني والاستقلالية، وإطار إعداد التقارير المالية، وآلية التدقيق الداخلي، ونظام الضوابط الرقابية الداخلية.

وحسب الوضع في نهاية إبريل ٢٠١٧، أُجري ٢٩٦ تقييما في ٩٦ بنكا مركزيا؛ استُكمل ١٣ منها خلال السنة المالية ٢٠١٧. وإضافة إلى ذلك، تشمل أنشطة الضمانات الوقائية مراقبة التقدم المحرز في تطبيق التوصيات والتطورات الأخرى في أطر الضمانات الوقائية لدى البنوك المركزية طوال الفترة التي يكون فيها ائتمان الصندوق قائما. ويخضع نحو ٦٠ بنكا مركزيا للمراقبة في الوقت الحالي.

ويُجري المجلس التنفيذي للصندوق عملية مراجعة سياسة الضمانات الوقائية كل خمس سنوات. وأكدت آخر عملية مراجعة، جرت في عام ٢٠١٥، فعالية تلك السياسة ومساهمتها الإيجابية في إطار إدارة المخاطر العامة في الصندوق. وأقرت أيضا بأن عملية الضمانات الوقائية ساعدت البنوك المركزية على تحسين ممارساتها المتعلقة بالرقابة والتدقيق والإبلاغ. ويتم تعديل إطار إجراء عمل الضمانات الوقائية بشكل دوري، لكي يتكيف مع الخبرات في هذا المجال والتطورات الجارية في هذا القطاع. وبالرغم من أنه لم تطرأ أي تغييرات كبيرة، استُحدث عنصر جديد في عام ٢٠١٥ بالنسبة للحالات التي تتضمن تمويلا مباشرا للميزانية، وسيُطبق منهج قائم على المخاطر لمراجعات الضمانات الوقائية للمالية العامة لخزانات الدول المعنية. ولن تنطبق المراجعات إلا على الترتيبات التي يطلب فيها أحد الأعضاء استخدام موارد الصندوق بصفة استثنائية، ويُوجه جزء كبير من الأموال، ٢٥٪ على الأقل، إلى تمويل ميزانية الدولة. وحتى الآن، لم تظهر مثل هذه الحالات.

وبالإضافة إلى ذلك، عُقدت حلقات نقاش إقليمية بشأن الضمانات الوقائية خلال السنة المالية ٢٠١٧ في معهد سنغافورة للتدريب الإقليمي ومع برنامج التدريب المشترك لصالح إفريقيا في بريتوريا بجنوب إفريقيا. وسلطت حلقات النقاش الضوء على الممارسات الرائدة على المستوى الدولي في مجالات الضمانات الوقائية، ووفرت منتدى لمسؤولي البنوك المركزية لتبادل الخبرات. وبالإضافة إلى ذلك، عُقد منتدى رفيع المستوى بشأن الحوكمة في البنك المركزية في دبي. وشارك في هذا المنتدى موظفو البنوك المركزية رفيعو المستوى والمدققون الخارجيون العاملون معهم. وقد سلط هذا المنتدى الضوء على مناهج مختلفة ومراحل رئيسية مختلفة بين البنوك المركزية المشاركة في تعزيز المراقبة والعوامل التي تحقق الحوكمة الجيدة، مثل التدقيق الداخلي، ووظائف إدارة المخاطر، ولجان التدقيق.

وتختار لجنة التدقيق الخارجي واحدا من أعضائها رئيسا لها، وتحدد إجراءاتها، وتكون مستقلة عن الإدارة العليا للصندوق في الإشراف على عملية التدقيق السنوي. وتجتمع اللجنة كل عام في واشنطن العاصمة، عادة في يناير أو فبراير، للإشراف على أعمال التخطيط لعملية التدقيق السنوي؛ وفي يونيو بعد استكمال عملية التدقيق؛ وتجتمع أيضا في شهر يوليو لتعرض على المجلس التنفيذي موجز إحاطة. ويتشاور موظفو الصندوق والمدققون الخارجيون مع أعضاء اللجنة طوال العام. وضمت اللجنة في عضويتها لعام ٢٠١٧ السيدة ماري بارث، أستاذ المحاسبة في جامعة ستانفورد؛ والسيد كاماليش فيكامزي، محاسب قانوني وكبير الشركاء في شركة محاسبة في الهند؛ والسيدة كاتي هودج، محاسب قانوني وشريك في شركة محاسبة دولية في أنتيغوا وبربودا.

مؤسسة التدقيق الخارجي

تتولى مؤسسة التدقيق الخارجي، التي يختارها المجلس التنفيذي بالتشاور مع لجنة التدقيق الخارجي ويعينها المدير العام، مسؤولية إجراء التدقيق الخارجي السنوي للصندوق، وإبداء الرأي بشأن الكشوف المالية للصندوق، بما في ذلك الحسابات التي تُدار بموجب القسم الثاني (ب) من المادة الخامسة من اتفاقية تأسيس الصندوق ونظام تقاعد الموظفين. وعند انتهاء التدقيق السنوي، تعرض لجنة التدقيق الخارجي على المجلس التنفيذي موجز إحاطة يتضمن نتائج التدقيق، وترفع التقرير الصادر عن مؤسسة التدقيق الخارجي، عن طريق المدير العام والمجلس التنفيذي، إلى مجلس المحافظين للنظر فيه.

وتُعيَّن مؤسسة التدقيق الخارجي لمدة خمس سنوات، قابلة للتجديد لمدة تصل إلى خمس سنوات أخرى. وقد تم تعيين شركة PricewaterhouseCoopers بوصفها مؤسسة التدقيق الخارجي للصندوق في نوفمبر ٢٠١٤. ويمكن لمؤسسة التدقيق الخارجي أداء خدمات استشارية معينة، ما عدا الخدمات المحظورة، ومع تطبيق ضمانات وقائية مشددة لحماية استقلالية مؤسسة التدقيق. وتشمل هذه الضمانات الوقائية إشراف لجنة التدقيق الخارجي، إلى جانب موافقة المجلس التنفيذي، في حالة تجاوز رسوم الخدمات الاستشارية لحد معين.

مكتب التدقيق والتفتيش الداخلي

يقوم مكتب التدقيق والتفتيش الداخلي بوظيفة مستقلة بشأن الضمانات والاستشارات صُممت لحماية وتعزيز الصندوق. وترتكز مهام مكتب التدقيق والتفتيش الداخلي على محورين: (١) تقييم فعالية الحوكمة، وإدارة المخاطر، والضوابط الداخلية في الصندوق؛ و(٢) العمل كجهة استشارية وداعمة لتحسين أساليب عمل الصندوق من خلال إسداء المشورة بشأن أفضل الممارسات واستحداث حلول للرقابة تكون فعالة من حيث التكلفة. ويعمل المكتب تحت إشراف الإدارة العليا ويقدم تقاريره الوظيفية إلى لجنة التدقيق الخارجي، وذلك ضمانا لاستقلاليته.

واشتمل عمل مكتب التدقيق والتفتيش الداخلي خلال السنة المالية ٢٠١٧ على المدفوعات المتعلقة بزيادة الحصص في إطار المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص، ومنهج الصندوق لإدارة تحديد الهوية وإمكانية الوصول (لإدارة إمكانية اطلاع الأفراد على الأصول الإعلامية)، والضوابط التي يطبقها الصندوق لإدارة المخاطر المتعلقة بالبائعين الخارجيين، وتقييم مستقل للنموذج الأولي لسجل البيانات الاقتصادية في الصندوق.

وفضلا عن ذلك، أصدر مكتب التدقيق والتفتيش الداخلي تقرير المراقبة الدوري الثامن بشأن حالة خطط التنفيذ استجابة لتوصيات مكتب التقييم المستقل في الصندوق التي يعتمدها المجلس. وكان هذا ثالث تقرير يعدُّه مكتب التدقيق والتفتيش الداخلي من هذا القبيل. وتناول التقرير تقييم التقدم المحرز على مدار العام السابق بشأن الإجراءات الواردة في خطط التنفيذ الأربع والناشئة عن التقييمات الأخيرة لمكتب التقييم المستقل، فضلا عن أربع خطط أخرى صُنفت إجراءات الإدارة الفردية بشأنها على أنها «قيد التنفيذ» في تقرير المراقبة الدوري السابع. واضطلعت لجنة التقييم التابعة للمجلس التنفيذي بمراجعة تقرير المراقبة الدولي الثامن في مارس ٢٠١٧، ووافق عليه المجلس التنفيذي في إبريل ٢٠١٧.

ويبلِّغ المجلس التنفيذي بأنشطة مكتب التدقيق والتفتيش الداخلي مرتين سنويا من خلال تقرير حول الأنشطة يتضمن معلومات عن نتائج التدقيق وحالة تنفيذ التوصيات المتعلقة بالتدقيق. وعُقدت آخر جلسة إحاطة للمجلس بشأن هذه المسائل في يناير ٢٠١٧.

مكتب التقييم المستقل

أُنشئ مكتب التقييم المستقل في عام ٢٠٠٠ بغرض تقييم سياسات الصندوق وأنشطته تقييما مستقلا وموضوعيا. ومكتب التقييم المستقل، وفقا لصلاحياته، مستقل تماما عن الإدارة العليا للصندوق وموظفيه، ويعمل دون أدنى تدخل من المجلس التنفيذي للصندوق. ويتولى المكتب مهمة تقوية ثقافة التعلم داخل الصندوق، وتعزيز مصداقية الصندوق لدى الأطراف الخارجية، ودعم الحوكمة المؤسسية ووظائف المجلس التنفيذي المتعلقة بالإشراف.

مراجعات المجلس التنفيذي للتقارير والتوصيات الصادرة عن مكتب التقييم المستقل

صندوق النقد الدولي والأزمات في اليونان وآيرلندا والبرتغال

في يوليو ٢٠١٦، اضطلع المجلس بمراجعة تقرير أعده مكتب التقييم المستقل بشأن الصندوق والأزمات في اليونان وآيرلندا والبرتغال. ورحب المديرون التنفيذيون بالتقرير وأعربوا عن تقديرهم للبيان المرفق به الذي أصدره المدير العام. وقد وافقوا على أن نتائج التقرير تقدم رؤى ودروسا قيمة للتصدي للأزمات في البلدان الأعضاء في الاتحادات النقدية. وأكد المديرون على أن عمل مكتب التقييم المستقل لا يزال يؤدي دورا حيويا في تقوية ثقافة التعلم داخل الصندوق، وتعزيز مصداقية الصندوق لدى الأطراف الخارجية، ودعم مسؤوليات المجلس التنفيذي المتعلقة بالإشراف.

وتشاطر المديرون على نطاق واسع الاتجاه العام للنتائج الرئيسية التي خلص إليها مكتب التقييم المستقل، وأيدوا توصياته بصفة عامة، وإن كان بإبداء بعض المحاذير. فقد أقر المديرون بأنه على الرغم من أن الصندوق بحاجة إلى التعلم من تجربة البرامج الثلاثة المتعلقة بأزمات في منطقة اليورو، فمن المهم الاعتراف بالظروف الصعبة وغير المسبوقة التي كانت سائدة في ذلك الوقت. واشتملت التحديات الرئيسية على الخسارة المفاجئة للقدرة على الوصول إلى الأسواق، والحاجة إلى معالجة الاختلالات العميقة دون إمكانية اللجوء إلى ضبط سعر الصرف الاسمي، وعدم توافر الاحتياطات في منطقة اليورو. وأشار المديرون أيضا إلى أن حالة انعدام اليقين والخوف من العدوى كانتا حادتين نظرا لما خلفته الأزمة المالية العالمية. وشددوا على أنه يجب تقييم أداء الصندوق في حالات الأزمات هذه في سياق أوسع حيث يعمل في مجالات لم يطرقها من قبل.

وعلى إثر هذه الخلفية، رأى المديرون أن البرامج التي يدعمها الصندوق نجحت في كسب الوقت اللازم لبناء الاحتياطات الأوروبية، ومنع انتشار الأزمة، واستعادة النمو والقدرة على الوصول إلى الأسواق في آيرلندا والبرتغال. ولاحظوا أن الاقتصاد السياسي للأزمة اليونانية كان معقدا وفريدا من نوعه. ورأى المديرون عموما أن الاتفاق الثلاثي غير المسبوق كان فعالا بوجه عام، مشيرين بصفة خاصة إلى كيفية تطور مشاركة الصندوق مع مرور الوقت. ومع ذلك، قد تكون الحاجة إلى التنسيق مع الشركاء الأوروبيين والتوصل إلى أرضية مشتركة معهم قد أثرت على قدرة الصندوق على العمل بسرعة كمدير للأزمة وأثارت انتقادات مفادها أن عمليته الخاصة بصنع القرار تفتقر إلى الشفافية.

وتمشيا مع الممارسات الراسخة، أولت الإدارة العليا والموظفون عناية خاصة للمناقشة عند صياغة خطة التنفيذ، بما في ذلك مناهج لرصد التقدم المحرز.

أعمال رقابة الصندوق متعددة الأطراف

أصدر مكتب التقييم المستقل في مارس ٢٠١٧ تحديثا لتقييم عام ٢٠٠٦ لأعمال رقابة الصندوق متعددة الأطراف. وخلص إلى أنه قد تم إحراز تقدم كبير في بلوغ أهداف تقييم عام ٢٠٠٦ — لأن الأزمة المالية العالمية كانت بمثابة عامل مساعد في كثير من الإصلاحات. وقد تضمنت هذه الإصلاحات قرار الرقابة الموحد لعام ٢٠١٢، وأنشطة جديدة ساهمت في سد الثغرة في تحليلات ما قبل الأزمة في مجالات مثل مواطن الضعف والتداعيات في الاقتصادات المتقدمة، وإجراء مناقشة أكثر تنظيما عن المخاطر المالية الكلية من خلال عملية الإنذار المبكر. وفي الوقت نفسه، تزايدت صعوبة مهمة الحفاظ على الاتساق بين عدد كبير من المنتجات المتداخلة.

برنامج عمل مكتب التقييم المستقل

بالإضافة إلى استكمال المشروعات التي نوقشت أعلاه، واصل مكتب التقييم المستقل عمله بشأن تقييم الصندوق والحماية الاجتماعية وشرع في إجراء تقييمين إضافيين خلال السنة المالية ٢٠١٧. ويتناول تقييم الصندوق والحماية الاجتماعية تقييم كيفية استجابة الصندوق للاهتمام المتزايد الذي يولى للحماية الاجتماعية وسط تزايد الشواغل إزاء منع انخفاض معدل رفاهية الفئات الضعيفة أو تخفيف حدة هذا الانخفاض. وبالنظر إلى العقود الماضية، يركز التقييم على دور الصندوق ومنهجه إزاء الحماية الاجتماعية على المستوى المؤسسي؛ والعمل التشغيلي للصندوق بشأن الحماية الاجتماعية على المستوى القُطْري (في سياق الرقابة الاقتصادية، والإقراض، والمساعدة الفنية)؛ وتعاون الصندوق مع المؤسسات الأخرى التي تؤدي دورا مباشرا في تصميم سياسات واستراتيجيات وبرامج الحماية الاجتماعية، وتمويلها، وتقييمها. وعرض مكتب التقييم المستقل هذا التقييم على المجلس التنفيذي لمناقشته في يوليو ٢٠١٧.

ويتناول تقييم لعمل الصندوق والدول الهشة تحليلَ الدور الذي يؤديه الصندوق في البلدان التي تعاني من أوضاع ما بعد النزاع وأوضاع الهشاشة الأخرى من خلال إسداء المشورة، وتصميم البرامج (بتمويل وبدونه)، وبناء القدرات. ويركز التقييم على الإطار العام المتعلق بمشاركة الصندوق، ومدى تفاعل الصندوق مع الأطراف الخارجية

المعنية، ودور المجلس التنفيذي، ومسائل داخلية تتعلق بالموارد البشرية. وناقش المجلس التنفيذي مسودة تقرير مخصص بشأن هذا التقييم في نوفمبر ٢٠١٦؛ ويتوقع مكتب التقييم المستقل أن يقدم تقريرا إلى المجلس التنفيذي في أواخر السنة المالية ٢٠١٨.

ويجرى تقييم للرقابة المالية في الصندوق ولكنه لا يزال في مراحله المبكرة. وسيبحث التقرير جهود الصندوق الرامية إلى تعزيز الرقابة المالية منذ بداية الأزمة المالية العالمية. وسيبحث أيضا أهمية منتجات وأنشطة الصندوق في مجال الرقابة وجودتها وفعاليتها، على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف. وبالإضافة إلى ذلك، شرع مكتب التقييم المستقل في إجراء تحديثين لتقييمين من المقرر صدورهما في السنة المالية ٢٠١٨: «مشورة الصندوق بشأن سياسات سعر الصرف، ١٩٩٩–٢٠٠٥: إعادة النظر في تقييم مكتب التقييم المستقل لعام ٢٠٠٧؛ و»الشرطية الهيكلية في البرامج التي يدعمها الصندوق: إعادة النظر في تقييم مكتب التقييم المستقل لعام ٢٠٠٧.»

وفي المرحلة المقبلة، ينظر مكتب التقييم المستقل، بالتشاور مع أطراف معنية مختلفة، في موضوعات للتقييم في المستقبل. وفي أوائل السنة المالية ٢٠١٨، سيتم إعداد قائمة للموضوعات المحتملة لتكون أساس للمشاورات، وتوجيه اهتمام لجنة التقييم التابعة للمجلس التنفيذي إليها. ويمكن الاطلاع على المعلومات والوثائق المتعلقة بتقييمات لمكتب التقييم المستقل سواء المكتملة أو الجارية أو المستقبلية على الموقع الإلكتروني التالي على شبكة الإنترنت: www.ieo-imf.org.

تنفيذ التوصيات التي اعتمدها المجلس

في نوفمبر ٢٠١٦، وافق المجلس التنفيذي على خطة الإدارة للتنفيذ المتعلقة بتقرير التقييم بعنوان «خلف كواليس إعداد البيانات في الصندوق» (Behind the Scenes with Data at the IMF). وركزت المناقشة على توقيت إعداد استراتيجية طويلة الأجل بشأن البيانات والإحصاءات والإجراءات الخاصة بها، على النحو المقترح في التقييم. وتشير خطة الإدارة للتنفيذ إلى قيام فرقة عمل بصياغة هذه الاستراتيجية بعد مشاورات واسعة بين إدارات الصندوق وإحالتها إلى المجلس التنفيذي في موعد أقصاه نهاية عام ٢٠١٧.

ووافق المجلس التنفيذي في فبراير ٢٠١٧ على خطة الإدارة للتنفيذ المتعلقة بتقرير التقييم بعنوان «الصندوق والأزمات في اليونان وآيرلندا والبرتغال» (The IMF and the Crises in Greece, Ireland, and Portugal). وتشدد هذه الخطة على جهود الصندوق الجارية التي تهدف إلى تعزيز الأسس التحليلية لعمله، بغية الحد من احتمالات التدخل السياسي في التحليل الفني للصندوق وإعداد تقارير للعرض على المجلس بشأن تصميم البرامج في أعضاء الاتحادات النقدية والتعاون مع ترتيبات التمويل الإقليمية. وتشير الخطة أيضا إلى وضع بروتوكول لتبادل المعلومات بين مكتب التقييم المستقل وخبراء الصندوق.

وفي إبريل ٢٠١٧، وافق المجلس التنفيذي على «تقرير المراقبة الدورية الثامن بشأن حالة خطط التنفيذ والذي تم إعداده استجابة لتوصيات مكتب التقييم المستقل التي اعتمدها المجلس التنفيذي». وخلص التقرير إلى أن تنفيذ الإجراءات المتفق عليها كان متفاوتا منذ آخر تقرير، حيث شهدت الإجراءات المتعلقة بخطط الإدارة للتنفيذ التي أعدت في الفترة الأخيرة تقدما سريعا، بينما يتقدم العمل على الخطط القديمة بوتيرة أبطأ. وبوجه عام، يرى المجلس التنفيذي أن الإدارة العليا والخبراء ظلوا ملتزمين بتنفيذ الإجراءات المفتوحة في الوقت المناسب.

التواصل الخارجي والمشاركة في العمل مع الأطراف الخارجية المعنية

ترتكز أهداف الصندوق في التواصل الخارجي على محورين: أولا، الاستماع إلى الأصوات الخارجية من أجل تكوين فهم أعمق لمخاوفها وآرائها، بهدف إضفاء مزيد من الأهمية على مشورة الصندوق بشأن السياسات وتحسين جودتها؛ وثانيا، تعميق فهم العالم الخارجي لأهداف الصندوق وعملياته. وتضطلع إدارة التواصل في الصندوق بالمسؤولية الرئيسية عن تنفيذ أنشطة الصندوق للتواصل الخارجي ومشاركته في العمل مع الأطراف الخارجية المعنية.

وقد تطورت استراتيجية التواصل مع مرور الوقت، حيث تطور منهج الصندوق خلال العقد الماضي من تعزيز الشفافية إلى زيادة المشاركة الاستباقية في العمل مع وسائل الإعلام والأطراف المعنية الأخرى بهدف توضيح سياسات الصندوق وعملياته، وتمكين الصندوق من المشاركة في النقاش الفكري المتعلق بالقضايا الاقتصادية المهمة والمساهمة فيه، وتيسير إقامة عملية ثنائية الاتجاه للتعلم والحوار مع جميع أعضاء الصندوق بشكل أفضل.

ويستخدم الصندوق حاليا، شأنه شأن معظم المنظمات المعاصرة، التواصل كأداة استراتيجية للمساعدة في تعزيز فعاليته. وشكلت المشاركة الاستراتيجية في العمل باستخدام التكنولوجيات الجديدة، مثل شبكات التواصل الاجتماعي والفيديوهات والمدونات وملفات البث الرقمي، جزءا متزايد الأهمية من استراتيجية التواصل في الصندوق. وفي الوقت نفسه، بدأ الصندوق في الوصول إلى مجموعة جديدة من الجهات المؤثرة في عالم اليوم الذي يشهد تغيرات سريعة، ومنها منظمات المجتمع المدني وشبكات القطاع الخاص.

ويشارك الصندوق أيضا في جهود **نواب البرلمانات** – وهم مجموعة تقوم بدور مهم في عملية صنع القرارات الاقتصادية في بلدانها — ولا سيما من خلال الشبكة البرلمانية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وأيضا من خلال المشاركة الموجهة في العمل على المستويين القُطْري والإقليمي.

وعُقد المؤتمر السنوي للشبكة البرلمانية لمدة يومين خلال اجتماعات الربيع للصندوق والبنك الدولي وحضره نحو ١٧٠ نائبا برلمانيا من جميع الأقاليم. وعقدت السيدة كريستين لاغارد، المدير العام، والسيد جيم يونغ كيم، رئيس البنك الدولي، اجتماعا مع نواب البرلمان في قاعة البلدية. وتبادل خبراء الصندوق أيضا وجهات النظر مع البرلمانيين بشأن مجموعة من المسائل، مثل الفساد، وآفاق النمو في إفريقيا جنوب الصحراء، وعدم المساواة والوظائف.

وتحضيرا للاجتماعات السنوية لعام ٢٠١٨، التي ستُعقد في إندونيسيا، نظمت الشبكة البرلمانية أيضا حلقة نقاش لمدة يومين في سنغافورة لبرلمانيين من إندونيسيا، وماليزيا، والفلبين، وسنغافورة، وفييت نام. وشملت حلقة النقاش هذه قضايا خاصة بالبلدان، كما ناقشت المخاطر الاقتصادية التي تواجه منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا وكيف يمكن أن تعزز الإصلاحات التشريعية الاستثمار.

والتقى في تونس ما يزيد على ٤٠ برلمانيا من ١٠ بلدان — الجزائر والبحرين وجيبوتي ومصر والعراق والأردن ولبنان ومالطة والمغرب وتونس – لإطلاق فرع الشبكة البرلمانية الخاص بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وتضمَّن المؤتمر حلقات نقاش بشأن أولويات الإصلاح الاقتصادي وإصلاح الحوكمة على المستوى الإقليمي، ودور الشبكات الإقليمية، والبطالة بين الشباب، والدول الهشة.

وعلى المستوى الإقليمي أيضا، نظمت الشبكة البرلمانية زيارة ميدانية إلى نيروبي لمدة ثلاثة أيام شارك فيها حوالي ٢٠ برلمانيا من بلجيكا وبنن وبوروندي والكاميرون وكندا وفرنسا وليبريا ومدغشقر وباكستان والسنغال والسويد وتنزانيا وتونس وتركيا وأوغندا، حيث التقوا بممثلين عن الحكومة، والمجتمع المدني، والهيئات الدبلوماسية، والقطاع الخاص لمناقشة قضايا مثل الفساد، والنمو، واستحداث فرص العمل، وقضايا الجنسين، والمساعدة الفنية التي يقدمها الصندوق، وتنمية القدرات.

وعقد الصندوق حلقة نقاش خاصة في معهد فيينا المشترك ضمت برلمانيين من ألبانيا وكوسوفو ومولدوفا وصربيا وأوكرانيا. واشتملت حلقة النقاش، التي قُدمت بعدة لغات، على عروض بشأن قضايا خاصة بالبلدان وكذلك بشأن الحوكمة، وسياسة المالية العامة ومؤسساتها، واستقلالية البنك المركزي.

وقام برنامج الصندوق للزمالة مع منظمات **المجتمع المدني**، في عامه العاشر، برعاية ٥٠ ممثلا من منظمات المجتمع المدني من ٣٦ بلدا من البلدان النامية منخفضة الدخل للمشاركة في اجتماعات الربيع والاجتماعات السنوية المشتركة بين الصندوق والبنك الدولي. وفي إطار منتدى سياسات المجتمع المدني على هامش الاجتماعات، عقدت منظمات المجتمع المدني أكثر من ٩٠ حلقة نقاش — كان الصندوق ممثلا في كثير منها — تناولت قضايا مثل عدم المساواة، وقضايا الجنسين، والديون، والإدارة المالية العامة، والضرائب الدولية، والحماية الاجتماعية، ودعم الغذاء والطاقة، والفساد. وخلال الاجتماعات السنوية لعام ٢٠١٦، قام مشروع أكشن إيد وبريتون وودز — بالمشاركة مع الصندوق — بتنظيم حلقة نقاش رائدة بشأن قضايا الجنسين ضمت بين المتحدثين الرئيسيين فيها السيد ديفيد ليبتون النائب الأول للمدير العام، وهي الأولى من نوعها.

وإلى جانب اجتماعات الربيع والاجتماعات السنوية، يتعاون الصندوق مع المجتمع المدني من خلال عقد اجتماعات ثنائية، وجلسات إحاطة، وحلقات تطبيقية، ومشاورات إلكترونية بشأن موضوعات مثل استمرارية القدرة على تحمل الديون في البلدان النامية منخفضة الدخل، والحوكمة، وعدم المساواة، والضمانات الوقائية الاجتماعية. وخارج المقر الرئيسي، استكملت الفعاليات الإقليمية في كينيا وفي الأردن التعاون الجاري مع المجتمع المدني المحلي خلال بعثات خبراء الصندوق. والتقت السيدة المدير العام أيضا بممثلين عن منظمات المجتمع المدني الأوغندية خلال زيارتها للبلد، وناقشت خلالها قضايا الحوكمة، وسياسات المالية العامة، والضرائب الدولية.

وبالنظر إلى أهمية تفهم ومعالجة أثر الأزمة المالية العالمية على العمالة، واصل الصندوق التعاون بشكل منتظم مع منظمات العمل على المستوى العالمي والإقليمي والوطني. واستضاف الصندوق في مقره الرئيسي اجتماعه رفيع المستوى الذي يُعقد كل عامين مع الاتحاد الدولي لنقابات **العمال**. والتقى سبعون ممثلا عن نقابات العمال من ٣٠ بلدا مع المدير العام والخبراء لمناقشة قضايا تضمنت أدوات السياسات لدعم الوظائف والنمو، وسياسات سوق العمل، عدم المساواة في الدخل وعدم المساواة بين الجنسين، وقضايا تتعلق بتغير المناخ والطاقة.

ويواصل الصندوق تقدير مشاركته في العمل مع **الشباب** باعتبارهم القائمين على إحداث تغيير اليوم وقادة الغد. وتلتقي الإدارة العليا وكبار موظفي الصندوق كثيرا مع الطلاب، والشباب من رواد الأعمال والقيادات الشبابية أثناء الزيارات القُطْرية، التي يتبادلون فيها الآراء بشأن القضايا التي تشغل بال الشباب في بلدانهم. وفي إطار برنامج زمالة الشباب، يدعو الصندوق أيضا قيادات شبابية لحضور اجتماعات الربيع والاجتماعات السنوية، حيث يتسنى لهم حضور مختلف المناسبات وحلقات النقاش، والتفاعل مع صناع السياسات وخبراء الصندوق. وبالنسبة لاجتماعات الربيع لعام ٢٠١٧، فقد شارك ١٣٠ طالبا جامعيا من منطقة واشنطن العاصمة في هذا البرنامج.

ويوفر الصندوق أيضا منبرا لقيادات شبابية عالمية لتبادل الخبرات والأفكار بشأن موضوعات تهمهم من خلال حوار الصندوق الشبابي الذي يُعقد خلال الاجتماعات السنوية. وكان موضوع الحوار الشبابي لعام ٢٠١٦ هو أثر الفساد في بلدانهم ووسائل التصدي له. ودعا الصندوق أيضا السيدة فيونا موتيسي، وهي بطلة أوغندية شابة في لعبة الشطرنج وموضوع فيلم بعنوان «ملكة كاتوي» (Queen of Katwe)، إلى تشاطر تجربتها مع المشاركين في اجتماع الربيع عن نشأتها في حي فقير في كاتوي.

المشاركة في العمل من خلال المسؤولية الاجتماعية للمنظمة

يثبت الصندوق، من خلال برامجه المعنية بالمسؤولية الاجتماعية للمنظمة، التزامه كمنظمة بتعزيز رفاهية المجتمع والبيئة الأوسع التي يعمل فيها واستمرارية هذه الرفاهية. فعلى سبيل المثال، حقق الصندوق تعادل الانبعاث الكربوني من خلال الجهود الجارية للحد من انبعاثات الكربون في عملياته. وبالإضافة إلى ذلك، يشتري الصندوق موازنات كربون مساوية أو أكبر من إجمالي انبعاثاته من الكربون. وتدعم هذه الموازنات المشروعات القابلة للاستمرار بيئيا في ثمانية بلدان. ومن خلال شراء مواد قابلة للتفتت، حقق الصندوق انخفاضا في نفايات مدافن القمامة قدره ٨٪ في العام الماضي. ويشارك الصندوق أيضا في ممارسات شراء قابلة للاستمرار تركز على مجالين رئيسيين للمشتريات — المستلزمات والأجهزة الإلكترونية المكتبية. وتعد هذه التدابير بعض الأمثلة على الطرائق التي يسهم بها الصندوق في الإدارة المسؤولة للموارد البيئية.

العمل التطوعي

هناك ركيزة مهمة أخرى من ركائز المسؤولية الاجتماعية للصندوق وهي برامجه بشأن العمل التطوعي. وخلال العام، تلقت الأنشطة الخيرية التي يقوم بها موظفو الصندوق دعما لإطلاق برنامج مين زو التطوعي، وهو مبادرة تنسق الأنشطة التطوعية للموظفين في المجتمع المحلي في واشنطن العاصمة، حول المقر الرئيسي للصندوق. وسُمي البرنامج تقديرا لنائب المدير العام السابق السيد مين زو، المعروف بين الموظفين بإخلاصه في خدمة المجتمع.

وقد أعلنت السيدة المدير العام عن البرنامج في ١٢ يناير أثناء الاحتفالية التطوعية السنوية بتركة الدكتور مارتن لوثر كينغ جونيور في مجال خدمة المجتمع. واجتمع أكثر من ٤٠٠ من موظفي ومتقاعدي الصندوق من أجل هذه المناسبة وقاموا بتجميع أدوات العناية بالنظافة الشخصية التي وزعتها منظمة الأعمال الخيرية الدولية «الرؤية العالمية» على الأشخاص النازحين بسبب الكوارث الطبيعية، بما في ذلك ضحايا عاصفة ماثيو في هايتي.

ويشتمل برنامج مين زو التطوعي على مكونين أساسيين: توجيه أطفال المدارس في المجتمعات المحرومة من الخدمات، على سبيل المثال، من خلال فصول تعليم المبادئ المالية والإشراف على كتابة المقالات، ومساعدة المشردين، مثلا، من خلال إعداد وتقديم وجبات غذائية لمآوى المشردين في منطقة واشنطن. ومن المقرر القيام بحملات تجميع سنوية للمعاطف الشتوية، ولعب الأطفال والأغذية. وتقوم مجموعة من الموظفين تُعرف باسم نادي

المتطوعين في الصندوق بتنسيق الكثير من الأنشطة، ومن ثم تشجيع روح التطوعية في جميع أرجاء الصندوق.

وتتولى منظمة Giving Together التابعة للصندوق إدارة برنامج مين زو التطوعي وتتولى تنسيق التبرعات من المؤسسة والموظفين، وتتضمن حملة تبرعات سنوية، وإطلاق نداءات الإغاثة الإنسانية، والمنح المقدمة للأعمال الخيرية على المستويين المحلي والدولي، وإدارة التبرعات الخيرية أثناء زيارات الموظفين للعديد من البلدان.

وفي عام ٢٠١٧، تبرع موظفو الصندوق، أثناء إحدى حملات منظمة Giving Together، بمبلغ ٢,٥ مليون دولار، شاملا قيمة مقابلة بنسبة ٥٠٪ مقدمة من الصندوق، وبنسبة مشاركة من الموظفين قدرها ٣٣٪، متجاوزة النسبة المستهدفة وقدرها ٢٥٪.

المكتب الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ

نظرا لأن المكتب الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ هو بمثابة نافذة الصندوق في هذه المنطقة ذات الأهمية المتنامية في الاقتصاد العالمي، فإنه يتابع التطورات الاقتصادية والمالية لإضفاء رؤية أكثر تركيزا على الواقع الإقليمي لأنشطة الصندوق الرقابية في مجال الاقتصاد. ويسعى المكتب إلى زيادة فهم سياسات الصندوق في المنطقة وإعلام الصندوق بالمنظورات الإقليمية للقضايا الرئيسية. وانطلاقا من هذا الدور، يشارك المكتب الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ في أنشطة الرقابة الثنائية — التي تجُرى حاليا في اليابان ونيبال — كما زاد من مشاركته في أنشطة الرقابة الإقليمية.

ويشارك موظفو المكتب مشاركة نشطة في المنتديات التي تُعقد في آسيا، ومنها رابطة أمم جنوب شرق آسيا بالإضافة إلى الصين واليابان وكوريا (آسيان+٣)؛ ومجلس التعاون الاقتصادي لبلدان آسيا والمحيط الهادئ، واجتماع مديري البنوك المركزية في شرق آسيا والمحيط الهادئ؛ واجتماع محافظي البنوك المركزية في بلدان جزر المحيط الهادئ. ويسهم المكتب في تنمية القدرات في المنطقة من خلال برنامج المنح الدراسية من أجل آسيا المشترك بين اليابان والصندوق، وحلقة النقاش المشتركة من أجل آسيا بين اليابان والصندوق، وحلقات نقاش أخرى بشأن بناء القدرات. ومن الأمثلة على حلقات النقاش المعنية ببناء القدرات حلقة النقاش التي عقدت في يوليو ٢٠١٦ في كولومبو بسري لانكا بشأن الإنفاق الاجتماعي من أجل النمو الشامل للجميع بالاشتراك مع البنك المركزي وإدارة الشؤون المالية في الصندوق.

وبالإضافة إلى ذلك، يقوم المكتب بأعمال التواصل الخارجي والتوظيف في اليابان وباقي بلدان المنطقة، كما يشارك في الحوار مع صناع السياسات الآسيويين بشأن قضايا السياسات الراهنة ذات الأهمية لعمل الصندوق. وتضمنت مؤتمرات السياسات المنعقدة في طوكيو تنظيم فعالية مشتركة مع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي بشأن مخاطر المالية العامة، وحيز المالية العامة، وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (فبراير ٢٠١٧)، وفعالية مشتركة أخرى مع جامعة هيتوتسوباشي بشأن النظام النقدي الدولي (مارس ٢٠١٧). واشترك المكتب أيضا مع السلطات الأسترالية في تنظيم مؤتمر بشأن الاستثمار والتجارة وتنمية الأسواق الرأسمالية في المنطقة، عُقد في سيدني في ديسمبر ٢٠١٦.

السيدة كريستين لاغارد المدير العام للصندوق تتحدث أمام فريق خلال الاجتماعات السنوية لعام ٢٠١٦ في قاعة المؤتمرات المعاد تجديدها مؤخرا في مبنى المقر الرئيسي HQ1.

المكتب الإقليمي في باريس وبروكسل

يضطلع مكتبا الصندوق في أوروبا، الكائنين في باريس وبروكسل، بدور حلقة الاتصال مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي والبلدان الأعضاء فيه، وكذلك مع الكثير من المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني في أوروبا. ويشترك المكتب في العمل مع مؤسسات مثل المفوضية الأوروبية، والبنك المركزي الأوروبي، وآلية الاستقرار الأوروبية، والبرلمان الأوروبي، وكذلك مع اللجنة الاقتصادية والمالية، ومجموعة العمل المنبثقة عن مجموعة اليورو، بشأن منطقة اليورو وسياسات الاتحاد الأوروبي وكذلك البرامج القُطْرية التي يشترك في تمويلها الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي. ويمثل كذلك الصندوقَ لدى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

ويدعم المكتب أيضا عمليات الصندوق في أوروبا، بما في ذلك أعمال الرقابة الاقتصادية، والبرامج التي يدعمها الصندوق، والمساعدة الفنية، ويساعد في تنسيق أنشطة الاتصال والتواصل الخارجي عبر المنطقة. وبصورة أعم، فإنه يعزز الحوار بشأن القضايا الاقتصادية العالمية مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي، والمنظمات الدولية، والحكومات، والمجتمع المدني في أوروبا، ويجتمع بصفة منتظمة مع ممثلي اتحادات الصناعات، والاتحادات العمالية، ومراكز البحوث، والأسواق المالية، ووسائل الإعلام.

ونظم المكتب عدة حلقات تطبيقية وفعاليات مشتركة، بما في ذلك مؤتمر مشترك مع المكتب الأوروبي للبنك الدولي بشأن الأثر الاقتصادي لأزمة اللاجئين، ومؤتمر سنوي مع إدارة شؤون المالية العامة في الصندوق بشأن سياسات المالية العامة المتطورة في أوروبا. وينظم المكتب مآدب غذاء رفيعة المستوى لمناقشة السياسات مرتين كل عام في باريس وبروكسل ولندن وبرلين لمناقشة آراء الصندوق بشأن التحديات الرئيسية التي تواجه الاقتصاد الأوروبي. وألقى خبراء الصندوق كلمات خلال المؤتمرات الدولية في بلجيكا وفرنسا وألمانيا وآيرلندا وإيطاليا ولكسمبرغ وهولندا وإسبانيا والمملكة المتحدة.

وكجزء من دور المكتب في دعم تنمية القدرات والتواصل الخارجي، شارك المكتب في رعاية حلقة تطبيقية عُقدت في معهد فيينا المشترك لبرلمانيين من عدة بلدان من الاتحاد الأوروبي، وتحدث الخبراء خلال فعاليات أخرى عقدها هذا المعهد. وتشمل أنشطة التواصل الخارجي للمكتب إصدار نشرة إخبارية خارجية تقدم معلومات حديثة بانتظام عن الفعاليات التي ينظمها الصندوق ومنشورات للأطراف المعنية الأوروبية الرئيسية، وموقعا خارجيا على شبكة الإنترنت وإطلاق صفحة نشطة على موقع تويتر. وأخيرا، يدعم المكتب جهود الصندوق المتعلقة بتعيين الموظفين عن طريق عقد مقابلات مع المرشحين في جامعات عدد من البلدان الأوروبية.

أنشطة التواصل الخارجي التي يجريها الممثلون المقيمون

ينتشر الممثلون المقيمون التابعون للصندوق في ٨٥ بلدا في جميع أنحاء العالم، ويضطلعون بمجموعة متنوعة من أنشطة التواصل تهدف إلى تحسين فهم عمل الصندوق والقضايا الاقتصادية الكلية، غالبا من خلال التعاون مع الجامعات المحلية والحكومات والمنظمات غير الحكومية.

وفي مدغشقر، على سبيل المثال، ساهم الممثل المقيم السيد باتريك إمام، أثناء مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٧، في تنظيم حلقة نقاش عامة بشأن العمل التحليلي الذي يعتبر ذا أهمية كلية — توسيع نطاق الاستثمارات، وتعزيز القدرة على الصمود أمام الكوارث الطبيعية، ومكافحة الفساد. وشهدت الحلقة حضورا كبيرا، حيث شارك فيها ممثلون عن وزارات حكومية، وبرلمانات، والخدمة المدنية، والمنظمات غير الحكومية، والصحفيون، وانطوت على مشاركة حية من الجمهور. وكانت ردود الفعل إيجابية، حيث حظيت الحلقة بتغطية صحفية كبيرة وطلب عقد حلقة مماثلة أثناء المشاورات المقبلة في إطار المادة الرابعة.

وفي إندونيسيا، قام مكتب الممثل المقيم في جاكرتا، في إطار برنامج «رحلة إلى إندونيسيا» الموسع في الفترة السابقة للاجتماعات السنوية المشتركة بين الصندوق والبنك الدولي لعام ٢٠١٨ في بالي، بتنظيم العديد من الفعاليات بالمشاركة مع السلطات الإندونيسية. واشتملت الفعاليات على عروض حول الصندوق، والاجتماعات السنوية، والاقتصاد الإندونيسي، وكانت موجهة إلى الطلاب وهيئات التدريس في الجامعات، والموائد المستديرة الأكاديمية، والبرلمانيين، ومنظمات المجتمع المدني، ومجتمع الأعمال. ومن المقرر تنظيم المزيد من هذه الفعاليات في السنة المالية ٢٠١٨.

وللمساعدة على بناء توافق في الآراء بشأن برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل الذي يدعمه الصندوق في منغوليا، اضطلع السيد نيل ساكر الممثل المقيم بأنشطة تواصل خارجي مكثفة، وأجرى مقابلات مع وسائل الإعلام وقدم عروضا عامة، وعقد اجتماعات، وظل على اتصال وثيق بالمجتمع المدني، ومجتمع الأعمال، ونقابات العمال، والمستثمرين الدوليين، والدبلوماسيين. وتم بث إحدى حلقات النقاش بشأن البرنامج الاقتصادي على جميع محطات بلومبرغ على مستوى العالم. وأقام السيد ساكر

علاقة وثيقة مع إحدى الكليات المحلية لذوي الاحتياجات الخاصة، وخلال زيارة السيد ميتسوهيرو فوروساوا نائب المدير العام في عام ٢٠١٦ تبرع الصندوق بكتب في بادرة دعم حظيت بقبول طيب.

أما السيد باس باكر، الممثل الإقليمي المقيم الأول لمنطقة وسط وشرق أوروبا، فيقيم بمدينة وارسو في بولندا، ويترأس المكتب الكائن في مينسك، بيلاروس. ويلقي كلمات في الكثير من الفعاليات الإقليمية، بما في ذلك المنتدى الاقتصادي في كرينيكا، بولندا، وهو أكبر مؤتمر في المنطقة، ويحضره أكثر من ٣,٠٠٠ مشارك، والمنتدى السنوي للعملات الأجنبية في منطقة وسط وشرق أوروبا في فيينا، الذي يضم ١,١٠٠ مندوب ومتحدث من وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية، ومستثمرين، وقادة في مجال الأعمال، ورؤساء المؤسسات المالية.

وفي عام ٢٠١٦، شارك مكتب الصندوق في أرمينيا في عمليات التشاور العامة التي تعقدها السلطات قبل الموافقة على التشريعات الرئيسية. وتواظب السيدة تيريزا دابان سانشير الممثل المقيم على حضور اجتماعات المجالس الضريبية، وهي منصات مشتركة بين القطاعين العام والخاص تفتح المجال أمام الحكومة ومجتمع الأعمال لمناقشة القضايا الضريبية، لتعزيز صورة الصندوق والمساعدة على التأكد من أن مناقشة التشريعات الرئيسية تتضمن مدخلات المساعدة الفنية من الصندوق.

وفي ديسمبر ٢٠١٦، نظم السيد نومان ريبي الممثل المقيم في موريتانيا عرضا بشأن تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي في نواديبو، موريتانيا، وهي أول فعالية من نوعها تعقد خارج العاصمة نواكشوط. وحضر هذه الفعالية عدد قياسي من المشاركين من مجتمع الأعمال، بما في ذلك شركات صيد الأسماك والتعدين الرئيسية، والمصرفيون، إلى جانب أعضاء من المجتمع المدني من المهتمين بالمنظورات العالمية والإقليمية للصندوق.

وفي البرازيل، كثف السيد فابيان بورنهورست الممثل المقيم أنشطة التواصل الخارجي أثناء فترة من الانكماش الاقتصادي الحاد وعدم اليقين السياسي الكبير، للوصول إلى جمهور أكبر. وتواصل مكتب البرازيل بشكل متزايد مع الحكومات الإقليمية ومراكز البحوث والمجتمع المدني ووسائل الإعلام. وبالإضافة على عرض وجهة نظر الصندوق بشأن الاقتصادين المحلي والإقليمي، تضمنت الأنشطة مشاركة السيد بورنهورست في حلقات نقاش لتوضيح دور الصندوق في تعزيز الشفافية المالية.

حصص العضوية والحوكمة

حصص العضوية في الصندوق

تمثل اشتراكات الحصص مكونا أساسيا في موارد الصندوق المالية. وتخصَّص لكل بلد عضو في الصندوق حصة محددة تقوم في الأساس على مركزه النسبي في الاقتصاد العالمي. وحصة كل بلد عضو هي التي يتحدد على أساسها الحد الأقصى لالتزاماته المالية تجاه الصندوق، وقوته التصويتية، كما تؤثر على حجم التمويل الذي يمكنه الحصول عليه من الصندوق.

وعند انضمام أحد البلدان إلى الصندوق، تخصَّص له حصة مبدئية في حدود حصص الأعضاء القائمين ذوي الحجم الاقتصادي والخصائص الاقتصادية المشابهة. ويسترشد الصندوق بصيغة الحصص للمساعدة في تقييم المركز النسبي للعضو الجديد.

وصيغة الحصص الحالية هي متوسط مرجح لإجمالي الناتج المحلي (بوزن ٥٠٪) ودرجة الانفتاح (٣٠٪) ومدى التغير الاقتصادي (١٥٪) وحجم الاحتياطيات الدولية (٥٪). ولهذا الغرض، يقاس إجمالي الناتج المحلي باستخدام مزيج من إجمالي الناتج المحلي القائم على أسعار الصرف السائدة في السوق (بوزن ٦٠٪) وعلى أسعار الصرف حسب تعادل القوى الشرائية (٤٠٪). كذلك تتضمن الصيغة «عامل تقليص» يحد من التباين في أنصبة الحصص المحسوبة للبلدان المختلفة.

والعملة التي تحُرر بها الحصص هي حقوق السحب الخاصة التي يستخدمها الصندوق كوحدة حساب. وأكبر البلدان الأعضاء في الصندوق هي الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تبلغ حصتها الحالية (حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠١٧) ٨٣ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ١١٤ مليار دولار)، وأصغرها توفالو التي تبلغ حصتها ٢,٥ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٣,٤ ملايين دولار).

وفي ٢٦ يناير ٢٠١٦، استُوفيت الشروط المطلوبة لتنفيذ زيادات الحصص المتفق عليها في إطار المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص. ونتيجة لذلك، زادت حصة كل البلدان الأعضاء في الصندوق البالغ عددها ١٨٩ بلدا بحيث تصل الزيادة المجمعة إلى ٤٧٧ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٦٥٤ مليار دولار أمريكي) صعودا من حوالي ٢٣٨,٥ مليار وحدة (حوالي ٣٢٧ مليار دولار). وحسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠١٧، سدد ١٧٩ عضوا من بين ١٨٩ عضوا مدفوعاتهم للحصص، وهو ما يشكل أكثر من ٩٩٪ من إجمالي الزيادات في الحصص، وبلغ إجمالي الحصص ٤٧٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (نحو ٦٥٢ مليار دولار).

المراجعة العامة الخامسة عشرة لحصص العضوية

قدم المجلس التنفيذي في سبتمبر ٢٠١٦ تقريرا عن تقدم سير العمل إلى مجلس محافظي الصندوق بشأن المراجعة العامة الخامسة عشرة لحصص العضوية. وأقر المجلس التنفيذي في تقريره بأنه في ضوء التباين الكبير في الآراء بشأن الكثير من القضايا الرئيسية المتعلقة بالمراجعة العامة الخامسة عشرة، فإن هناك حاجة إلى مزيد من التفكير في أفضل طريقة للمضي قدما في العمل. وتعهد المجلس التنفيذي برفع تقرير إلى مجلس المحافظين عن نتائج هذه المناقشات في المستقبل القريب.

وفي أكتوبر ٢٠١٦، أعادت اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية تأكيد التزامها بالحفاظ على صندوق نقد دولي قوي وقائم على حصص العضوية ومزود بالموارد الكافية بما يتيح له الحفاظ على دوره في مركز شبكة السلامة المالية العالمية. وذكرت اللجنة أنها تتعهد بالانتهاء من المراجعة العامة الخامسة عشرة والموافقة على صيغة جديدة لحصص العضوية كأساس لإعادة مواءمة أنصبة الحصص لتحقيق زيادة في الأنصبة للاقتصادات الدينامية بما يتماشى مع مراكزها النسبية في العالم، وبالتالي في أنصبة اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية ككل، وحماية أصوات الأعضاء الأكثر فقرا وتمثيلهم.

وأعربت اللجنة عن دعمها لإعادة وضع الجدول الزمني لاستكمال المراجعة الخامسة عشرة بما يتماشى مع الأهداف الواردة أعلاه بحلول اجتماعات الربيع لعام ٢٠١٩ وفي موعد أقصاه الاجتماعات السنوية لعام ٢٠١٩، رهنا باعتمادها من جانب مجلس المحافظين.

وفي نوفمبر ٢٠١٦، انتهى المجلس التنفيذي من إعداد خطة عمل أو اقترح أن يعتمد مجلس المحافظين قرارا (١) يشير إلى تقرير المجلس التنفيذي ويعرب عن الأسف لأنه لم يكن من الممكن تحقيق الجدول الزمني لاستكمال المراجعة الخامسة عشرة؛ و(٢) يدعو المجلس التنفيذي إلى العمل بسرعة على المراجعة الخامسة عشرة بما يتماشى مع الفهم الحالي للمجلس التنفيذي والتوجيهات التي قدمتها اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية؛ و(٣) يطلب من المجلس التنفيذي رفع تقرير نصف سنوي إلى مجلس المحافظين بشأن التقدم المحرز في المراجعة الخامسة عشرة على أن يقدم أول تقرير بحلول موعد الاجتماعات السنوية لعام ٢٠١٧؛ و(٤) يحث الأعضاء الباقين الذين لم يوافقوا حتى الآن على الزيادات في حصصهم بموجب المراجعة العامة الرابعة عشرة لحصص العضوية على الموافقة عليها دون مزيد من التأخير، ويحث الأعضاء الذين وافقوا على الزيادات في حصصهم على سدادها في الموعد المحدد. وقد اعتمد مجلس المحافظين القرار في أوائل ديسمبر ٢٠١٦.

التنوع الجنساني في المجلس التنفيذي

أصدر المجلس التنفيذي في يوليو ٢٠١٦ تقريره الأول إلى مجلس المحافظين بشأن التنوع الجنساني في المجلس داعيا البلدان الأعضاء إلى النظر في التنوع الجنساني عند تسمية مرشحين لشغل مناصب المديرين التنفيذيين وموظفيهم. وتابع المجلس بيانا صدرفي إبريل ٢٠١٦ عن اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية يعيد التأكيد على أهمية التنوع الجنساني في المجلس.

وأشار المديرون التنفيذيون إلى أن تحسين التنوع الجنساني سيؤدي إلى زيادة فعالية الصندوق وإلى زيادة الأدلة على أن المنظمات التي تديرها مجالس متنوعة تحقق نجاحا أكبر. وأكد المديرون على أن تنوع الموظفين واندماجهم يعززان جودة عمل الصندوق وتعاونه مع البلدان الأعضاء. وأيد المجلس التدابير التي اتخذتها الدول الأعضاء لتشجيع الاندماج الاقتصادي والجنساني حيث تكون لهما أهمية كلية للنمو الاقتصادي القابل للاستمرار.

حقوق السحب الخاصة

إدراج العملة الصينية في السلة الجديدة لحقوق السحب الخاصة

حق السحب الخاص هو أصل احتياطي دولي استحدثه الصندوق في عام ١٩٦٩ ليصبح مكملا للاحتياطيات الرسمية الخاصة بالبلدان الأعضاء. ويمكن للبلدان الأعضاء في الصندوق المشاركين في إدارة حقوق السحب الخاصة (جميع الأعضاء في الوقت الحالي) مبادلة حقوق السحب الخاصة بأي من العملات القابلة للاستخدام الحر. ويُستخدم حق السحب الخاص أيضا كوحدة حساب في الصندوق.

وتتحدد قيمة حق السحب الخاص وفق سلة من خمس عملات رئيسية. ويُجري المجلس التنفيذي مراجعة لمكونات السلة كل خمس سنوات. وعلى النحو الذي وافق عليه المجلس التنفيذي في نوفمبر ٢٠١٥، ستكون العملة الصينية، أي اليوان، قابلة للاستخدام الحر وتم إدراجها في سلة حقوق السحب الخاصة إلى جانب الدولار الأمريكي واليورو والين الياباني والجنيه الإسترليني.

الجدول ٣–٤

مبالغ العملات في سلة حقوق السحب الخاصة

الدولار الأمريكي	٠,٥٨٢٥٢
اليورو	٠,٣٨٦٧١
اليوان الصيني	١,٠١٧٤
الين الياباني	١١,٩٠٠
الجنيه الإسترليني	٠,٠٨٥٩٤٦

ويعبر إدراج اليوان الصيني في سلة العملات عن التقدم المحرز في إصلاح النظام النقدي ونظام سعر الصرف والنظام المالي، ويقر بالتقدم المحرز نحو تحرير وتحسين البنية التحتية للأسواق المالية في الصين. وتعد هذه المرحلة الرئيسية انعكاسا كذلك للتطور الجاري في الاقتصاد العالمي.

ويمثل وزن كل عملة في السلة الأهمية النسبية للعملات في النظم التجارية والمالية العالمية. وفي نوفمبر ٢٠١٥، قرر المجلس أيضا أن تكون الأوزان الأولية لكل عملة هي ٤١,٧٣٪ للدولار الأمريكي، و٣٠,٩٣٪ لليورو، و١٠,٩٢٪ لليوان الصيني، و٨,٣٣٪ للين الياباني، و٨,٠٩٪ للجنية الإسترليني.

وفي ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦، قرر المجلس أن تكون قيمة حقوق السحب الخاصة هي مجموع قيم مبلغ كل عملة على النحو الوارد في الجدول ٣–٤، وذلك اعتبارا من ١ أكتوبر ٢٠١٦.

الشفافية

تمثل الشفافية في السياسة الاقتصادية وتوافر البيانات الموثوقة عن التطورات الاقتصادية والمالية عاملين بالغا الأهمية في اتخاذ القرارات السليمة وسلاسة أداء الاقتصاد. ويطبق الصندوق سياسات لضمان توفير معلومات مفيدة وصحيحة على نحو آني لجمهوره العالمي — سواء عن دوره في الاقتصاد العالمي أو في اقتصادات بلدانه الأعضاء.

وتساعد الشفافية الاقتصادات على تحسين أدائها وتجعلها أقل تأثرا بالأزمات. وتشجع زيادة انفتاح البلدان الأعضاء على توسيع نطاق المناقشة العامة للسياسات ودراستها، وتعزز مساءلة صناع السياسات، ومصداقية السياسات، وتيسر عمل الأسواق المالية بكفاءة وسلاسة. وتسهم زيادة انفتاح الصندوق ووضوحه بشأن سياساته وما يقدمه من مشورة إلى بلدانه الأعضاء في فهم دور الصندوق وعملياته بشكل أفضل، وبناء زخم لمشورة الصندوق في مجال السياسات، وتيسير مساءلة المؤسسة. ومن المفترض كذلك أن يسهم التدقيق الخارجي في دعم جودة رقابة الصندوق وبرامجه.

ويستند منهج الصندوق إزاء الشفافية على المبدأ العام الذي يقضي بأن يسعى الصندوق إلى الكشف عن الوثائق والمعلومات بشكل فوري ما لم تكن هناك أسباب قوية ومحددة تحول دون الكشف عنها. ويحترم هذا المبدأ الطابع الطوعي لنشر الوثائق المتعلقة بالبلدان الأعضاء. وتُنشر الوثائق على الموقع الإلكتروني التالي للصندوق www.imf.org.

وعادة ما يكون نشر الوثائق القُطْرية التي يجرى إعدادها لنظر المجلس التنفيذي للصندوق («وثائق المجلس») «طوعي ولكن مفترض»، أي أنه يُشجَّع على نشر هذه الوثائق وإن كان ذلك طوعيا. وعادة ما يتم الحصول على موافقة العضو على نشر وثيقة من وثائق المجلس على أساس عدم اعتراض البلد العضو. ويكون نشر دراسات السياسات مفترضا ولكنه يخضع لموافقة المجلس، في حين يتطلب نشر الوثائق الخاصة ببلدان متعددة الحصول على موافقة المجلس أو الأعضاء المشاركين، حسب نوع الوثيقة المعنية.

وتتواصل جهود الصندوق الرامية إلى تحسين فهم عملياته والمشاركة مع الجمهور على نطاق أوسع على أساس أربعة خطوط عريضة وهي: (١) شفافية برامج الرقابة والبرامج التي يدعمها الصندوق؛ و(٢) شفافية عملياته المالية؛ و(٣) المراجعة والتقييم الخارجي والداخلي؛ و(٤) الاتصالات الخارجية. وتخضع سياسة الشفافية في الصندوق للمراجعة كل خمس سنوات: وقد أجريت آخر عملية مراجعة في عام ٢٠١٣. راجع أيضا القسمين بشأن «المساءلة» و«التواصل الخارجي والمشاركة في العمل مع الأطراف الخارجية المعنية».

المديرون التنفيذيون في الصندوق

(حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠١٧)

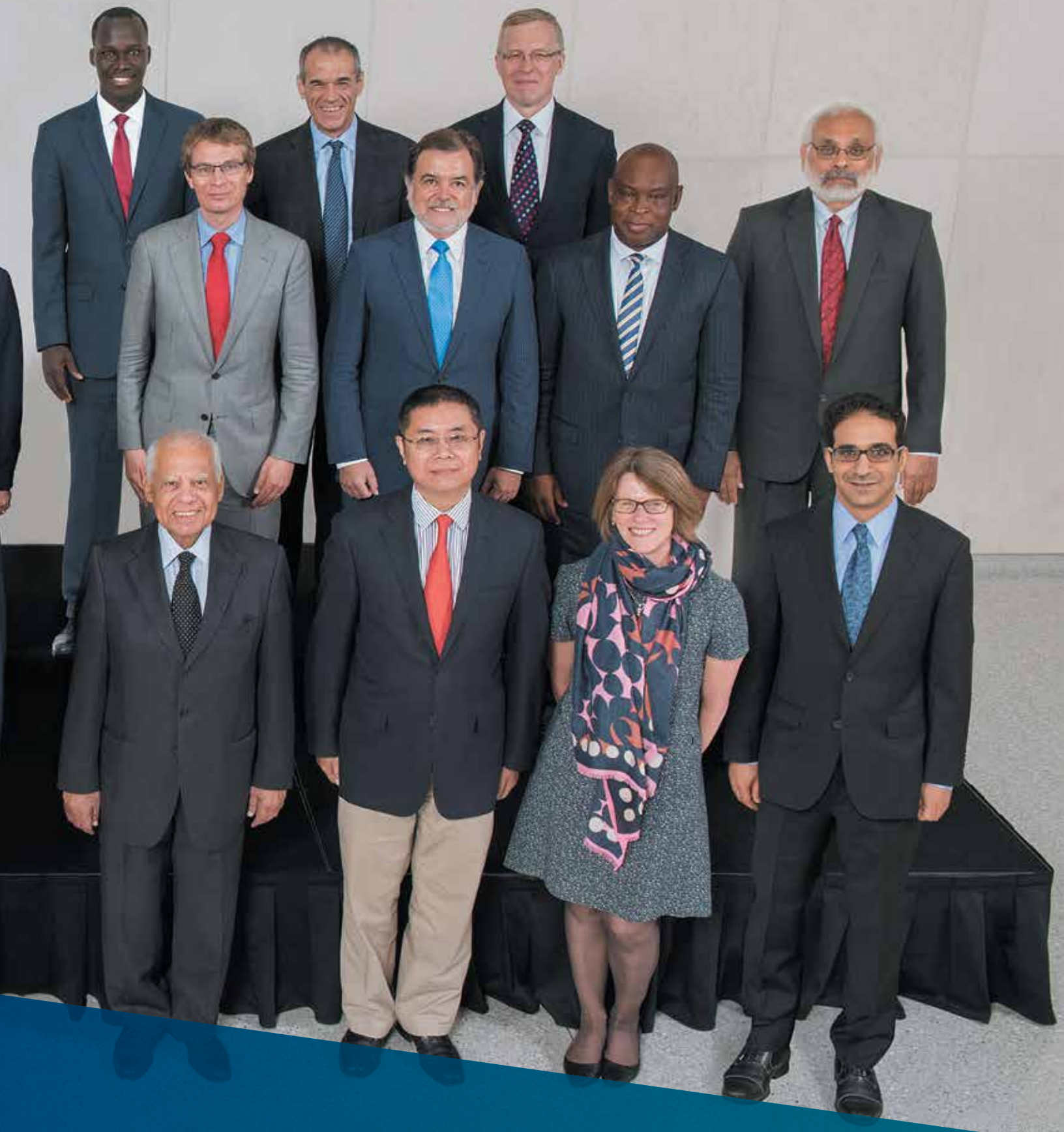

الصف الخلفي (من اليسار إلى اليمين): **ديرفيه دي فيليروشيه، ستيفن فيلد، أنتوني دي لانوي، ألكسندر تومبيني، داودا سيمبين، كارلو كوتاريللي، ميروسلاو بانيك**

الصف الأوسط: **ماساكي كايزوكا، كارلوس هورتادو، توماس أوستروس، هينام تشوي، محمد جعفر مجرد، ستيفن ماير، خورخيه استريلا، ماكسويل مكويزالامبا، سوبير غوكارن**

الصف الأمامي: **جودا أغونغ، سونيل سابهاروال، ميكيلا إربينوفا، أليكسي موجين، حازم الببلاوي، جين جونغ شيا، نانسي هورسمان، هشام العقيل**

فريق الإدارة العليا

(من اليسار إلى اليمين):

ديفيد ليبتون،
النائب الأول للمدير العام

كارلا غراسو،
نائب المدير العام ورئيس الشؤون الإدارية

كريستين لاغارد،
المدير العام

ميتسوهيرو فوروساوا،
نائب المدير العام

تاو جانغ،
نائب المدير العام

المديرون التنفيذيون والمناوبون (حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠١٧)

شاغر سونيل سابهاروال	الولايات المتحدة
ماساكي كايزوكا تيتسويا هيروشيما	اليابان
جين جونغ شيا سون بين	الصين
أنتوني دي لانوي ريتشارد دورنبوش فلاديسلاف راشكوفان	أرمينيا، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كرواتيا، قبرص، جورجيا، إسرائيل، لكسمبرغ، جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة، مولدوفا، الجبل الأسود، هولندا، رومانيا، أوكرانيا
ستيفن ماير كلاوس غيبهارد ميرك	ألمانيا
كارلوس هورتادو خورخيه داجاني غونزاليس خوسيه أليخاندرو روخاس راميريز	كولومبيا، كوستاريكا، السلفادور، غواتيمالا، هندوراس، المكسيك، إسبانيا، جمهورية فنزويلا البوليفارية
مارزونيشام عمر توماس بنيامين مارسيلو	بروني دار السلام، كمبوديا، فيجي، جمهورية إندونيسيا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ماليزيا، ميانمار، نيبال، الفلبين، سنغافورة، تايلند، تونغا، فييت نام
كارلو كوتاريللي مايكل بساليدوبولوس	ألبانيا، اليونان، إيطاليا، مالطة، البرتغال، سان مارينو
هيرفيه دي فيليروشيه شفان باديرو غافاري	فرنسا
ستيفن فيلد فيكي وايت	المملكة المتحدة
هينام تشوي كريستين بارون غرانت جونستون	أستراليا، كيريباتي، جمهورية كوريا، جزر مارشال، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، منغوليا، ناورو، نيوزيلندا، بالاو، بابوا غينيا الجديدة، ساموا، سيشيل، جزر سليمان، توفالو، أوزبكستان، فانواتو
نانسي هورسمان مايكل ماكغارث	أنتيغوا وباربودا، جزر البهاما، بربادوس، بليز، كندا، دومينيكا، غرينادا، أيرلندا، جامايكا، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سان فنسنت وجزر غرينادين

توماس أوستروس كيمو فيرولاينن	الدانمرك، إستونيا، فنلندا، آيسلندا، لاتفيا، ليتوانيا، النرويج، السويد
ميخائيلا إربينوفا كريستيان جست تاسكين تيميز	النمسا، بيلاروس، الجمهورية التشيكية، هنغاريا، كوسوفو، الجمهورية السلوفاكية، سلوفينيا، تركيا
ألكسندر تومبيني برونو سارايفا بيدرو فاتشادا	البرازيل، كابو فيردي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، غيانا، هايتي، نيكاراغوا، بنما، سورينام، تيمور ليشتي، ترينيداد وتوباغو
سوبير غوكارن روباسينغ غوناراتنه	بنغلاديش، بوتان، الهند، سري لانكا
ماكسويل مكويزالامبا دوميساني مهلينزا فوندي تشازيبانا	أنغولا، بوتسوانا، بوروندي، إريتريا، إثيوبيا، غامبيا، كينيا، ليسوتو، ليبيريا، ملاوي، موزامبيق، ناميبيا، نيجيريا، سيراليون، الصومال، جنوب إفريقيا، جمهورية جنوب السودان، السودان، سوازيلند، تنزانيا، أوغندا، زامبيا، زمبابوي
حازم الببلاوي سامي جدع	البحرين، مصر، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، جزر المالديف، عُمان، قطر، الجمهورية العربية السورية، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية اليمن
ميروسلاو بانيك بول إندربينن	أذربيجان، كازاخستان، جمهورية قيرغيزستان، بولندا، صربيا، سويسرا، طاجيكستان، تركمنستان
أليكسي موجين لاف بالاي	الاتحاد الروسي
محمد جعفر مجرد محمد الدايري	جمهورية أفغانستان الإسلامية، الجزائر، غانا، جمهورية إيران الإسلامية، المغرب، باكستان، تونس
هشام العقيل رياض محمد الخريف	المملكة العربية السعودية
داودا سيمبين محمد الأمين راغاني هيريماندیمبي	بنن، بوركينا فاسو، الكاميرون، جمهورية إفريقيا الوسطى، تشاد، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية الكونغو، كوت ديفوار، جيبوتي، غينيا الاستوائية، غابون، غينيا، غينيا–بيساو، مدغشقر، مالي، موريتانيا، موريشيوس، النيجر، رواندا، سان تومي وبرينسيبي، السنغال، توغو
خورخيه استريلا غابرييل لوبيتيغوي	الأرجنتين، بوليفيا، شيلي، باراغواي، بيرو، أوروغواي

كبار موظفي الصندوق (حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠١٧)

إدارات المناطق الجغرافية

أبيب سيلاسي	مدير الإدارة الإفريقية
شان يون ري	مدير إدارة آسيا والمحيط الهادئ
بول تومسين	مدير الإدارة الأوروبية
جهاد أزعور	مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
أليخاندرو ويرنر	مدير إدارة نصف الكرة الغربي

الإدارات الوظيفية

جيرارد رايس	مدير إدارة التواصل
أندرو تويدي	مدير إدارة المالية
فيتور غاسبار	مدير إدارة شؤون المالية العامة
شارميني كوري	مدير معهد تنمية القدرات
شون هاغان	المستشار القانوني العام ومدير إدارة الشؤون القانونية
توباياس أدريان	المستشار المالي ومدير إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية
موريس أوبستفلد	المستشار الاقتصادي ومدير إدارة البحوث
لويس مارك دوشارم	مدير إدارة الإحصاءات
سيدارث تيواري	مدير إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة

المعلومات والاتصال

تشيكاهيسا سومي	مدير المكتب الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ
كريستوفر لين	جيفري فرانكس
جيفري فرانكس	مدير مكاتب الصندوق في أوروبا/ كبير الممثلين المقيمين لدى الاتحاد الأوروبي

الخدمات المساندة

كريس هيموس	مدير إدارة الخدمات المؤسسية والمنشآت
كالبانا كوتشار	مدير إدارة الموارد البشرية
سوزان سوارت	مسؤول المعلومات الأول، ومدير إدارة تكنولوجيا المعلومات
جيانهاي لين	أمين صندوق النقد الدولي، إدارة أمانة الصندوق

المكاتب

كلير برادي	مدير مكتب التدقيق والتفتيش الداخلي
دانييل سيترين	مدير مكتب الميزانية والتخطيط
ديريك بيلز	مدير مكتب الاستثمار
تشارلز كولينز	مدير مكتب التقييم المستقل

تعليقات ختامية

الجزء ١: نظرة عامة

جدول أعمال مدير عام الصندوق بشأن السياسات العالمية:

إبريل ٢٠١٧: http://www.imf.org/en/publications/policy-papers/issues/2017/04/18/md-spring-global-policy-agenda-a-more-inclusive-and-resilient-global-economy

أكتوبر ٢٠١٦: http://www.imf.org/~/media/websites/imf/imported-full-text-pdf/external/np/pp/eng/2016/_100616.ashx

تحت الأضواء

بيان قادة مجموعة العشرين في قمة هانغتشو:
http://www.g20chn.com/xwzxEnglish/sum_ann/201609/t20160906_3397.html

"جعل التجارة محرك النمو للجميع: الحجج المؤيدة للتجارة ولسياسات تسهيل التكيف معها»:
http://www.imf.org/en/Publications/Policy-Papers/Issues/2017/04/08/making-trade-an-engine-of-growth-for-all

صحيفة وقائع: صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية:
http://www.imf.org/external/np/exr/facts/imfwto.htm

صحيفة وقائع: قرار الرقابة الموحدة: http://www.imf.org/external/np/exr/facts/isd.htm

البيان الصادر عن الاجتماع الخامس والثلاثين للجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية:
http://www.imf.org/en/news/articles/2017/04/22/sm2017-communique-of-the-thirty-fifth-meeting-of-the-imfc

صحيفة وقائع: اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية:
http://www.imf.org/external/np/exr/facts/groups.htm#IC

آفاق الاقتصاد العالمي: http://www.imf.org/~/media/Websites/IMF/imported-flagship-issues/external/pubs/ft/weo/2016/02/pdf/_c2pdf.ashx

«ذهب مع الرياح المعاكسة: الإنتاجية العالمية»: https://www.imf.org/~/media/Files/Publications/SDN/2017/sdn1704.ashx-

«عالق في شرك التباطؤ»: http://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2017/03/adler.htm

«أسباب تعثر نمو الإنتاجية في بلدان أوروبا واليابان التي تعاني من الشيخوخة»: https://blog-imfdirect.imf.org/2016/12/09/why-productivity-growth-is-faltering-in-aging-europe-and-japan/

«عدم المساواة والنمو غير القابل للاستمرار: وجهان لعملة واحدة؟»:
http://www.imf.org/external/pubs/ft/sdn/2011/sdn1108.pdf

«سياسة المالية العامة وعدم المساواة في الدخل»:
http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2014/012314.pdf

«إعادة التوزيع وعدم المساواة والنمو»: http://www.imf.org/external/pubs/ft/sdn/2014/sdn1402.pdf

«السياسات الكلية–الهيكلية وعدم المساواة في الدخل في البلدان النامية ذات الدخل المنخفض»: https://www.imf.org/~/media/Files/Publications/SDN/2017/sdn1701.ashx

«الآثار التوزيعية لضبط أوضاع المالية العامة»:

https://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2013/wp13151.pdf

«عدم المساواة ومؤسسات سوق العمل»:

https://www.imf.org/external/pubs/ft/sdn/2015/sdn1514.pdf

«الانفتاح وعدم المساواة: الآثار التوزيعية لتحرير حساب رأس المال»:
https://blog-imfdirect.imf.org/2015/11/24/openness-and-inequality-distributional-impacts-of-capital-account-liberalization/

مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٥، بيان صحفي؛ وتقرير خبراء الصندوق؛ وبيان المدير التنفيذي الممثل لدولة بوليفيا في صندوق النقد الدولي:
http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2015/cr15334.pdf

مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٦، بيان صحفي؛ وتقرير خبراء الصندوق؛ وبيان المدير التنفيذي الممثل لدولة بوليفيا في صندوق النقد الدولي:
http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2016/cr16387.pdf

«الحفاظ على الانخفاض المذهل في الفقر وعدم المساواة في بوليفيا»:
http://www.imf.org/external/np/blog/dialogo/011316.pdf

«تفسير عدم المساواة والحد من الفقر في بوليفيا»:
http://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2015/wp15265.pdf

مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٦، بيان صحفي؛ وتقرير خبراء الصندوق؛ وبيان المدير التنفيذي الممثل لجمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية في صندوق النقد الدولي:
http://www.imf.org/~/media/Websites/IMF/imported-full-text-pdf/external/pubs/ft/scr/2016/_cr16322.ashx

ملاوي: قضايا مختارة: http://www.imf.org/~/media/Websites/IMF/imported-full-text-pdf/external/pubs/ft/scr/2015/_cr15346.ashx

السيدة كريستين لاغارد، مدير عام الصندوق، تعلن إجراءات محددة لتمكين المرأة اقتصاديا: http://www.imf.org/en/news/articles/2016/09/22/pr16420-lagarde-announces-specific-actions-on-womens-economic-empowerment

الأردن: طلب عقد اتفاق ممدد في إطار تسهيل الصندوق الممدد، بيان صحفي؛ وتقرير خبراء الصندوق؛ وبيان المدير التنفيذي الممثل للأردن:
http://www.imf.org/external/pubs/cat/longres.aspx?sk=44267.0

جمهورية مصر العربية: طلب عقد اتفاق ممدد في إطار تسهيل الصندوق الممدد، بيان صحفي؛ وتقرير خبراء الصندوق؛ وبيان المدير التنفيذي الممثل لجمهورية مصر العربية:
http://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2017/01/18/Arab-Republic-of-Egypt-Request-for-Extended-Arrangement-Under-the-Extended-Fund-Facility-44534

النيجر: مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٦ وطلب عقد اتفاق لثلاث سنوات في إطار التسهيل الائتماني الممدد، بيان صحفي؛ وتقرير خبراء الصندوق؛ وبيان المدير التنفيذي الممثل للنيجر:
http://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2017/02/24/Niger-2016-Article-IV-Consultation-and-Request-for-a-Three-Year-Arrangement-Under-the-44704

«إعداد الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي في بلدان مجموعة السبعة»:
http://www.imf.org/en/publications/policy-papers/issues/2017/05/12/pp041917gender-budgeting-in-g7-countries

إعداد الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي ومؤشرات المساواة بين الجنسين:
http://www.imf.org/external/datamapper/datasets/GD

المرأة والعمل والنمو الاقتصادي: تحقيق تكافؤ الفرص:
https://www.bookstore.imf.org/books/title/women-work-and-economic-growth

مؤتمر سياسات المالية العامة والمساواة بين الجنسين:
http://www.imf.org/en/news/events/conference-on-fiscal-policies-gender-equality

المؤتمر المعني بقضايا النوع الاجتماعي والاقتصاد الكلي:
http://www.imf.org/en/news/events/gender-and-macroeconomics

المرأة والعمل والاقتصاد: مكاسب الاقتصاد الكلي من المساواة بين الجنسين:
https://www.imf.org/external/pubs/cat/longres.aspx?sk=40915.0

أضواء على أهم الأحداث الإقليمية

آفاق الاقتصاد الإقليمي: إعادة تشغيل محرك النمو في إفريقيا جنوب الصحراء /http://www.imf.org/~/media/Files/Publications/REO/AFR/2017/May/pdf/sreo0517.ashx

"العمل على إعادة التوازن في الصين وإفريقيا: آثار إعادة التوازن في الصين على التجارة والنمو في إفريقيا جنوب الصحراء»:
http://www.imf.org/en/publications/departmental-papers-policy-papers/issues/2017/04/07/a-rebalancing-act-for-china-and-africa-the-effects-of-chinas-rebalancing-on-sub-saharan-44711"

الدورات الدراسية المفتوحة واسعة النطاق عبر شبكة الإنترنت؟ (MOOCs) من صندوق النقد الدولي:
http://www.imf.org/external/np/ins/english/learning.htm

بيانات صندوق النقد الدولي: http://data.imf.org/?sk=388DFA60-1D26-4ADE-B505-A05A558D9A42

بيان صحفي: المجلس التنفيذي يوافق على اتفاق ممدد قيمته ٣٣٠,٩ مليون يورو لألبانيا: http://www.imf.org/en/news/articles/2015/09/14/01/49/pr1481

إن لم يكن الآن، فمتى؟ إصلاح أسعار الطاقة في البلدان العربية:
http://www.imf.org/en/publications/policy-papers/issues/2017/06/13/if-not-now-when-energy-price-reform-in-arab-countries

"الأثر الاقتصادي للصراعات وأزمة اللاجئين في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟:
http://www.imf.org/~/media/websites/imf/imported-full-text-pdf/external/pubs/ft/sdn/2016/_sdn1608.ashx

الجزء ٢: العمل الذي نضطلع به (الأدوار الرئيسية الثلاث)

الرقابة الاقتصادية

الرقابة الثنائية

"مناهج الرقابة المالية الكلية في تقارير المادة الرابعة؟:
http://www.imf.org/~/media/Files/Publications/PP/pp020217approaches-to-macrofinancial-surveillance-in-article-iv-reports.ashx

وثائق متعلقة بمراجعات الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات:
http://www.imf.org/en/Publications/SPROLLs/Triennial-Surveillance-Reviews

مراجعة الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات لعام ٢٠١٤: خطة العمل التي وضعتها السيدة المدير العام لتعزيز الرقابة:
Plan for Strengthening Surveillance: http://www.imf.org/en/publications/policy-papers/issues/2016/12/31/2014-triennial-surveillance-review-managing-directors-action-plan-for-strengthening-pp4924

الرقابة متعددة الأطراف

صحيفة وقائع: عملية الإنذار المبكر لصندوق النقد الدولي ومجلس الاستقرار المالي:
http://www.imf.org/en/about/factsheets/sheets/2016/08/01/16/29/imf-fsb-early-warning-exercise

آفاق الاقتصاد العالمي: http://www.imf.org/en/publications/weo

تعليقات ختامية

تقرير الاستقرار المالي العالمي:

http://www.imf.org/en/publications/gfsr

الراصد المالي:

http://www.imf.org/en/publications/fm

مجلس الاستقرار المالي: http://www.fsb.org/

تقارير القطاع الخارجي الصادرة عن صندوق النقد الدولي: http://www.imf.org/en/Publications/SPROLLs/External-Sector-Reports

تقرير القطاع الخارجي لعام ٢٠١٦:

http://www.imf.org/~/media/Websites/IMF/imported-full-text-pdf/external/np/pp/eng/2016/_072716.ashx

تقرير القطاع الخارجي لعام ٢٠١٦ – تقييمات فرادى الاقتصادات:

http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2016/072716a.pdf

"التطورات والتوقعات الاقتصادية الكلية في البلدان النامية منخفضة الدخل: عام ٢٠١٦": https://www.imf.org/~/media/Files/Publications/PP/PP5086-Macroeconomic-Developments-and-Prospects-in-Low-Income-Developing-Countries-2016.ashx

المجلس التنفيذي للصندوق يناقش «التوقعات والتحديات الاقتصادية الكلية في البلدان النامية منخفضة الدخل: http://www.imf.org/en/news/articles/2017/01/11/pr1707-imf-executive-board-discusses-macroeconomic-prospects-and-challenges-in-lidcs

"تمويل التنمية: تعزيز شبكة الأمان المالي للبلدان النامية – اعتبارات أخرى»

http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2016/102416.pdf

المجلس التنفيذي للصندوق يقدم إرشادات إضافية لتعزيز شبكة الأمان المالي للبلدان النامية:

http://www.imf.org/en/news/articles/2016/11/29/pr16530-imf-provides-further-guidance-to-enhance-the-financial-safety-net-for-developing-countries

تعهدات الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر (PRGT) المرتبطة بتوزيع الأرباح الاستثنائية البالغة ١٧٥٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة والمتبقية من مبيعات الذهب: http://www.imf.org/external/np/fin/prgt/second.htm

"تقييم حيز المالية العامة: مجموعة اعتبارات مبدئية متسقة؟:

http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2016/111816.pdf

"دور أكبر لسياسة المالية العامة»:

http://www.imf.org/~/media/Files/Publications/fiscal-monitor/2017/April/pdf/fmc1.ashx?la=en

"عناصر السياسات الاحترازية الكلية الفعالة: دروس من التجارب الدولية»:

http://www.imf.org/external/np/g20/pdf/2016/083116.pdf

"أدوات وأطر سياسة السلامة الاحترازية الكلية – تقرير تقدم سير العمل المقدم لمجموعة العشرين»:

http://www.fsb.org/2011/10/r_111027b/

آفاق الاقتصاد العالمي:

http://www.imf.org/~/media/Websites/IMF/imported-flagship-issues/external/pubs/ft/weo/2016/01/pdf/_c3pdf.ashx

لبنان: مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٦، بيان صحفي؛ وتقرير خبراء الصندوق؛ وبيان المدير التنفيذي الممثل لدولة لبنان في صندوق النقد الدولي:

http://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2017/01/24/Lebanon-2016-Article-IV-Consultation-Press-Release-Staff-Report-and-Statement-by-the-44572

لبنان: قضايا مختارة:

http://www.imf.org/~/media/files/publications/cr/2017/cr1720.ashx

"الهجرة وتأثيرها الاقتصادي على أوروبا الشرقية»:

http://www.imf.org/~/media/websites/imf/imported-full-text-pdf/external/pubs/ft/sdn/2016/_sdn1607.ashx

«الأثر الاقتصادي للصراعات وأزمة اللاجئين في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا»:

http://www.imf.org/~/media/websites/imf/imported-full-text-pdf/external/pubs/ft/sdn/2016/_sdn1608.ashx

مذكرات التداعيات:

http://www.imf.org/en/Publications/SPROLLs/Spillover-Notes

"تأثير الهجرة على مستويات الدخل في الاقتصادات المتقدمة»:

http://www.imf.org/~/media/files/publications/spillovernotes/spillovernote8.ashx

«الهجرة في إفريقيا جنوب الصحراء: الأنماط والتداعيات»:

http://www.imf.org/~/media/files/publications/spillovernotes/spillovernote9.ashx

"زيادة اللاجئين في أوروبا: التحديات الاقتصادية؟:

http://www.imf.org/en/Publications/Staff-Discussion-Notes/Issues/2016/12/31/The-Refugee-Surge-in-Europe-Economic-Challenges-43609

معالجة الجدل الدائر حول الأثر الاقتصادي للهجرة – كلمة في مؤتمر «هل تعمل الهجرة لصالح الجميع في أوروبا؟»:

http://www.imf.org/en/news/articles/2017/01/09/fdmd_european_migration_keynote_speech_bruegel

مراجعة الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات لعام ٢٠١١:
http://www.imf.org/external/np/spr/triennial/2011/

"الاندماج التجاري في أمريكا اللاتينية والكاريبي»:
http://www.imf.org/~/media/Files/Publications/CR/2017/cr1766.ashx

الاندماج التجاري في أمريكا اللاتينية والكاريبي:
http://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2017/03/10/Cluster-Report-Trade-Integration-in-Latin-America-and-the-Caribbean-44735

المشورة بشأن السياسات

«قدرة البلدان الصغيرة على الصمود أمام الكوارث الطبيعية وتغير المناخ – دور صندوق النقد الدولي»:
http://www.imf.org/external/pp/longres.aspx?id=5079

"تعزيز قدرة الاقتصاد الكلي على الصمود أمام الكوارث الطبيعية وتغير المناخ في الدول الصغيرة في المحيط الهادئ»:
http://www.imf.org/en/publications/wp/issues/2016/12/31/enhancing-macroeconomic-resilience-to-natural-disasters-and-climate-change-in-the-small-43010

المجلس التنفيذي يناقش صمود الدول الصغيرة أمام الكوارث الطبيعية وتغير المناخ، ودور الصندوق:
http://www.imf.org/en/news/articles/2016/12/12/pr16550-imf-discusses-small-states-resilience-to-natural-disasters-and-climate-change-and-imf-role

صحيفة وقائع: التسهيل الائتماني السريع لدى الصندوق:
http://www.imf.org/en/about/factsheets/sheets/2016/08/02/21/08/rapid-credit-facility

صحيفة وقائع: أداة التمويل السريع لدى الصندوق:
http://www.imf.org/external/np/exr/facts/rfi.htm

بيان السيدة كريستين لاغارد، المدير العام للصندوق، في ختام زيارة إلى جمهورية إفريقيا الوسطى:
http://www.imf.org/en/News/Articles/2017/01/25/PR1722-Central-African-Republic-Statement-by-IMF-Lagarde-at-the-Conclusion-of-a-Visit

"الوقوف مع جمهورية إفريقيا الوسطى»:
http://www.imf.org/en/News/Articles/2017/01/25/SP012517-Standing-with-Central-African-Republic

صحيفة وقائع: صندوق النقد الدولي وأهداف التنمية المستدامة:
http://www.imf.org/external/np/exr/facts/sdg.htm

المجلس التنفيذي للصندوق يعتمد قرارات لتعزيز الاستقرار المالي في البلدان التي تُمارِس فيها الصيرفة الإسلامية:
http://www.imf.org/en/news/articles/2017/02/21/pr1753-imf-board-to-strengthen-the-financial-stability-in-countries-with-islamic-banking

"ضمان الاستقرار المالي في البلدان التي تمارَس فيها الصيرفة الإسلامية»:
http://www.imf.org/en/publications/policy-papers/issues/2017/02/21/pp-ensuring-financial-stability-in-countries-with-islamic-banking

مجلس الخدمات المالية الإسلامية – المعيار رقم ١٧: المبادئ الأساسية لتنظيم التمويل الإسلامي (القطاع المصرفي):
http://www.ifsb.org/standard/IFSB17-%20Core%20Principles%20for%20Islamic%20Finance%20Regulation%20(Banking%20Segment)-April%202015_final.pdf

المعايير والقواعد: دور صندوق النقد الدولي:
http://www.imf.org/en/about/factsheets/sheets/2016/08/01/16/25/standards-and-codes

نشرة معلومات معممة: المجلس التنفيذي للصندوق يناقش تحرير وإدارة التدفقات الرأسمالية – رؤية مؤسسية:
http://www.imf.org/en/news/articles/2015/09/28/04/53/pn12137

التدفقات الرأسمالية – مراجعة التجارب السابقة في سياق الرؤية المؤسسية:
https://www.imf.org/en/Publications/Policy-Papers/Issues/2017/01/13/PP5081-Capital-Flows-Review-of-Experience-with-the-Institutional-View

المجلس التنفيذي للصندوق يناقش مراجعة التجارب السابقة في سياق الرؤية المؤسسية بشأن تحرير وإدارة التدفقات الرأسمالية:
http://www.imf.org/en/News/Articles/2016/12/20/PR16573-Review-of-Experience-with-the-Institutional-View-on-Capital-Flows

"إدارة التعويضات والتوظيف في القطاع الحكومي – المؤسسات والسياسات وتحديات الإصلاح»:
http://www.imf.org/~/media/websites/imf/imported-full-text-pdf/external/np/pp/eng/2016/_040816a.ashx

"دراسات حالة حول إدارة التعويضات والتوظيف في القطاع الحكومي – المؤسسات والسياسات وتحديات الإصلاح ":
http://www.imf.org/en/publications/policy-papers/issues/2016/12/31/case-studies-on-managing-government-compensation-and-employment-institutions-policies-and-pp5043

تعليقات ختامية

"أولويات الإصلاحات الهيكلية في بلدان مجموعة العشرين»:
http://www.imf.org/~/media/Websites/IMF/imported-full-text-pdf/external/np/pp/eng/2016/_072216a.ashx

المجلس التنفيذي للصندوق يناقش تعزيز الإطار التعاقدي لإعادة هيكلة الديون السيادية:
http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2014/pr14459.htm

«تقرير تقدم سير العمل الثاني بشأن إدراج الأحكام التعاقدية المعززة في عقود السندات السيادية الدولية:؟
http://www.imf.org/en/publications/policy-papers/issues/2017/01/13/pp5085-inclusion-of-enhanced-contractual-provisions-in-intl-sovereign-bond-contracts

"الاتجاهات الحديثة في علاقات المراسلة المصرفية: اعتبارات أخرى»:
http://www.imf.org/en/Publications/Policy-Papers/Issues/2017/04/21/recent-trends-in-correspondent-banking-relationships-further-considerations

"قطع علاقات المراسلة المصرفية: الحجج المؤيدة لاتخاذ إجراءات في مجال السياسات»:
http://www.imf.org/~/media/websites/imf/imported-full-text-pdf/external/pubs/ft/sdn/2016/_sdn1606.ashx

"قطع علاقات المراسلة المصرفية في المنطقة العربية: الاتجاهات الحديثة وأفكار للنقاش في مجال السياسات»:
http://www.imf.org/~/media/files/miscellaneous/amfimfwbreport090516.ashx?la=ar

"التحديات التي تواجه المراسلة المصرفية في الدول الصغيرة في المحيط الهادئ»:
http://www.imf.org/~/media/files/publications/wp/2017/wp1790.ashx

التحديات العالمية والإقليمية للتنمية الاقتصادية في منطقة االكاريبي – المنتدى الكاريبي رفيع المستوى لعام ٢٠١٦ حول الأوضاع المتغيرة: التحديات والفرص:
http://www.imf.org/en/news/articles/2016/11/02/sp110216-global-and-regional-challenges-to-caribbean-economic-development

برنامج تقييم القطاع المالي (FSAP):
http://www.imf.org/external/np/fsap/fssa.aspx

"إدارة الاقتصاد الكلي عندما يكون حيز السياسات مقيدا: منهج شامل ومتسق ومنسق للسياسة الاقتصادية»:
http://www.imf.org/~/media/Websites/IMF/imported-full-text-pdf/external/pubs/ft/sdn/2016/_sdn1609.ashx

البيانات

الصندوق يُصدر مسح إمكانية الحصول على الخدمات المالية لعام ٢٠١٦، وهو أداة رئيسية لتشجيع الدمج المالي:
http://www.imf.org/en/news/articles/2016/10/03/pr16441-imf-releases-the-2016-financial-access-survey

إمكانية الحصول على بيانات الاقتصاد الكلي والبيانات المالية:
http://data.imf.org/?sk=E5DCAB7E-A5CA-4892-A6EA-598B5463A34C

صحيفة وقائع: المعايير والقواعد: دور صندوق النقد الدولي
http://www.imf.org/external/np/exr/facts/sc.htm

شفافية المالية العامة:
http://www.imf.org/external/np/fad/trans/index.htm

ميثاق شفافية المالية العامة:
http://blog-pfm.imf.org/files/ft-code.pdf

غواتيمالا: تقييم شفافية المالية العامة:
http://www.imf.org/~/media/websites/imf/imported-full-text-pdf/external/pubs/ft/scr/2016/_cr16372.ashx

كينيا: تقييم شفافية المالية العامة:
http://www.imf.org/~/media/websites/imf/imported-full-text-pdf/external/pubs/ft/scr/2016/_cr16221.ashx

الصندوق ينشر تقييم شفافية المالية العامة لتونس:
http://www.imf.org/en/news/articles/2016/11/08/pr16495-tunisia-imf-publishes-fiscal-transparency-evaluation

المملكة المتحدة: تقييم شفافية المالية العامة:
http://www.imf.org/en/publications/cr/issues/2016/12/31/united-kingdom-fiscal-transparency-evaluation-44395

الإقراض

نشاط التمويل بشروط غير ميسرة

«تعزيز إطار مراقبة ما بعد البرنامج»:
http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2016/060616.pdf

تعزيز إطار مراقبة ما بعد البرنامج، البيان الصحفي رقم ١٦/٣٥٤:
http://www.imf.org/en/news/articles/2016/07/22/16/30/pr16354-strengthening-the-framework-for-post-program-monitoring

مدير عام الصندوق توافق على البرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق للصومال:
http://www.imf.org/en/news/articles/2015/09/14/01/49/pr16248

تنمية القدرات

"مبادرة الميثاق العالمي مع إفريقيا» التي أطلقتها مجموعة العشرين: تقرير مشترك بين بنك التنمية الإفريقي وصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي»:
http://www.bundesfinanzministerium.de/Content/EN/Standardartikel/Topics/Featured/G20/2017-03-30-g20-compact-with-africa-report.pdf?__blob=publicationFile&v=2

الصندوق الاستئماني لتعبئة الإيرادات:

http://www.imf.org/external/np/ins/english/rmtf.htm

مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (AML/CFT): https://www.imf.org/external/np/leg/amlcft/engالصندوق

الاستئماني لإدارة ثروة الموارد الطبيعية:
http://www.imf.org/en/Capacity%20Development/trust-fund/MN-RW-TTF

تسهيل إدارة الدين:
http://www.worldbank.org/en/topic/debt/brief/debt-management-facility

مبادرة إصلاح وتعزيز القطاع المالي (فيرست):
https://www.firstinitiative.org

أداة التقييم التشخيصي للإدارة الضريبية:
http://www.tadat.org

معهد التدريب لصالح إفريقيا: http://www.imfati.org

مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة وسط إفريقيا:
http://afritaccentre.org

مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة شرق إفريقيا:
http://www.eastafritac.org

مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة جنوب إفريقيا:
http://www.southafritac.org

مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة غرب إفريقيا:
http://www.afritacouest.org

مركز المساعدة الفنية الإقليمي الثاني لمنطقة غرب إفريقيا:
http://www.afritacwest2.org

مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الكاريبي:
http://cartac.org

مركز المساعدة الفنية الإقليمي لأمريكا الوسطى وبنما وجمهورية الدومينيكان: http://www.captac-dr.org

معهد فيينا المشترك بالنمسا: http://www.jvi.org

مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط:
http://cef.imf.org

مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط:
http://www.imfmetac.org

مركز المساعدة الفنية المالية لمنطقة المحيط الهادئ:
https://www.pftac.org

معهد التدريب الاقليمي المشترك بين صندوق النقد الدولي وسنغافورة:
http://www.imfsti.org

مركز التدريب والمساعدة الفنية الإقليمي لجنوب آسيا:
https://www.sarttac.org

"سياسات وممارسات الصندوق المعنية بتنمية القدرات؟:
https://www.imf.org/external/np/pp/eng/2014/082614.pdf

المراجعة المقررة كل خمس سنوات لعام ٢٠١٨ لاستراتيجية الصندوق المعنية بتنمية القدرات – مذكرة مفاهيم:
http://www.imf.org/~/media/Files/Publications/PP/pp2018-review-of-the-funds-cd-strategy-concept-note.ashx

المراجعة المقررة كل خمس سنوات لعام ٢٠١٨ لاستراتيجية الصندوق المعنية بتنمية القدرات – مذكرة مفاهيم:
http://www.imf.org/en/Publications/Policy-Papers/Issues/2017/03/21/2018-quinquennial-review-of-the-funds-capacity-development-strategy-concept-note

مركز التدريب والمساعدة الفنية الإقليمي لجنوب آسيا:
https://www.sarttac.org/content/sarttac/en1.html

"إطار جديد للتقييم المشترك لتنمية القدرات في صندوق النقد الدولي»:
http://www.imf.org/en/Publications/Policy-Papers/Issues/2017/04/27/pp040717new-common-evaluatioin-framework-for-imf-capacity-developement

الجزء ٣– الموارد المالية والهيكل التنظيمي والمساءلة

نموذج الدخل والرسوم والفائدة التعويضية واقتسام الأعباء وصافي الدخل

"القواعد والتنظيمات فيما يتعلق بحساب الاستثمار؟:
http://www.imf.org/en/publications/policy-papers/issues/2016/12/31/rules-and-regulations-for-the-investment-account-pp4734

سياسات الموارد البشرية والهيكل التنظيمي

"التقرير السنوي حول التنوع في صندوق النقد الدولي»:
http://www.imf.org/external/np/div/index.asp

المساءلة

الملخص الصادر عن رئيس المجلس التنفيذي – صندوق النقد الدولي والأزمات في اليونان وآيرلندا والبرتغال – تقييم مكتب التقييم المستقل، اجتماع المجلس التنفيذي رقم ٦٩/١٦ بتاريخ ١٩ يوليو ٢٠١٦:
http://www.imf.org/en/publications/policy-papers/issues/2016/12/31/the-chairmans-summing-up-the-imf-and-the-crises-in-greece-ireland-and-portugal-an-pp5058

تعليقات ختامية

"صندوق النقد الدولي والأزمات في اليونان وآيرلندا والبرتغال»:

http://www.ieo-imf.org/ieo/pages/EvaluationImages267.aspx

مكتب التقييم المستقل: http://www.ieo-imf.org

"وراء الكواليس مع البيانات في صندوق النقد الدولي»:

http://www.ieo-imf.org/ieo/files/completedevaluations/Statistics%20-%20Full%20Report.pdf

خطة التنفيذ استجابة للتوصيات الواردة في تقرير تقييم مكتب التقييم المستقل التي اعتمدها المجلس التنفيذي – صندوق النقد الدولي والأزمات في اليونان وآيرلندا والبرتغال:

http://www.ieo-imf.org/ieo/files/whatsnew/ppmipieoimf-and-the-crises-in-greece-ireland-and-portugal.pdf

"تقرير المراقبة الدوري الثامن بشأن حالة تنفيذ الخطط استجابة لتوصيات مكتب التقييم المستقل التي اعتمدها المجلس»:

http://www.imf.org/~/media/Files/Publications/PP/pp121616implementation-plans-ieo-recommendation.ashx

الحصص والحوكمة

"تقرير المجلس التنفيذي إلى مجلس المحافظين حول التقدم المحرز في المراجعة العامة الخامسة عشرة للحصص»:

http://www.imf.org/en/publications/policy-papers/issues/2016/12/31/report-of-the-executive-board-to-the-board-of-governors-on-progress-on-the-fifteenth-pp5066

"المراجعة العامة الخامسة عشرة للحصص – تقرير المجلس التنفيذي إلى مجلس المحافظين»:

http://www.imf.org/en/publications/policy-papers/issues/2016/12/31/fifteenth-general-review-of-quotas-report-of-the-executive-board-to-the-board-of-governors-pp5072

التقرير الأول للمجلس التنفيذي للصندوق إلى مجلس المحافظين بشأن التنوع بين الجنسين في المجلس التنفيذي:

http://www.imf.org/en/News/Articles/2016/07/12/19/40/PR16335-IMF-Executive-Boards-First-Report-to-the-Board-of-Governors-on-Gender-Diversity

بيان الاجتماع الثالث والثلاثين للجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية برئاسة السيد أوغستن كارستنز، محافظ بنك المكسيك المركزي:
http://www.imf.org/external/np/cm/2016/041616a.htm

حقوق السحب الخاصة

المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يستكمل مراجعة سلة عملات حقوق السحب الخاصة ويُدخل فيها اليوان الصيني:
http://www.imf.org/en/news/articles/2015/09/14/01/49/pr15540

الصندوق يطلق سلة جديدة لحقوق السحب الخاصة تضم اليوان الصيني، ويحدد مبالغ جديدة للعملات:
http://www.imf.org/en/news/articles/2016/09/30/am16-pr16440-imf-launches-new-sdr-basket-including-chinese-renminbi

الشفافية

"مراجعة عام ٢٠١٣ لسياسة الصندوق بشأن الشفافية»:
http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2013/051413.pdf

الاختصارات

AML/CFT	anti-money laundering and combating the financing of terrorism	مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
CCRT	Catastrophe Containment and Relief Trust	الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون
EAC	External Audit Committee	لجنة التدقيق الخارجي
ECF	Extended Credit Facility	التسهيل الائتماني الممدد
EFF	Extended Fund Facility	تسهيل الصندوق الممدد
	Enhanced General Data Dissemination System	النظام العام المعزز لنشر البيانات
EU	European Union	الاتحاد الأوروبي
FATF	Financial Action Task Force	فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال
FCL	Flexible Credit Line	خط الائتمان المرن
FM	*Fiscal Monitor*	الراصد المالي
FSI	Financial Soundness Indicator	مؤشرات السلامة المالية
FY	financial year	السنة المالية
G20	Group of Twenty industrialized economies	الاقتصادات الصناعية في مجموعة العشرين
GDP	gross domestic product	إجمالي الناتج المحلي
GFSR	*Global Financial Stability Report*	تقرير الاستقرار المالي العالمي
GPA	Global Policy Agenda	جدول أعمال السياسات العالمية
GRA	General Resources Account	حساب الموارد العامة
HIPC	Heavily Indebted Poor Country	البلدان الفقيرة المثقلة بالديون
ICD	Institute for Capacity Development	معهد تنمية القدرات
IEO	Independent Evaluation Office	مكتب التقييم المستقل

IMFC	International Monetary and Financial Committee	اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية
LIDC	low-income developing country	بلد نام منخفض الدخل
OIA	Office of Internal Audit and Inspection	مكتب التدقيق والتفتيش الداخلي
PLL	Precautionary and Liquidity Line	خط الوقاية والسيولة
PPM	postprogram monitoring	المراقبة اللاحقة للبرنامج
PRGT	Poverty Reduction and Growth Trust	الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر
PSI	Policy Support Instrument	أداة دعم السياسات
RCF	Rapid Credit Facility	التسهيل الائتماني السريع
REO	*Regional Economic Outlook*	آفاق الاقتصاد الإقليمي
RFI	Rapid Financing Instrument	أداة التمويل السريع
	South Asia Regional Training and Technical Assistance Center	مركز التدريب والمساعدة الفنية الإقليمي لجنوب آسيا
SBA	Stand-By Arrangement	اتفاق الاستعداد الائتماني
SCF	Standby Credit Facility	تسهيل الاستعداد الائتماني
SDDS	Special Data Dissemination Standard	المعيار الخاص لنشر البيانات
SDGs	Sustainable Development Goals	أهداف التنمية المستدامة
SDR	Special Drawing Right	حقوق السحب الخاصة
SMP	staff-monitored program	برنامج يتابعه خبراء الصندوق
UN	United Nations	الأمم المتحدة
WEO	*World Economic Outlook*	آفاق الاقتصاد العالمي

خطاب الإرفاق الموجه إلى مجلس المحافظين

تحريرا في ١ أغسطس ٢٠١٧

السيد رئيس مجلس المحافظين،

يشرفني أن أقدم إلى مجلس المحافظين التقرير السنوي للمجلس التنفيذي عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ إبريل ٢٠١٧، وذلك وفقا لأحكام المادة الثانية عشرة، القسم ٧ (أ) من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي والقسم العاشر من النظام الداخلي للصندوق. ووفقا لأحكام القسم العشرين من النظام الداخلي، يعرض الجزء الثالث الميزانيتين الإدارية والرأسمالية للصندوق للسنة المالية المنتهية في ٣٠ إبريل ٢٠١٨ بعد اعتمادهما من المجلس التنفيذي. ويعرض الملحق السادس، الوارد في نسخة التقرير على اسطوانة سي دي روم والموقع الإلكتروني www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2017/eng، الكشوف المالية المدققة للسنة المالية المنتهية في ٣٠ إبريل ٢٠١٧ لكل من إدارة العمليات العامة، وإدارة حقوق السحب الخاصة، والحسابات التي يديرها الصندوق، إلى جانب تقارير مؤسسة التدقيق الخارجي بشأن تلك الكشوف. وقد خضعت عمليات التدقيق الخارجي وإعداد التقارير المالية لإشراف لجنة التدقيق الخارجي، المؤلفة من السيدة ماري بارث (رئيسا)، والسيد كاماليش فيكامزي والسيدة هودج، وذلك وفقا لأحكام القسم العشرين (ج) من النظام الداخلي.

مع فائق الاحترام والتقدير،

كريستين لاغارد
المدير العام ورئيس المجلس التنفيذي

أعد هذا التقرير السنوي قسم التحرير والمطبوعات بإدارة التواصل في صندوق النقد الدولي، بالتشاور مع مجموعة عمل من مختلف إدارات الصندوق. وأشرف كل من رودا ويكس–براون، وجيفري هايدن على عمل الفريق المعني بإعداد التقرير، الذي خضع لإشراف لجنة التقييم المنبثقة عن المجلس التنفيذي برئاسة السيد ستيفن فيلد أولا، ثم السيد ألكسندر تومبيني. وباشر مهام التحرير جيريمي مارك، وهو المحرر الرئيسي، وألكسندرا راسل، كمحرر ومدير مشروع. وقدمت كريستال هيرمان المساعدة في التصميم الرقمي. وقدم كل من سوزان ألافي ومادجي أميغا، وهيون وو بارك المساعدة في النواحي الإدارية والتحرير اللغوي.

التصوير الفوتوغرافي

IMF photo/© Stephen Jaffe: جمهورية إفريقيا الوسطى، ومايكل بابايوانو، وروجر نورد، وغاييل بيير، وأوليفييه بادوفون، ويونغزينغ يانغ، وروبرتو كارداريللي، وأنيتا تولاضار، ومالي، وجمهورية إفريقيا الوسطى، وبرلمان السنغال، ومسعود أحمد، وجهاد أزعور، وتوباياس أدريان، وتشارلز كولينز، والمديرون التنفيذيون، وفريق الإدارة العليا في الصفحات ١٤ و١٧ و١٨ و٢٠ و٢٢ و٢٥ و٢٧ و٢٨ و٣١ (الوسطى)، و٣٨ و٤٢ و٥٦ (اليمنى)، و٨٠ و٨١ و٩٤–٩٥ و٩٦–٩٧

IMF photo © Other: الأعلام، والمدير العام، وفريق أسعار السلع الأولية، وختم الصندوق، وأنطوانيت ساييه، ومويسيس شوورتس، والمديرون التنفيذيون في الصفحات «ب» (اليسرى)، و٢ و٢–٣ و٤–٥ و١٩ و٧٨ (اليمنى) و٨٠ و٨١ و٩٤–٩٥

IMF photo/© Alex Curro: مبنى الصندوق HQ1 صفحة ٧٨ (اليسرى والوسطى)

IMF photo/© Joshua Roberts: أبيبي إيمرو سيلاسي صفحة ٨٠

IMF photo/© Ryan Rayburn: هوزيه فينيياليز صفحة ٨١

Getty Images/Amélie-Benoist/BSIP: الغلاف (العلوية اليُسرى)

Alamy Stock Photo/Neil Setchfield: الغلاف (العلوية اليمنى)

Alamy Stock Photo/imageBROKER: الغلاف (السفلى اليسرى) وصفحة ٣٧

Getty Images/Thomas Imo: الغلاف (السفلى اليمنى)

Alamy Stock Photo/Tommy Trenchard: الصفحتان «ب» (اليمنى) و٦٠

Getty Images/Bloomberg Finance LP: صفحة ٦

Getty Images/Bruno De Hogues: الصفحتان ٦–٧

Alamy Stock Photo/Lou Linwei: صفحة ٧

Getty Images/DEA/S. Vannini: صفحة ٨

Getty Images/Monirul Bhuiyan: صفحة ٩ (اليُسرى)

Getty Images/Bloomberg Finance LP: صفحة ٩ (الوسطى)

Getty Images/Gunnar Svanberg Skulason: صفحة ٩ (اليمنى)

Getty Images/Godong: صفحة ١٠

Getty Images/Philippe Lissac: صفحة ١٢

Getty images/Randy Plett : صفحة ١٢

Getty Images/STR: صفحة ١٥

Getty Images/Gustavo Muniz/ElOjoTorpe: صفحة ١٦

Getty Images/Lindsey Leger: صفحة ٢١ (العُليا والثانية من أسفل، اليمنى)

Getty Images/Sean Gallup: صفحة ٢١ (الثانية من أعلى)

Alamy Stock Photo/Friedrich Stark: صفحة ٢١ (الثانية من أسفل، اليُسرى)

Getty Images/Andrew Lichtenstein: صفحة ٢١ (السفلى)

Getty Images/Universal Images Group: صفحة ٢٣

Getty Images/Don Mammoser/Donyanedomam: صفحة ٢٤ (العليا)

Getty Images/Daljeet Singh: الصفحتان ٢٤ (الوسطى والسفلى) و٣١ (السفلى)

Getty Images/Enrique Marcarian: الصفحات ٣١ (العُليا) و٣٢ و٤٥ (اليمنى)

Getty Images/Maximilian Stock, Ltd.: الصفحتان ٣٤ و٧٢ (اليمنى)

Getty Images/Prakash Mathema: صفحة ٤١

Alamy Stock Photo/Joerg Boethling: صفحة ٤٥ (اليُسرى)

Getty Images/LiANGZHEN: الصفحتان ٤٦ و٥٦ (اليُسرى)

Getty Images/Susana González/Bloomberg Finance LP: صفحة ٤٨

Getty Images/Westend61: الصفحتان ٥٨ و٦٤ (اليُسرى)

Getty Images/Ryan Pyle/Photoshelter: صفحة ٦٢

Getty Images/Bloomberg Finance LP: صفحة ٦٤

Getty Images/Aldo Pavan: صفحة ٦٦

Getty Images/Sigrid Gombert/Westend61: صحفة ٧٢ (اليُسرى)

Howard Smith: المدير العام في بهو مبنى HQ1 في الصفحتين ٨٨–٨٩

التصميم:
Beth Singer Design LLC www.bethsingerdesign.com
تصميم الموقع الإلكتروني:
Theo and Sebastian http://theoandsebastian.com
فيديو التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي
IMF Multimedia Services (Alex Curro,
Gokhan Karahan, and Emre Ozdemir)

«إن

رخاء

الاقتصاد العالمي

و

الأسرة

الأممية الواحدة

يتوقف

على

استعدادنا

الدائم

للعمل

معا.»

كريستين لاغارد
مدير عام صندوق النقد الدولي

ISBN-13: 978-1-48430682 6

www.imf.org International Monetary Fund
700 19th Street NW
Washington, DC 20431 USA